وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture
Kingdom of Saudi Arabia المملكة العربية السعودية

الاستراتيجية الوطنية للزراعة

والملخص التنفيذي لعام 2030

تضم هذه الوثيقة معلومات سرية – تعد الوثيقة ملكية خاصة لوزارة البيئة والمياه والزراعة وتخضع لتصرفها الحصري

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود
حفظه الله

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

حفظه الله

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي ٦
المقدمة والمنهجية المتبعة ٦
أبرز نتائج تحليل الوضع الراهن ٨
مكونات الاستراتيجية الزراعية ٩
خطة التنفيذ والميزانية المطلوبة ١٤
المقدمة ١٦
المنهجية واطار العمل ٢٠
الجزء الأول: تحليل الوضع الراهن ١٩
الفصل الأول: السياق الوطني ٢٣
الفصل الثاني: حالة القطاع الزراعي ٢٢
المحور الأول: مراجعة الأداء العام ٢٤
المحورالثاني: العرض والطلب ٢٣
المحور الثالث: ممكنات التنفيذ ٢٩
الفصل الثالث: التحليل الرباعي ٣٨
الجزء الثاني: الاستراتيجية ٣٩
الفصل الأول: الرؤية ٣٩
الفصل الثاني: الأهداف الاستراتيجية ٤٠
الفصل الثالث: التوجهات الاسترتيجية ٤١
المحور الأول: الطلب والعرض ٤١
المحور الثاني: الإطار المؤسسي للقطاع ٤٦
المحور الثالث: السياسات والأنظمة ٤٧
المحورالرابع: القدرات ٤٧
المحور الخامس: سلسلة التوريد ٤٩
المحور السادس: الري ٥٠
المحور السابع: التنمية الريفية والجمعيات ٥١
المحور الثامن: المتطلبات الاقتصادية ٥١
الفصل الرابع: الركائز والمبادرات الاستراتيجية ٥٣
الركائز الاستراتيجية ٥٣
المبادرات الاستراتيجية وجداولها ٥٥
تحديد أولويات المبادرات ٩٨
ربط المبادرات بأهداف المستوى الثالث للرؤية ٢٠٣٠ ..... ٩٩
الجزء الثالث: خطة التنفيذ ١٠٠
الفصل الأول: الجدول الزمني للتنفيذ ١٠٠
الفصل الثاني: مخاطر التنفيذ الأساسية ١٠٣
الفصل الثالث:فوائد الأستراتيجية و مؤشرات الأداء ١٠٤
الفصل الرابع: هيكل تنفيذ الاستراتيجية ١٠٦

قائمة الأشكال

الشكل 1 - منهجية وضع الاستراتيجية ٦
الشكل 2 - الإطار العام لدراسة الاستراتيجية الوطنية للزراعة ٧
الشكل 3 - الإشراف على إعداد الاستراتيجية ومشاركة الجهات المعنية ٧
الشكل 4 - لمحة عامة عن قطاع الزراعة في المملكة (2017)[1] ٩
الشكل 5 - عناصر الاستراتيجية الوطنية للزراعة ٩
الشكل 6 - التركيب المحصولي المقترح حسب الميزة النسبية للمناطق ١٢
الشكل 7 - أبرز مؤشرات الأداء والمستهدفات لعام ٢٠٣٠ ..... ١٣
الشكل 8 - خارطة التنفيذ ١٤
الشكل 9 - ميزانية الاستراتيجية خلال الخمس سنوات القادمة (مليون ريال سعودي) ١٥
الشكل 10 - منهجية وضع الاستراتيجية ١٦
الشكل 11 - الإطار العام لدراسة الاستراتيجية الوطنية للزراعة ١٧
الشكل 12 - الإشراف على إعداد الاستراتيجية ومشاركة الجهات المعنية ١٧
الشكل ١٣ - أبرز المراجع التي تمت مراجعتها ١٨
الشكل ١٤ - أهداف المستوى الثالث للرؤية ذات العلاقة وأثرها على الاستراتيجية ١٩
الشكل 15 - لمحة عامة عن قطاع الزراعة في المملكة (2017)[1] ٢٣
الشكل 16 - نسب الاكتفاء الذاتي والإنتاج المحلي ٢٣
الشكل 17 - الأنظمة واللوائح والتراخيص الأساسية المتعلقة بالمحاصيل النباتية ٢٤
الشكل 18 - الأنظمة واللوائح والتراخيص الأساسية المتعلقة بالثروة الحيوانية ٣٠
الشكل 19 - نسبة العمالة حملة درجات التعليم العالي في القطاع الزراعي ٣١
الشكل 20 - اجمالي النفقات على البحث والتطوير في قطاع الزراعة (مليون دولار، ٢٠١٣) ٣٢
الشكل 21 - لمحة عامة عن سلسلة توريد المنتجات الزراعية ٣٢
الشكل 22 - مصادر امداد الري، ٢٠١٥، مليار متر مكعب ٣٤
الشكل 23 - استهلاك المياه لكل قطاع، مليار متر مكعب لليوم ٣٥
الشكل 24 - نظرة عامة عن الجمعيات التعاونية في المملكة ٣٦
الشكل 25 - كميات انتاج المنتجات الزراعية المخصصة للاستهلاك البشري، مليون طن ٤١
الشكل 26 - كميات انتاج المنتجات الزراعية المخصصة لتغذية الحيوانات، مليون طن ٤٢
الشكل 27 - منهجية تحديد الإنتاج المحلي ٤٢
الشكل 28 - التركيب المحصولي المقترح حسب الميزة النسبية للمناطق ٤٤
الشكل 29 - الإطار المؤسسي المقترح للقطاع ٤٦
الشكل 30 - المقوّمات الاستراتيجية الضرورية لتحقيق كفاءة الريّ ٥٠
الشكل 31 - مستهدفات تقليص استهلاك المياه (مليار متر مكعب) ٥٠
الشكل 32 - التدابير الموصى بها لتحسين الجمعيات التعاونية ٥١
الشكل 33 - ترابط أهداف وركائز الاستراتيجية ٥٤
الشكل 34 - توضيح اولوية المبادرات ٩٨
الشكل 35 - خارطة التنفيذ للركائز الثلاثة الأولى ١٠٠
الشكل 36 - خارطة التنفيذ للركيزة الرابعة والخامسة ١٠١
الشكل 37 - خارطة التنفيذ للركيزتين السادسة والسابعة ١٠٢
الشكل 38 - أبرز مؤشرات الأداء ١٠٤
الشكل 39 - تشكيل الجنة التوجيهية ١٠٦

الملخص التنفيذي

المقدمة والمنهجية المتبعة

يساهم القطاع الزراعي بشكل محوري في تحقيق رؤية المملكة 2030 حيث يعتبر ركيزة أساسية للأمن الغذائي واستقرار أسعار المنتجات الغذائية في المملكة، ويسهم في التنمية الريفية والاقتصادية. ويعتبر القطاع مصدر رئيسي للمواد الخام ومدخلات الإنتاج لحوالي 1000 مصنع لصناعة الأغذية والمشروبات (ما يشكل أكثر من 14% من مصانع المملكة) وقطاع مصدِّر (من أكبر المُصدرين للتمور عالمياً ومُصدر رئيسي للروبيان في المنطقة).
وقد شهد القطاع الزراعي عدة تطورات خلال السنوات الثلاثة الماضية أبرزها تنفيذ برامج رؤية المملكة ذات الصلة واعتماد الاستراتيجية الوطنية للبيئة والاستراتيجية الوطنية للمياه واستراتيجية الأمن الغذائي. كما تم اعتماد عدة برامج ودراسات ذات علاقة بالقطاع محققة لاستراتيجية الزراعة أهمها برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة وبرنامج إعادة توجيه الإعانات الزراعية.

في هذا السياق، تم تحديث الاستراتيجية لمواكبة التوجهات في القطاع والاستراتيجيات والبرامج المعتمدة ذات الصلة. وقد شملت دراسة إعداد الاستراتيجية الوطنية للزراعة عدة مكونات رئيسة (الشكل ١) أبرزها تقييم الوضع الراهن في ظل التقدم الحاصل في القطاع والسياق الوطني فضلاً عن تحديد رؤية وأهداف وركائز ومبادرات الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد خطة للأشراف على تنفيذ المبادرات التي توصي بها الاستراتيجية.

وقد حرصت الدراسة على الموائمة مع أهداف الرؤية 2030 والبرامج والاستراتيجيات والدراسات ذات العلاقة.

الشكل 1 - منهجية وضع الاستراتيجية

كما استفادت من مراجعة المقارنات المعيارية ومدخلات الخبراء، وذلك وفق إطار عمل شامل استخدم خلال تقييم الوضع الرهن وتطوير الاستراتيجية (الشكل ٢). ويتألف هذا الإطار من العناصر الرئيسية التالية:

١. **الأهداف**: تقييم أداء قطاع الزراعة وصياغة أهدافه من خلال خمسة محاور وهي استدامة الموارد الطبيعية، الأمن الغذائي، رفاه المجتمع والمزارعين، المساهمة الاقتصادية، والوقاية

٢. **المنتجات الزراعية**: تغطي الاستراتيجية المنتجات النباتية (الحبوب والخضروات والفاكهة والأعلاف الخضراء) والحيوانية (الحيوانات الحية ولحوم الدواجن واللحوم الحمراء والحليب والبيض) والسمكية (المصايد والاستزراع السمكي)

٣. **العرض والطلب**: مراجعة الوضع الحالي وتحديد التوجهات المستقبلية للطلب والإنتاج المحلي والميزان التجاري (الصادرات والواردات) لكل من المنتجات الزراعية

٤. **الممكّنات التنفيذ**: دراسة المتطلبات والممكنات الأساسية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الزراعية. وتتضمن الممكنات الجوانب الحرجة لتطوير قطاع زراعي مستدام في المملكة

الشكل 2 - الإطار العام لدراسة الاستراتيجية الوطنية للزراعة

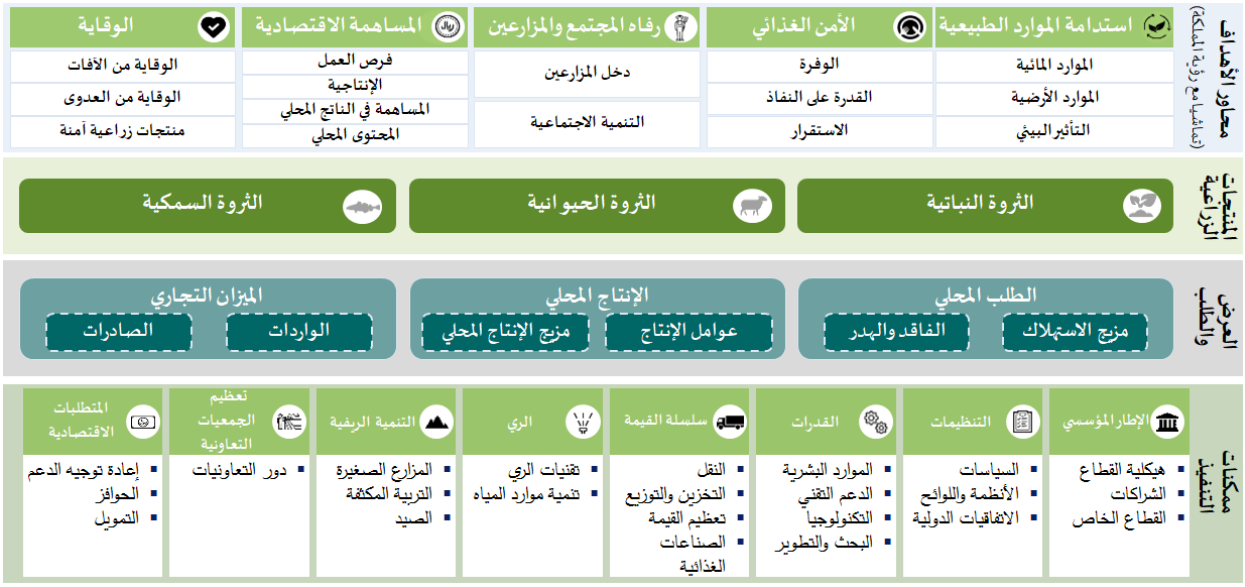

وقد تولت وزارة البيئة والمياه والزراعة قيادة الدراسة التي ضمت لجانها المختلفة ممثلين عن الجهات ذات العلاقة.

الشكل 3 - الإشراف على إعداد الاستراتيجية ومشاركة الجهات المعنية

أبرز نتائج تحليل الوضع الراهن

تم تقييم الوضع الراهن لقطاع الزراعة في المملكة لكل من مكونات الإطار العام المتكامل للاستراتيجية (الشكل ٢). وتتضمن هذا التقييم مراجعة الوضع الحالي وتحديد نقاط القوة وفرص التحسين في القطاع بالاستناد إلى المقارنات المعيارية والمقارنات مع التوجهات والمستهدفات الوطنية والعديد من الدراسات السابقة والمقابلات الشخصية مع أصحاب العلاقة الرئيسيين، إلى جانب آراء الخبراء. وقد تم تلخيص النتائج الرئيسية وجمعها حسب محاور أهداف إطار الاستراتيجية:

استدامة الموارد الطبيعية: تبلغ مساحة الأراضي المزروعة في عام 2017 حوالي المليون هكتار وتتركز معظم الأنشطة الزراعية في مناطق الرف الرسوبي (الرياض والقصيم وحائل والجوف). ويمثل اعتماد الزراعة على المياه الجوفية غير المتجددة في هذه المناطق أبرز تحدي لاستدامة الموارد الطبيعية والنشاط الزراعي في المملكة. ولمواجهة هذا التحدي، تهدف الاستراتيجية الوطنية للمياه – التي تشكل مدخلا أساسيا للاستراتيجية الوطنية للزراعة – إلى تقليص استهلاك المياه الجوفية غير المتجددة في الزراعة من 19 مليار متر مكعب في عام 2017 الى 6.2 مليار متر مكعب في عام 2030 وتطوير مصادر المياه المتجددة مثل حصاد مياه الأمطار وإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة.

الأمن الغذائي: يؤمّن الإنتاج المحلي الزراعي حوالي 34% من الاحتياجات الوطنية من السعرات الحرارية. وتتوفر عدة فرص لزيادة هذه النسبة عبر التوسع في انتاج السلع ذات الميز النسبية في سياق المملكة وتقليص الفاقد والهدر عبر سلسة الإمداد ورفع الإنتاجية وتطوير الممارسات الزراعية الحديثة. وبالرغم من قدرة المملكة على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية كالدواجن والأسماك والتمور والحليب تشكل الموارد

المائية والطبيعة البيو-فيزيائية للمملكة أبرز التحديات لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وقد حددت الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي الحلول البديلة لتعزيز الأمن الغذائي مثل الاستثمار الزراعي المسؤول بالخارج.

رفاه المجتمع والمزارع: يوفر القطاع الزراعي مصدر دخل مهم لأكثر من مليون سعودي. ويشكل صغار المزارعين غالبية المنتجين في القطاع الزراعي من حيث العدد (حوالي 300,000 منتج صغير). ويعتمد أمنهم التنموي والغذائي بشكل رئيسي على تحسين دخلهم وكفاءتهم التسويقية ووصولهم إلى المستهلك وتوسيع القاعدة الإنتاجية للزراعة في الأرياف من خلال تطوير أنشطة زراعية ذات ميز نسبية وجدوى اقتصادية وتعزيز دور القرى الزراعية الخضراء.

المساهمة الاقتصادية: يساهم القطاع الزراعي بـ64 مليار ريال من الناتج المحلي الإسمي أو ما يعادل 4% من الناتج الإجمالي غير النفطي في عام 2017. وبالإضافة إلى المساهمة الفعالة في تنويع إيرادات للمملكة، تعتبر الزراعة وسيلة لخفض عجز الميزان التجاري غير النفطي حيث بلغت كمية الصادرات من المنتجات الزراعية 739 ألف طن والتي تشمل حاليا منتجات الألبان، والتمور، ولحوم الأسماك.

الوقاية: تشكل سوسة النخيل الحمراء والأمراض الحيوانية والسمكية تهديدا لاستدامة ولمردودية انتاج المملكة الزراعي. يعتبر تفعيل إجراءات الوقاية ونشر التوعية وتطوير منظومة متكاملة لتعزيز سلامة وجودة المنتجات الزراعية من خلال تعزيز الحجر وآليات الاستقصاء والسيطرة أهم الآليات التي بإمكان المملكة تفعيلها لضمان سلامة المنتج وصحة المستهلك.

وقد تم تقديم لمحة عامة عن قطاع الزراعة في الشكل التالي (الشكل ٤).

الشكل 4 - لمحة عامة عن قطاع الزراعة في المملكة (2017)[1]

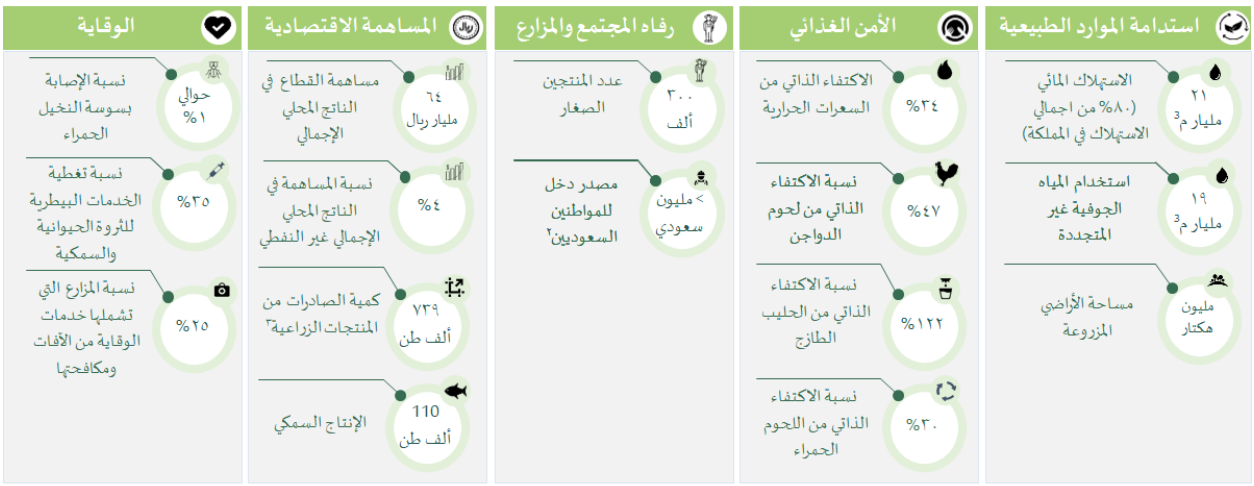

(١) تم استخدام معطيات ٢٠١٥-٢٠١٦ بدل من ٢٠١٧ عند عدم توفرها - (٢) عدد المواطنين الذين يحققون دخلا مباشرا أو غير مباشر من القطاع - (٣) تمور، منتجات ألبان، لحوم أسماك

مكونات الاستراتيجية الزراعية

تمت صياغة الاستراتيجية الزراعية بناءً على مخرجات المرحلة السابقة من الدراسة وتحليل التوجهات والمتطلبات الأساسية لكل من مكونات الإطار العام للاستراتيجية (الشكل ٢). وتتألّف الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2030 من رؤية وأهداف استراتيجية وركائز ومبادرات مصاحبة (الشكل ٥).

الشكل 5 - عناصر الاستراتيجية الوطنية للزراعة

تم صياغة الأهداف الاستراتيجية بالنسبة لكل المحاور كما يلي:

١. حماية وتحسين استخدام واستدامة الموارد الطبيعية للمساهمة في تحقيق الأمن المائي والحفاظ على البيئة

٢. تعزيز الأمن الغذائي في جميع أنحاء المملكة أثناء الظروف العادية وحالات الطوارئ

٣. خلق فرص عمل والمساهمة في تنمية ريفية مستدامة وتوفير ظروف العيش الملائمة لصغار المزارعين

٤. رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية والبيئة الاستثمارية للمنتجات والخدمات الزراعية وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد

٥. تعزيز صحة وسلامة النبات والحيوان والحماية ضد الأمراض وعدوى الآفات وضمان سلامة المنتجات

تم أستخلاص الركائز والمبادرات الاستراتيجية من الأهداف الاستراتيجية الخمسة للقطاع ومن تحليل معمّق لمختلف العناصر المكوّنة للإطار العام للاستراتيجية.

الركيزة الأولى : تعزيز استدامة الموارد الطبيعية

تهدف هذه الركيزة إلى تقليص استهلاك المياه الجوفية غير المتجددة في القطاع الزراعي من 19 مليار متر مكعب عام 2017 الى (3.8 -6.2) مليار متر مكعب عام 2030 وتطوير قطاع الري وتحسين استخدام الأراضي وإدارة المخلفات الزراعية مما يساهم في تحقيق توجهات الاستراتيجيات الوطنية للمياه والبيئة والمراعي.

تحتوي هذه الركيزة على المبادرات التالية:

- تحسين إمدادات مياه الري وتوزيعها
- تأهيل المدرجات الزراعية وتطبيق حصاد المياه
- تعزيز الرصد والامتثال لرفع كفاءة استخدام المياه
- التطوير التنظيمي ورفع القدرات في قطاع الري
- تعزيز استخدام تقنيات الري الحديثة وخدمات الإرشاد
- تحسين الاستدامة الاقتصادية لقطاع الريّ
- تحسين استعمال الأراضي الزراعي
- إدارة المخلفات الزراعية

الركيزة الثانية: المساهمة في الأمن الغذائي

تهدف هذه الركيزة إلى تحديد وتحقيق مستهدفات الاكتفاء الذاتي والخزن الاستراتيجي لكل المنتجات الزراعية بالتواؤم مع متطلبات استراتيجية الأمن الغذائي وتعزيز الاستثمار الزراعي بالخارج وفق استراتيجية الاستثمار الزراعي السعودي المسئول في الخارج.

تحتوي هذه الركيزة على المبادرات التالية:

- تنفيذ استراتيجية وخطة تنفيذية للاستثمار الزراعي السعودي المسئول في الخارج
- تنفيذ برنامج فعال للاحتياطي والخزن الاستراتيجي للأغذية يتضمن نظام للإنذار المبكر ومعلومات للأسواق الزراعية
- وضع هيكل مناسب وآلية للتنسيق ونظام حوكمة لمؤسسات وسياسات وتشريعات الأمن الغذائي
- تنفيذ برنامج وطني للحد من الفاقد والهدر من الغذاء قائم على المعايير والتجارب العالمية والممارسات الجيدة

الركيزة الثالثة: تطوير التسويق والخدمات الزراعية

تهدف هذه الركيزة إلى تعزيز كفاءة الخدمات الزراعية بالتعاون مع القطاع الخاص، وتطوير الأسواق الزراعية والتسويق وتفعيل دور الجمعيات التعاونية واعادة وتوجيه آليات الدعم لرفع الإنتاجية وتعزيز المنتجات ذات ميز نسبية.

تحتوي هذه الركيزة على المبادرات التالية:

- إنشاء البوابة الوطنية لقطاع النخيل والتمور
- دعم وتحسين أداء الجمعيات التعاونية الزراعية
- انشاء شركة لتقديم الخدمات الزراعية
- انشاء مراكز خدمات تسويقية لصغار المزارعين والمنتجين
- توجيه وتطوير آليات الدعم المالي
- إنشاء كيان لتطوير وإدارة أسواق النفع العام (الجملة) - (الخضار، الفواكه، الماشية والأسماك)

الركيزة الرابعة: التنمية الريفية الزراعية المستدامة

تهدف هذه الركيزة إلى تعزيز قدرات إنتاج صغار المزارعين في المناطق الريفية من خلال تطوير زراعة وتصنيع وتجارة بعض المنتجات الزراعية الواعدة لضمان الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق.

تحتوي هذه الركيزة على المبادرات التالية:

- تطوير إنتاج و تصنيع وتسويق البن العربي
- تطوير قطاع صغار مربي الماشية
- تطوير تربية النحل وإنتاج العسل
- تنمية زراعة وتجارة الورد
- تطوير إنتاج و تصنيع وتسويق الفواكه
- تعزيز قدرات صغار الصيادين ومستزرعي الأسماك
- تطوير زراعة المحاصيل البعلية
- تطوير القيمة المضافة من الحيازات الصغيرة والأنشطة الريفية

الركيزة الخامسة: الحفاظ على صحة النبات والحيوان

تهدف هذه الركيزة إلى تطوير منظومة متكاملة لتعزيز سلامة وجودة المنتجات الزراعية من خلال تعزيز الحجر ووسائل الوقاية وآليات الاستقصاء والسيطرة.

تحتوي هذه الركيزة على المبادرات التالية:

- الاستقصاء والسيطرة على الأمراض الحيوانية والسمكية
- مركز تطوير وانتاج اللقاحات البيطرية للعترات المرضية المحلية
- تطوير الإدارة المتكاملة للآفات والأمراض النباتية
- دراسة إنشاء مدينة الحجر الزراعية (حيواني, نباتي, سمكي) وتطوير منظومة الحجر الحالية
- الوقاية من سوسة النخيل الحمراء ومكافحتها

الركيزة السادسة: تحسين الإنتاجية الزراعية

تهدف هذه الركيزة إلى استخدام أحدث التقنيات وتبني أحسن الممارسات وتعزيز البحث والتطوير في قطاعات الثروة النباتية والحيوانية والسمكية لزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق مستهدفات الانتاج المحلي مع ضمان الاستدامة.

تحتوي هذه الركيزة على المبادرات التالية:

- تعزيز الابحاث التطبيقية الزراعية
- التقنيات الزراعية المناسبة والزراعة الملحية
- تحسين الإنتاج الحيواني المستدام
- الاستخدام المسؤول للمدخلات الزراعية
- تطوير الزراعة العضوية
- تطوير وتطبيق الممارسات الزراعية السليمة
- تطوير التسويق بقطاع الاستزراع السمكي
- تطوير مرافئ الصيد

الركيزة السابعة: هيكلة القطاع وبناء القدرات

تهدف هذه الركيزة إلى تنفيذ التحسينات المقترحة على الاطار المؤسسي والتشريعي وتطوير قدرات المراقبة والرصد وتعزيز التعليم والتكوين وبناء نظم معلومات وقواعد بيانات شاملة وحديثة للقطاع.

تحتوي هذه الركيزة على المبادرات التالية:

- إنشاء مكتب إدارة تنفيذ الاستراتيجية
- استصدار قوانين او تعديلها
- تنفيذ الإطار المؤسسي
- بناء قواعد للبيانات الزراعية وتحديث نظم المعلومات
- تطوير نظام السجلات الزراعية
- تعزيز التعليم وتطوير آليات تكوين القوى العاملة وتشجيع التوطين
- تطوير المختبرات وضبط الجودة

حددت الاستراتيجية توجهات المملكة بخصوص المنتجات النباتية والحيوانية والسمكية الأساسية (الشكل ٦). كما حددت التركيب المحصولي المقترح حسب الميزة النسبية للمناطق (الشكل ٧). وقد اعتمد تقييم المنتجات حسب المناطق على عدة معايير منها الحصص المائية، ومتوسط الإنتاجية، وكفاءة استخدام المياه، والأهمية النسبية للمساحة المزروعة. وتم تحديد أولوية زراعة المحاصيل بالنسبة لكل منطقة.

وتتوخى توجهات المملكة بخصوص المنتجات والتركيبة المحصولية توجيه الحوافز لتشجيع الأنشطة الزراعية الأنسب عن طريق مجموعة من آليات:

- حصر تقديم القروض على المشروعات الزراعية المتوافقة مع التوصيات
- حصر تقديم خدمات مجانية أو مدعومة على المشاريع التي تتماشى مع الاستراتيجية
- توجيه أنشطة البحث والتطوير حسب المناطق نحو المنتجات الزراعية الموصي بها

الشكل 6 - التركيب المحصولي المقترح حسب الميزة النسبية للمناطق

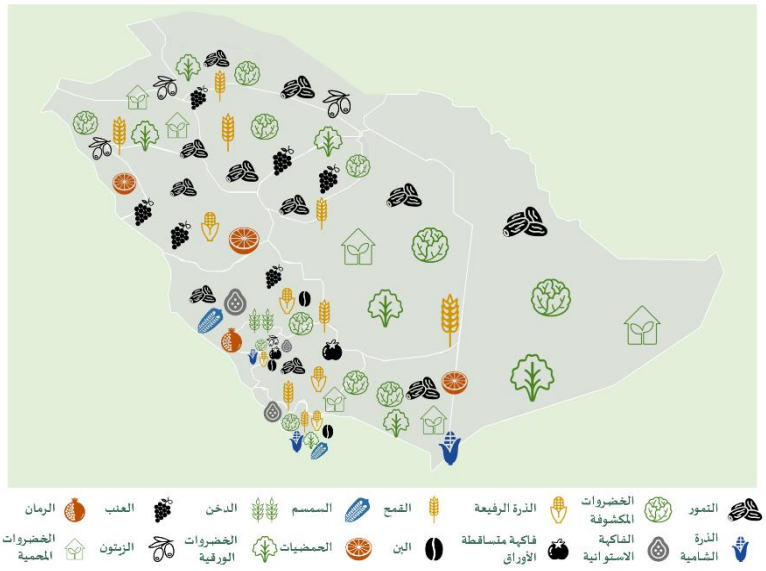

كما تم تحديد مستهدفات الإنتاج المحلي في المملكة بالنسبة للمنتجات الزراعية الرئيسية:

الشكل ٧ – توجيهات المملكة للمنتجات الزراعية الرئيسية

المنتج	التوصيات
الحبوب	▪ توجه المؤسسة العامة للحبوب بين 2019 و2024 بشراء القمح من المزارعين، كبديل للأعلاف، في 700 ألف طن كحد أقصى (أي ما يقارب 20% من الاكتفاء الذاتي)
الخضروات	▪ زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية من 70% الى 100% ▪ تبني توصيات الميزة النسبية والأساليب الحديثة لتحسين الإنتاجية وتشجيع المحاصيل الواعدة والزراعة العضوية الاستمرار في تشجيع الزراعة المحمية وتحسين كفاءتها الإنتاجية
التمور	▪ الحفاظ على مستوى عالي من الاكتفاء الذاتي - 115% ، وتطوير تصدير التمور ذات القيمة المضافة ▪ تشجيع استعمال الأساليب الحديثة لتحسين الإنتاجية والتركيز على الوقاية من سوسة النخيل الحمراء ومكافحتها
الأعلاف الخضراء	▪ تخفيض الإنتاج المحلي الى نسبة اكتفاء ذاتي أقل من 25% للأعلاف الخضراء تطوير الاستثمارات في الخارج والقدرة على التخزين
الفواكه	▪ زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية من 25% الى 40% ▪ تبني توصيات الميزة النسبية والأساليب الحديثة لتحسين الإنتاجية وتشجيع المحاصيل الواعدة والزراعة العضوية
اللحوم الحمراء	▪ المساهمة في الحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية 25-30% ▪ تخفيض عدد رؤوس الماشية (بنسبة 40%) مع التركيز على تنظيم القطاع ومضاعفة الإنتاجية الحالية (0.7) وتخفيض الفاقد
لحوم الدواجن	▪ المساهمة في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية من 47% الى 65% كحد أدنى
الأسماك	▪ زيادة نسبة الإنتاج من 110,000 الى 600,000 طن من قطاع الاستزراع المائي ومصائد الأسماك تطوير الصادرات
الحليب	▪ المساهمة في الحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية من الحليب الطازج
البيض	▪ المساهمة في الحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية من البيض

خطة التنفيذ والميزانية المطلوبة

تنفيذ الاستراتيجية سيكون له تأثير إيجابي وكبير على القطاع الزراعي والمساهمة في تحقيق رؤية المملكة 2030 كما يتضح من مؤشرات الأداء الرئيسية والمستهدفات الموضحة أدناه:

الشكل ٨ - أبرز مؤشرات الأداء والمستهدفات لعام ٢٠٣٠

استدامة الموارد الطبيعية	استخدام المياه الجوفية غير المتجددة في الزراعة (مليار متر مكعب)	19	6.2>	استخدام المياه الجوفية المتجددة في الزراعة (مليار متر مكعب)	1.9	3.1	استخدام المياه المعالجة في الزراعة (مليار متر مكعب)	0.2	1.2	كفاءة الري (%)	%53	%75	مساحة الأراضي المزروعة (ألف هكتار)	1,054	يحسب لاحقاً
الأمن الغذائي	مؤشر الأمن الغذائي العالمي (درجة على 100)	71	79	الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية: لحوم الدواجن[1] (%)	%47	%65	الحد الأدنى لمستهدفات الخزن من السلع الاستراتيجية: القمح[1] (شهور)	6	4	الفاقد والهدر عبر سلسلة القيمة (%)	%33	%17	الاكتفاء الذاتي من السعرات الحرارية (%)	%34	%58
رفاه المجتمع والمزارع	متوسط الدخل الاسري للمزارعين الصغار (ريال/شهر)	يحسب لاحقا	يحسب لاحقاً	نسبة التغيير السنوي في اسعار السلع (%)	%3 >	%3 >	مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في الناتج المحلي الزراعي (%)	%0.2	%3 <	عدد فرص العمل المباشرة الجديدة للمواطنين السعوديين	لا ينطبق	60,000	متوسط معدل صافي الهجرة بالمناطق الريفية [2]	%3.5-	%1.6-	متوسط نسبة البطالة وسط السعوديين في المناطق الريفية [2]	%10.14	%6.3
المساهمة الاقتصادية	مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال)	64	130~	المحتوى المحلي للقطاع (%)	يحسب لاحقا	%40	الخضار المنتجة في البيوت المحمية المطورة (ألف طن)	253	900	الإنتاج المحلي من الاستزراع السمكي (ألف طن)	72	530						
الوقاية	نسبة المزارع التي تشملها خدمات الوقاية من الآفات ومكافحتها (%)	25	100	معدلات الاصابة بالسوسة الحمراء (%)	%1~	%0.25	نسبة تغطية الخدمات البيطرية للثروة الحيوانية والسمكية (%)	35	100	عدد الأمراض الحيوانية والسمكية المسيطر عليها	4	24						
			الأداء الحالي 2017/2016															
			الأداء المستهدف 2030															

يوضح الجدول أدناه الإطار الزمني المقترح للمبادرات الاستراتيجية (الشكل ٩). وقد باشرت وزارة البيئة والمياه والزراعة بتنفيذ معظم المبادرات وتم طلب ميزانياتها من خلال برنامج التحول الوطني والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وبرنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة وخطة العمل للزراعة العضوية وميزانية مشاريع المؤسسة العامة للري.

الشكل ٩ - خارطة التنفيذ

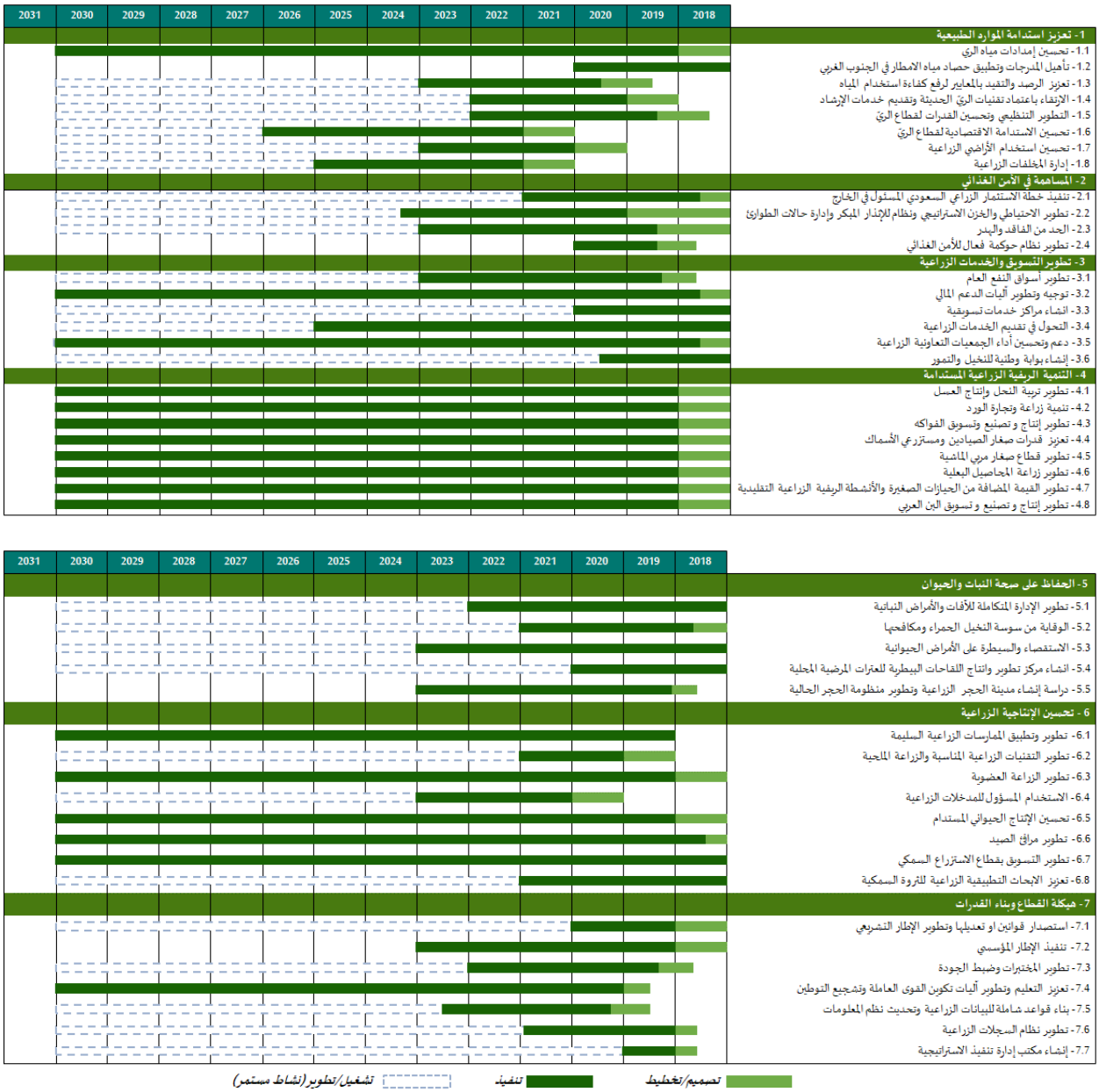

المقدمة

يلعب القطاع الزراعي دورا فعالا في تحقيق رؤية المملكة 2030 حيث يعتبر ركيزة أساسية للأمن الغذائي واستقرار أسعار المنتجات الغذائية في المملكة. كما يسهم في التنمية الريفية والاجتماعية والاجتماعية من خلال توفير مصدر دخل مهم لأكثر من مليون سعودي، لا سيما في الأرياف، وتحقيق 64 مليار ريال من الناتج المحلي الإسمي أو ما يعادل 4% من الناتج الإجمالي غير النفطي. ويعتبر القطاع مصدر رئيسي للمواد الخام ومدخلات الإنتاج لحوالي 1000 مصنع لصناعة الأغذية والمشروبات (ما يشكل أكثر من 14% من مصانع المملكة) وقطاع مصدِّر (من أكبر المُصدرين للتمور عالمياً ومُصدر رئيسي للروبيان في المنطقة).

وقد شهدت المملكة مجموعة من التغيرات ذات العلاقة بالقطاع أهمها تنفيذ برنامج التحول الوطني واعتماد الاستراتيجية الوطنية للبيئة والاستراتيجية الوطنية للمياه واستراتيجية الأمن الغذائي بالإضافة إلى اعتماد عدة برامج ودراسات محققة لاستراتيجية الزراعة مثل برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة وبرنامج إعادة توجيه الإعانات الزراعية. في هذا السياق، تتطلبت هذه التغيرات الأخيرة تحديث الاستراتيجية الزراعية قبل رفعها للموافقة لضمان المواءمة مع الأهداف والاستراتيجيات التنموية الشاملة.

المنهجية واطار العمل

إعتمدت الوزارة منهجية مؤلفة من ثلاث خطوات رئيسية لاعداد الاستراتيجية: (1) تقييم الوضع الراهن، (2) تطوير الاستراتيجية، (3) وضع خطة التنفيذ كما هو مضع في الشكل التالي:

الشكل ١١ - منهجية وضع الاستراتيجية

واعتمدت الاستراتيجية خلال جميع مراحلها على اطار متكامل لضمان تغطية شاملة لجميع مكونات القطاع (الشكل 12). ويتألف هذا الإطار من العناصر الرئيسية التالية:

- **الأهداف**: تقييم أداء قطاع الزراعة وصياغة أهدافه من خلال خمسة محاور وهي استدامة الموارد الطبيعية، الأمن الغذائي، رفاه المجتمع والمزارعين، المساهمة الاقتصادية، والوقاية
- **المنتجات الزراعية**: تغطي الاستراتيجية المنتجات النباتية (الحبوب والخضروات والفاكهة والأعلاف الخضراء) والحيوانية (الحيوانات الحية ولحوم الدواجن واللحوم الحمراء والحليب والبيض) والسمكية (المصايد والاستزراع السمكي)
- **العرض والطلب**: مراجعة الوضع الحالي وتحديد التوجهات المستقبلية للطلب والإنتاج المحلي والميزان التجاري (الصادرات والواردات) لكل من المنتجات الزراعية

- **ممكّنات التنفيذ**: دراسة المتطلبات والممكنات الأساسية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الزراعية. وتتضمن الممكنات الجوانب الحرجة لتطوير قطاع زراعي مستدام في المملكة

الشكل١٢ - الإطار العام لدراسة الاستراتيجية الوطنية للزراعة

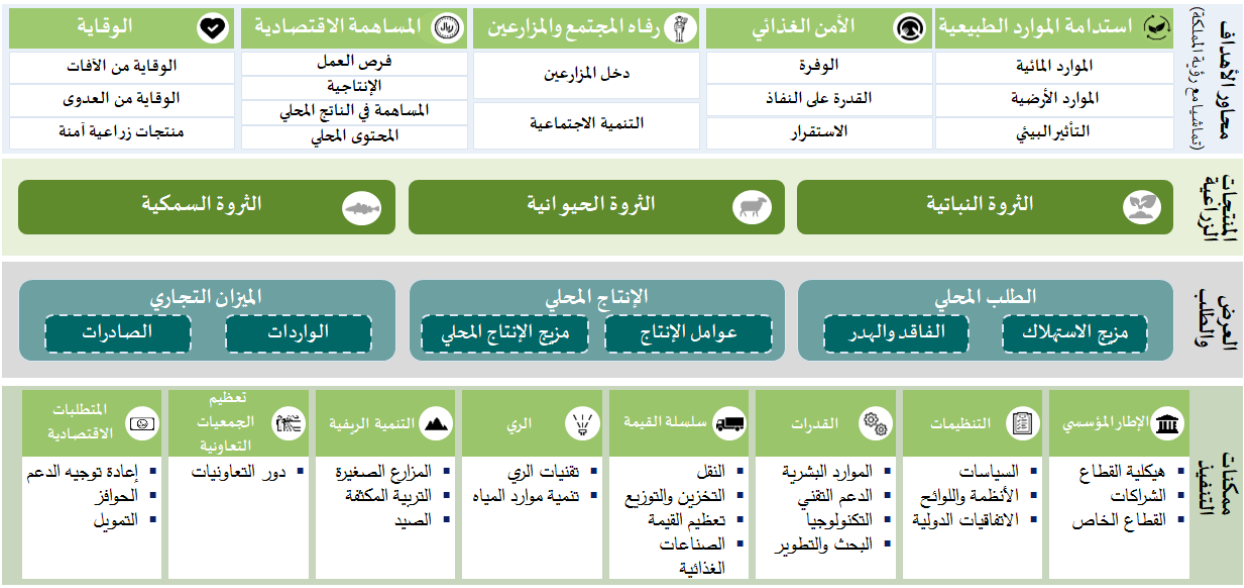

تولت الوزارة البيئة والمياه والزراعة قيادة اعداد الدراسة التي ضمت لجانها المختلفة ممثلين عن الجهات ذات العلاقة حيث تولت الجنة التوجيهية مهمة تحديد التوجهات العامة والمتابعة والموافقة على التوصيات المختلفة، بينما اهتمت لجنة القيادة بمراجعة المكونات الأساسية للمخرجات وتوفير البيانات الإضافية اللازمة في حين تكلفت الجنة الفنية بتوفير الخبرة والبيانات وتسهيل التواصل مع مختلف الجهات.

شملت جهات التعاون المباشرة خارج الوزارة أكثر من ١٥ جهة مختلفة بالإضافة إلى مختلف ادرارات ووكالات الوزارة حيث تم اجراء العشرات من الاجتماعات وورشات العمل كما هو موضح أدناه:

الشكل 13 - الإشراف على إعداد الاستراتيجية ومشاركة الجهات المعنية

في نفس السياق، اعتمدت الاستراتيجية على أكثر من ٢٥ دراسة وبرنامج وطني:

الشكل 14 - أبرز المراجع التي تمت مراجعتها

تم وضع هيكل التقرير حسب مراحل الاستراتيجية وقد تضمن:

- الجزء الأول: تشخيص قطاع الزراعة في المملكة العربية السعودية
- الجزء الثاني: اعداد إستراتيجية القطاع
- الجزء الثالث: خطة تنفيذ الاستراتيجية

الجزء الأول: تحليل الوضع الراهن

تم تقييم الوضع الراهن لقطاع الزراعة في المملكة لكل من مكونات الإطار العام المتكامل للاستراتيجية. وتتضمن هذا التقييم مراجعة الوضع الحالي وتحديد نقاط القوة وفرص التحسين في القطاع بالاستناد إلى المقارنات المعيارية والمقارنات مع التوجهات والمستهدفات الوطنية والعديد من الدراسات السابقة والمقابلات الشخصية مع أصحاب العلاقة الرئيسيين، إلى جانب آراء الخبراء.

الفصل الأول: السياق الوطني

بهدف وضع استراتيجية كفيلة بتحقيق المستهدفات الوطنية، حرصت الدراسة على تحديد أهداف المستوى الثالث لرؤية المملكة ٢٠٣٠ ذات الصلة بالقطاع الزراعي وأثرها على الاستراتيجية كما هو موضح أدناه:

الشكل ١٥ - أهداف المستوى الثالث للرؤية ذات العلاقة وأثرها على الاستراتيجية

الهدف	الأثر على الاستراتيجية	الهدف	الأثر على الاستراتيجية
ضمان تحقيق الأمن التنموي والغذائي	تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي المستدام والاستثمار الزراعي في الخارج	خصخصة خدمات حكومية محددة	تحديد فرص لإشراك القطاع الخاص في قطاع الزراعة
ضمان استفادة مستدامة من الموارد المائية	تحسين كفاءة الري والحد من استخدام المواد المائية غير المتجددة وتنمية المصادر المتجددة	تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية	توصيات في ما يخص استيراد وتصدير السلع الزراعية والاستثمار الزراعي في الخارج
الحد من التلوث بمختلف أنواعه	وضع توصيات للحد من التلوث الناتج من الزراعة (التربة والمياه والبيئة البحرية والمخلفات)	رفع المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية	تطوير الأنشطة ذات القيمة المضافة والمنتجات ذات الميزة النسبية بما يعزز المحتوى المحلي
حماية وتهيئة المناطق الطبيعية	ربط مبادرات تحسين الإنتاجية والكفاءة التشغيلية بتهيئة أماكن الإنتاج وحمايتها	زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة	تحديد المجالات لتحسين الربحية وتشغيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة مثل التعاونيات
توطين الصناعات الواعدة	تطوير المنتجات الزراعية ذات الميز النسبية والتي تشكل مدخلا للصناعات المحلية	زيادة مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد	تحسين سبل عيش صغار المزارعين وعمل الجمعيات والاستدامة الاقتصادية لمنتجي الأرياف

بالاضافة إلى ضرورة تحقيق الترابط مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، عملت الاستراتيجية على ضمان مواءمة توجهات القطاع مع استراتيجيات وبرامج الوزارة المعتمدة ذات العلاقة وأخذ توصياتها بعين الاعتبار كما يلي:

	أبرز التوصيات ذات العلاقة	الأثر على الاستراتيجية الوطنية للزراعة
إستراتيجية البيئة	▪ حماية الأراضي الزراعية والبيئة البحرية وتعزيز الالتزام البيئي ▪ الحد من استخدام الموارد المائية غير المتجددة ▪ خفض انتاج النفايات الزراعية ومعالجتها وتعظيم الاستفادة منها	▪ رفع الأداء البيئي في القطاعات الزراعية (الحيوانية والنباتية والسمكية) وتفعيل توصيات استراتيجية المراعي ▪ تحسين ادارة النفايات الزراعية
إستراتيجية المياه	▪ تطوير موارد المياه الجوفية المتجددة والمياه السطحية وتحديد سقف أعلى لاستهلاك المياه غير المتجددة لمناطق المملكة ▪ تحسين ممارسات الري وتعزيز استخدام المياه المعالجة في قطاع الزراعة ▪	▪ ضمان استهلاك المياه لكل منطقة في حدود ما تسمح به الاستراتيجية الوطنية للمياه بحيث لا يتجاوز استهلاك المياه الجوفية غير المتجددة 3.8 مليار متر مكعب في السنة ▪ تطوير ممارسات الري وتحسين الاستفادة من مصادر المياه وضمان استدامتها
إستراتيجية الأمن الغذائي	▪ تحديد السلع الاستراتيجية ومستويات الاكتفاء الذاتي لتعزيز الأمن الغذائي ▪ اعتماد الممارسات المستدامة في الإنتاج المحلي والحد من الفاقد والهدر ▪	▪ تفعيل مبادرات الأمن الغذائي ذات التأثير على الإنتاج الزراعي ▪ اعتماد الميز النسبية لتحقيق مستهدفات الاكتفاء الذاتي لكل منتج ▪ تعزيز الإنتاجية والاستدامة في القطاعات الثلاثة (الحيوانية والنباتية والسمكية)
برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة	▪ تحسين دخل صغار المزارعين وتوسيع القاعدة الإنتاجية للزراعة في الأرياف وتعزيز دور القرى الزراعية الخضراء ▪ تطوير أنشطة زراعية ذات ميز نسبية وجدوى اقتصادية	▪ تفعيل مبادرات البرنامج من خلال الاستراتيجية ▪ تعزيز كفاءة صغار المزارعين و قدراتهم الإنتاجية والتسويقية ▪ توجيه الإعانات إلى الأنشطة التي تناسب الميز النسبية والتي يمارسها منتجون محترفون
برنامج إعادة توجيه الإعانات الزراعية	▪ وضع الآليات واقتراح الضوابط الكفيلة بوصول الدعم إلى المستحقين ▪ تنويع القاعدة الإنتاجية للزراعة وتعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة	▪ تفعيل توصيات الدراسة من خلال الاستراتيجية ▪ ربط الدعم بالاستحقاق ومزاولة المهن الزراعية لتحقيق احترافية القطاع ▪ الاستخدام المستدام للموارد وتعزيز تنوع الإنتاج حسب الميز النسبية

تمكن قطاع الزراعة في المملكة من تحقيق تقدم ملحوظ عل مستويات مختلفة خلال السنوات القليلة الماضية. يمكن تحديد أهمها كما يلي:

١. **تطوير الركائز**
- اعتماد استراتيجية الأمن الغذائي والمباشرة في التنفيذ
- وفرة المنتجات الزراعية في جميع أنحاء المملكة بأسعار مستقرة ومناسبة
- تطبيق برنامج إعادة توجيه الإعانات الزراعية
- اكمال دراسة المهن الزراعية لتحقيق الاحترافية وبرنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة
- تفعيل التركيبة المحصولية لتحسين الكفاءة الإنتاجية واستهلاك المياه على مستوى القطاع
- تفعيل دور المؤسسة العامة للري لتعزيز كفاءة الري في جميع أنحاء المملكة

٢. **تطوير الممارسات الزراعية**
- تمكين نمو قطاع الزراعة العضوية (تطبيق المواصفات وتطوير ختم ضمان المنتجات)
- تفعيل السجل الزراعي لضبط التوثيق الوصفي والبياني للأنشطة الزراعية
- تطوير سياسات الممارسات الزراعية الجيدة (Saudi GAP)
- تطوير منظومة إدارة وتقييم المخاطر و بدء العمل على نظام الإنذار المبكر
- التحول في تقديم الخدمات الزراعية

٣. تعزيز الإنتاج

- قطاع استزراع سمكي واعد ارتفع انتاجه من 40 ألف طن سنة 2016 إلى 72 ألف طن سنة 2018
- قطاع ألبان متطور رائد على المستوى الإقليمي والدولي
- قطاع تمور يضع المملكة على رأس قائمة كبار المصدرين بصادرات تقدر بـ130 ألف طن
- قطاع انتاج الخضروات المحمية متطور يوفر 16% من اجمالي انتاج الخضروات
- قطاع دواجن متميز يوفر كل احتياجات المملكة من لحوم الدواجن الطازجة والبيض

الفصل الثاني: حالة القطاع الزراعي

تمت مراجعة الوضع الراهن على أساس ثلاث محور: مراجعة الأداء العام، دراسة العرض والطلب وممكنات التنفيذ.

المحور الأول: مراجعة الأداء العام

تم تلخيص النتائج الرئيسية لمراجعة الأداء العام للقطاع وجمعها حسب محاور أهداف الاستراتيجية:

استدامة الموارد الطبيعية: تبلغ مساحة الأراضي المزروعة في عام 2017 حوالي المليون هكتار وتتركز معظم الأنشطة الزراعية في مناطق الرف الرسوبي (الرياض والقصيم وحائل والجوف). ويمثل اعتماد الزراعة على المياه الجوفية غير المتجددة في هذه المناطق أبرز تحدي لاستدامة الموارد الطبيعية والنشاط الزراعي في المملكة. ولمواجهة هذا التحدي، تهدف الاستراتيجية الوطنية للمياه – التي تشكل مدخلا أساسيا للاستراتيجية الوطنية للزراعة – إلى تقليص استهلاك المياه الجوفية غير المتجددة في الزراعة من 19 مليار متر مكعب في عام 2017 الى 6.2 مليار متر مكعب في عام 2030 وتطوير مصادر المياه المتجددة مثل حصاد مياه الأمطار وإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة.

الأمن الغذائي: يؤمّن الإنتاج المحلي الزراعي حوالي 34% من الاحتياجات الوطنية من السعرات الحرارية. وتتوفر عدة فرص لزيادة هذه النسبة عبر التوسع في انتاج السلع ذات الميز النسبية في سياق المملكة وتقليص الفاقد والهدر عبر سلسة الإمداد ورفع الإنتاجية وتطوير الممارسات الزراعية الحديثة. وبالرغم من قدرة المملكة على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية كالدواجن والأسماك والتمور والحليب تشكل الموارد المائية والطبيعة البيو-فيزيائية للمملكة أبرز التحديات لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وقد حددت الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي الحلول البديلة لتعزيز الأمن الغذائي مثل الاستثمار الزراعي المسؤول بالخارج.

رفاه المجتمع والمزارع: يوفر القطاع الزراعي مصدر دخل مهم لأكثر من مليون سعودي. ويشكل صغار المزارعين غالبية المنتجين في القطاع الزراعي من حيث العدد (حوالي 300,000 منتج صغير). ويعتمد أمنهم التنموي والغذائي بشكل رئيسي على تحسين دخلهم وكفاءتهم التسويقية ووصولهم إلى المستهلك وتوسيع القاعدة الإنتاجية للزراعة في الأرياف من خلال تطوير أنشطة زراعية ذات ميز نسبية وجدوى اقتصادية وتعزيز دور القرى الزراعية الخضراء.

المساهمة الاقتصادية: يساهم القطاع الزراعي بـ64 مليار ريال من الناتج المحلي الإسمي أو ما يعادل 4% من الناتج الإجمالي غير النفطي في عام 2017. وبالإضافة إلى المساهمة الفعالة في تنويع إيرادات للمملكة، تعتبر الزراعة وسيلة لخفض عجز الميزان التجاري غير النفطي حيث بلغت كمية الصادرات من المنتجات الزراعية 739 ألف طن والتي تشمل حاليا منتجات الألبان، والتمور، ولحوم الأسماك.

الوقاية: تشكل سوسة النخيل الحمراء والأمراض الحيوانية والسمكية تهديدا لاستدامة ولمردودية انتاج المملكة الزراعي. يعتبر تفعيل إجراءات الوقاية ونشر التوعية وتطوير منظومة متكاملة لتعزيز سلامة وجودة المنتجات الزراعية من خلال تعزيز الحجر وآليات الاستقصاء والسيطرة أهم الآليات التي بإمكان المملكة تفعيلها لضمان سلامة المنتج وصحة المستهلك.

وقد تم تقديم لمحة عامة عن قطاع الزراعة في الشكل التالي:

الشكل 7 - لمحة عامة عن قطاع الزراعة في المملكة (2017)[1]

(١) تم استخدام معطيات ٢٠١٥-٢٠١٦ بدل من ٢٠١٧ عند عدم توفرها - (٢) عدد المواطنين الذين يحققون دخلا مباشرا أو غير مباشر من القطاع - (٣) تمور، منتجات ألبان، لحوم أسماك

المحور الثاني: العرض والطلب

تم تلخيص نسب الاكتفاء الذاتي والإنتاج المحلي للمنتجات الأساسية في الشكل التالي:

الشكل ١٧ - نسب الاكتفاء الذاتي والإنتاج المحلي

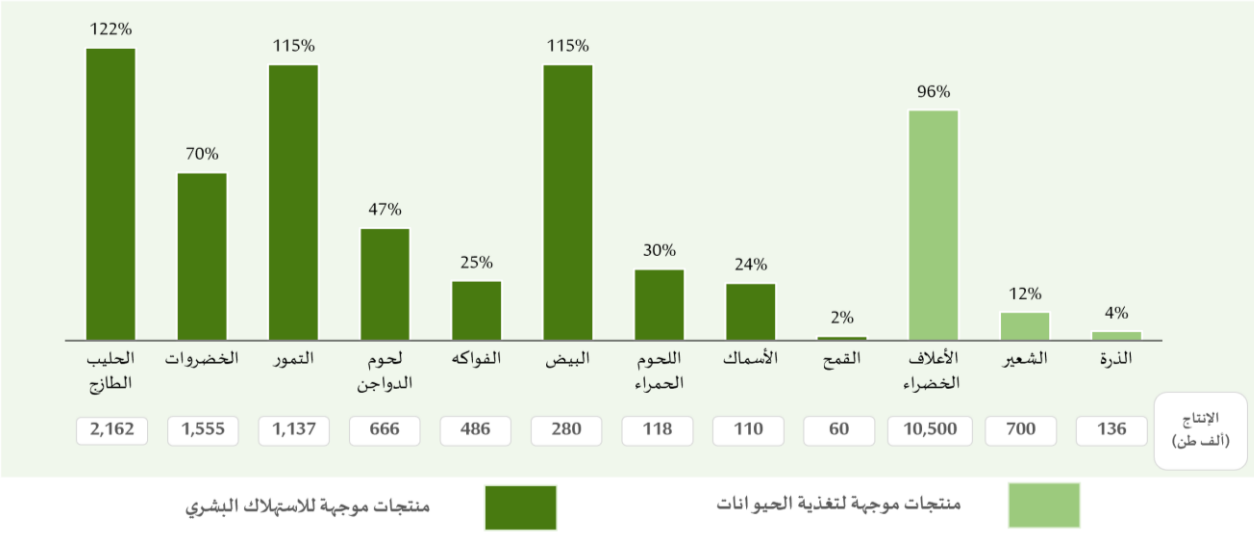

(*) تم استخدام معطيات 2015-2016 بدل من 2017 عند عدم توفرها

المصادر: دراسة التركيبة المحصولية، المركز الوطني للنخيل والتمور، التوقعات الزراعية: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - منظمة الأغذية والزراعة، الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، المؤسسة العامة للحبوب

في اطار تحليلها المفصل للوضع الراهن، حرصت الاستراتيجية على دراسة مختلف المنتجات فحددت أهم المميزات والتحديات:

المحاصيل النباتية

١. الحبوب

الطلب: يعتبر القمح، الشعير، الذرة وفول الصويا أهم الحبوب التي يتم استهلاكها في المملكة. يتنوع الاستهلاك بين الاستعمال البشري وتغذية الحيوانات، وتتركز على القمح والشعير.
يمثل القمح أكثر السلع الغذائية استهلاكا بالنسبة للاستعمال البشري في المملكة حيث تحقق حولي ٣٧٪ من استهلاك السعرات الحرارية. يقدر استهلاك القمح للفرد تقريبا ب١٠٩ كج للفرد/ السنة حيث شهد الاستهلاك للفرد في المملكة نمواً طفيفاً في السنوات الأخيرة (حوالي ١٪). ويتوقع انخفاض طفيف للاستهلاك المستقبلي للفرد للقمح بما يتفق مع تغير نمط تغذية الدول المتقدمة.
بالنسبة للشعير، يتم تخصيص معظم كميات الشعير لتغذية الماشية. وتتطلع المملكة إلى خفض الاستهلاك بسبب ضعف قيمته الغذائية كعلف للماشية، واستبداله بأعلاف مركبة ذات قيمة غذائية أعلى. لا توجد بيانات حاليا للفاقد والهدر الا أن نسبة الاستفادة من الشعير في تغذية الحيوانات لا تتجاوز ٧٠٪.

العرض: شهد إنتاج القمح في الممكلة تاريخيا انخفاضا حَادا بًسبب توقف المؤسسة العامة للحبوب عن شراء القمح من المزارعين. أما بالنسبة للشعير، يقدر الإنتاج المحلي من الشعير لسنتي ٢٠١٧ و٢٠١٨ بمليون طن بمساحة مزروعة بلغت حوالي ١٥٠,٠٠٠. يرتقب انخفاض الانتاج المحلي من الشعير بعد تفعيل قرار إيقاف زراعة الأعلاف شهر أكتوبر ٢٠١٨.

الميزان التجاري: يتم حاليا تلبية معظم الطلب المحلي من الحبوب عبر الواردات، بينما لا توجد صادرات.
تعتبر المملكة من أكبر المستوردين في العالم للشعير إذ يتراوح الاستيراد سنويا بين ٨ و ٩ مليون طن أي ما يمثل ٣٠-٥٠٪ من جملة كميات الشعير المعروضة للبيع في الأسواق العالمية (٢٩ مليون طن ٢٠١٧/٢٠١٦).
بحلول أكتوبر ٢٠١٧، تولت المؤسسة العامة للحبوب مسؤولية استيراد الشعير مباشرة من خلال مناقصات عامة مفتوحة للمصدرين الدوليين المسجلين.

التحديات: تعاني المملكة من تقلبات الأسعار العالمية للحبوب، كما تتسم الواردات بمحدودية كمياتها المتاحة في ظل ارتفاع مستويات الهدر

- تقلبات الأسعار: تتأثر الأسعار العالمية بمواسم الإنتاج والجفاف، وهذا ما يؤدي إلى تغيرات في الأسعار
- نسب عالية من الهدر في استهلاك الشعير: تؤدي طرق تغذية الحيوانات التقليدية المعتمدة على الشعير إلى مستويات عالية من عدم الكفاءة في الإستعمال (٣٠٪ يهدر بسبب المخلفات الحيوانية)
- محدودية كميات الشعير المتاحة للاستيراد: تشكل واردات المملكة من الشعير اليوم بين ٣٠٪ -٥٠٪ من المتاح في الأسواق العالمية

٢. الخضروات والفاكهة

الطلب: يعد استهلاك الفرد في المملكة للخضروات والفاكهة ضئيلا مقارنة بالدول الأخرى، ويعزى ذلك إلى عادات التغذية.

العرض: يتضمن إنتاج المملكة للخضروات الزراعات المكشوفة والمحمية، ويعتبر انتاجها من الفاكهة محدودا وتتميز بعض المحاصيل بميزة نسبية في مناطق محددة.
يتوزع إنتاج الخضروات عبر مختلف أرجاء المملكة وتستحوذ المناطق الوسطى على الحصة الرئيسية بينما يتركز إنتاج البيوت المحمية في المملكة في الطماطم، الخيار والكوسا.

يتوزع إنتاج الفاكهة عبر مختلف أرجاء المملكة أيضا وتتركز نسبة كبيرة من الإنتاج في المدينة المنورة، الرياض، والقصيم.
الميزان التجاري: تسجل المملكة نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي لبعض الخضروات مثل الباذنجان، الخيار، البامية، البطيخ، والشمام في حين تستورد المملكة معظم من احتياجاتها من الفاكهة .

التحديات
يعاني القطاع من تقلب الأسعار ونقص في مرافق التخزين المبرد، مما يفاقم صعوبات صغار المنتجين التسويقية والانتاجية:

- **تقلبات الأسعار:** تتأثر الأسعار بشدة بالتغيرات المناخية والموسمية
- **نقص في مرافق التبريد:** مرافق التخزين المبردة المتوفرة للمزارعين الصغار والمتوسطين غير كافية، مما يضطرهم للبيع بأسعار السوق
- **صعوبات التسويق:** يعاني المزارعون الصغار من تعقيدات التسويق في أسواق البيع بالجملة مما يقلص من إيراداتهم ويؤثر على دخلهم

٣. الأعلاف الخضراء

الطلب: تعتبر الأعلاف الخضراء مكوناً علفياً رئيسياً في المملكة. تمثل الضأن وغيرها من الماشية، عدا الأبقار، معظم استهلاك الأعلاف الخضراء.

العرض: أنتجت المملكة عام ٢٠١٥ حوالي ١٠,٨ مليون طن من الأعلاف الخضراء وتشير التقديرات إلى أن إنتاج الاعلاف الخضراء استخدم نحو ٥٠١،١٨٣ هكتار من الأراضي - أي ما يقارب نصف المساحة المزروعة في المملكة - واستهلك ١٦,٧ مليار متر مكعب من المياه. أصدر مجلس الوزراء القرار ٦٦ في مارس ٢٠١٦ الذي يقتضي بوقف زراعة الأعلاف مع السماح للمزارعين الصغار (مزارع <٥٠ هكتار) بالاستمرار في الإنتاج أو الحصول على تعويض للتوقف عنه أو زراعة القمح كبديل.

الميزان التجاري: في ظل القرارات المتعلقة بالأعلاف، هناك حاجة ملحة لاتخاذ عدة تدابير تشمل إعادة تقييم رفع الثروة الحيوانية من حيث العدد في المملكة، تطوير صناعة الاعلاف وتعزيز الاستثمارات الزراعية في الخارج.

التحديات: تعتبر زراعة الأعلاف الخضراء من النشاطات الأكثر استهلاكاً للمياه، بينما تفوق متطلبات المملكة من الأعلاف الخضراء الكميات المتوفرة في السوق العالمي:

- استهلاك مكثف للمياه: الأعلاف الخضراء هي تاريخيا المحصول ذو الاستهلاك الأعلى للمياه
- محدودية إمكانات الاستيراد: تمثل أسواق التصدير العالمية نسبة ضئيلة فقط من إجمالي طلب المملكة
- ضعف الخدمات اللوجستية: تعاني الموانئ من تحديات على المستوى اللوجستي ولا شك أن الزيادة في الكميات المستوردة سيزيد من صعوبة العمليات التشغيلية للموانئ

٤. التمور

الطلب: يشهد الطلب على التمور في المملكة نمواً بسبب النمو السكاني في ظل الاستقرار النسبي لمعدل الاستهلاك الفردي اليومي:

- حسب تقديرات المركز الوطني للنخيل وللتمور هناك حوالي ٢٨ مليون شجرة في المملكة منها ٢٢ مليون شجرة مثمرة
- استهلاك التمور في المملكة يرتفع بمعدل تركيبي يبلغ ١٪ (٢٠١٢-٢٠١٦)
- يستهلك سكان المملكة حوالي ٨٦ غرام من التمور للفرد الواحد يوميا (٢٠١٦) وهو ثاني أكبر معدل في العالم بعد عمان
- تسجل المملكة انخفاضاً ضئيلاً في استهلاك التمور للفرد، الأمر الذي قد ينسب الى تغير بعض العادات الاستهلاكية في ظل توفر مجموعة متنوعة من الفاكهة الطازجة والجافة

العرض: تنتج المملكة حوالي ٤٠٠ صنف من التمور ويتركز معظم الانتاج في مناطق جغرافية حيث تتمركز نسبة كبيرة من الإنتاج في مناطق المدينة المنورة، القصيم، والرياض. يعاني القطاع من التجزؤ إلى حد كبير حيث يرتكز على لاعبين صغار ذو قدرة إنتاجية سنوية إجمالية تقدر بحوالي ١٠٠٠ طن. تعتبر حوالي ١٠٪ من أشجار النخيل في المملكة مصابة بآفة سوسة النخيل، مما دفع المملكة إلى إطلاق برنامج تنفيذي لمكافحة هذه الآفة بالتعاون مع منظمة الغذاء العالمي.

الميزان التجاري: تحتل المملكة مراكز متقدمة في قائمة كبار المصدرين العالميين. تعمل المملكة على تعزيز صادراتها وقد شهدت صادرات المملكة نمواً يقدر بـ١٦٪ سنوياً بين سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٦، وتحتل المركز الرابع عالمياً باعتبار الكميات المصدرة، والمركز الثاني باعتبار قيمتها.
بالرغم من عدم استقرار الأسعار، تشهد قيمة صادرات المملكة من التمور ارتفاعاً مستمراً بفضل تزايد الكميات المصدرة حيث تتوجه معظم الصادرات إلى الدول العربية القريبة جغرافيا وتركيا.

التحديات: يعاني الإنتاج المحلي من آفة سوسة النخيل الحمراء، بينما يسجل ضعف في إيرادات الصادرات رغم ارتفاع كميتها:

- **آفة السوسة الحمراء:** حوالي ١٠٪ من أشجار النخيل في المملكة مصابة
- **ضعف إيرادات الصادرات:** على الرغم من كونها واحدة من أكبر المصدرين، لم تتمكن المملكة من توفير إيرادات في نفس مستوى أقرب المنافسين
- **الافتقار لوحدات التخزين:** يعرض ٩٠٪ من صغار المنتجين منتجهم في الأسواق الموسمية نظراً لعدم قدرتهم على تخزين محصولهم

الثروة الحيوانية

١. لحوم الدواجن

الطلب: تعد المملكة من أكبر مستهلكي لحوم الدواجن للفرد في العالم، ويتميز استهلاكها بالدورية حيث يرتفع الطلب بشكل كبير في فصل الشتاء وخلال شهر رمضان وموسم الحج. يعتمد المجتمع السعودي على الدواجن كمصدر رئيسي للبروتينيات وتسجل المملكة واحدا من أعلى معدلات الاستهلاك للفرد في العالم.
ويتركز استهلاك لحوم الدواجن على الدجاج حيث يعتبر المستهلكون السعوديون معتادين على دفع سعر أعلى للحصول على لحوم دواجن طازجة محلية مقارنةً باللحوم المجمدة المستوردة.

العرض: يشهد الإنتاج المحلي للدواجن نمواً متواصلا ويتسم القطاع بتواجد منتجين كبار يسعون إلى رفع الإنتاجية وإطلاق مشاريع جديدة لتوسيع نشاطهم حيث يتم تسويق معظم الإنتاج المحلي طازجاً. بفضل زيادة الإنتاجية، ارتفع الإنتاج المحلي ونسبة الاكتفاء الذاتي. ويتركز ثلاثة أرباع منتجي الدواجن تاريخيا في ثلاثة مناطق من المملكة: الرياض، عسير، ومكة المكرمة حيث يتم معظم الانتاج من قبل عدد قليل من الشركات الكبرى.

الميزان التجاري: تعتمد المملكة على الإستراد لتلبية ما يزيد عن نصف متطلباتها الاستهلاكية من لحوم الدواجن، وتتركز الواردات من البرازيل وفرنسا بشكل أساسي بينما تتم الصادرات بكميات ضئيلة.

التحديات: لا يزال المنتج المحلي أضعف تنافسية من نظيره المستورد وتواجه المنتجات المحلية منافسة متزايدة بسبب تزايد تكاليف الإنتاج والإغراق من قبل اللاعبين الأجانب. ويعاني القطاع من محدودية عدد الموردين حيث تعتمد المملكة تاريخياً على موردين اثنين (البرازيل وفرنسا) بشكل شبه كلي مما يطرح مشكلة ضمان التموين في حالات الطوارئ.

٢. اللحوم الحمراء

الطلب: رغم تزايد استهلاك اللحوم في المملكة، لا يزال استهلاك الفرد أقل من المستويات العالمية ويرتفع الطلب على اللحوم الحمراء خلال شهر رمضان وموسم الحج.

العرض: تشهد المملكة تزايداً في انتاج اللحوم الحمراء، وتتركز نقاط الإنتاج في المناطق القريبة من أسواق الاستهلاك وظل عددها مستقراً على مدى العقد الأخير حيث يشكل الضأن والماعز غالبية حيوانات اللحوم الحمراء وتليهم الأبقار.
يعتبر القطاع مجزأ حيث تسيطر الزراعة التقليدية على جزء كبير من الإنتاج المحلي. ويعاني الإنتاج من ظروف مناخية صعبة وغياب لتدابير منظمة للأمن الحيوي في المزارع التقليدية. وتعتمد تغذية الماشية محليا بشكل كبير على البرسيم المنتج المحلي والشعير المستورد.

الميزان التجاري: تؤمن الواردات حوالي ٧٠٪ من الطلب، أما كمية الصادرات فهي ضئيلة وتتركز الوردات خلال شهر رمضان وموسم الحج. تعد المنتجات المستوردة أكثر تنافسية من نظيرتها المحلية بسبب انخفاض التكلفة النسبية لإنتاج اللحوم المستوردة.

التحديات: يعاني القطاع من التجزؤ وتأثير الأمراض والأوبئة على الانتاج، مما يضعف التنافسية إزاء المنتج المستورد. بالإضافة الى ذلك، يؤثر الرعي المكثف في بعض المناطق على استدامة المراعي، كما دفع قرار وقف زراعة الأعلاف المزارعين إلى البحث عن حلول بديلة (أعلاف أخرى أو البرسيم المستورد).

٣. الحليب

الطلب: رغم تزايد استهلاك الحليب في المملكة، لا يزال استهلاك الفرد اقل من مستويات الاستهلاك في الدول النامية.

العرض: يهيمن على القطاع منتجون كبار يحققون انتاجيات عالية على المستوى العالمي، وكميات متزايدة من الإنتاج حيث انتجت شركة المراعي حوالي ١,٣٥ مليار لتر من الحليب في ٢٠١٦، وتصل حصة السوق للشركة الى اكثر من ٦٥٪ في قطاع الحليب الطازج.
يقدر حجم الصادرات بين ١٥٪ و٢٠٪ من الإنتاج، معظمه موجه الى دول مجاورة، أما الواردات فهي ضئيلة في ما يخص الحليب الطازج (معظم الواردات تتكون من مسحوق الحليب أو الحليب الطويل الأجل).

الميزان التجاري: تتوفر المملكة العربية السعودية على فائض في الإنتاج حيث قدرت نسبة فائض الإنتاج في ٢٠١٨ بحوالي ٣٠٠,٠٠٠ طن حسب دراسة انتاج وصناعة الالبان الطازجة في المملكة لمجلس الغرف السعودية.

التحديات: يعاني القطاع من ارتفاع التكاليف وانخفاض الاستهلاك الفردي للحليب الطازج

- **ارتفاع التكاليف:** ارتفاع التكاليف بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الانتاج، ومن المتوقع أن القرار ٦٦ سيساهم في زيادة تكلفة التغذية
- **انخفاض الاستهلاك الفردي (الحليب الطازج):** يقدر استهلاك الفرد من الحليب في المملكة بحوالي ٥٦ لترا للفرد في السنة، و هو يعد ضئيل بالمقارنة بعدة دُوَل نامية

٤. البيض

الطلب: يستهلك سكان المملكة حوالي ٨,٦ كيلوغرام من البيض للفرد الواحد سنوياً (٢٠١٦) مما يقارب معدل الاستهلاك العالمي.

العرض: تنتج المملكة حوالي ٢٨٠ ألف طن من البيض ويتركز معظم الانتاج السنوي في مناطق مكة المكرمة، الرياض، والشرقية حيث ارتفع انتاج البيض في المملكة بمعدل تركيبي يبلغ ٦,٢٪ في فترة (٢٠١٢-٢٠١٦).

الميزان التجاري: تصدر المملكة بين ٥٪ و ٢٠٪ من انتاجها المحلي، ويوجه التصدير بالأساس إلى مجلس دُوَل التعاون وتعد الواردات ضئيلة.

التحديات: يخضع سوق البيض في المملكة العربية السعودية إلى تغيرات في الطلب ذي الطابع الموسمي

- موسمية الطلب: تخضع المملكة لنقص حاد في إمدادات البيض الموسمية، خاصة خلال فترة ذروة الاستهلاك في الشتاء، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار بيع البيض
- ارتفاع أسعار الأعلاف: ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف، كما تتميز الأسعار العالمية بتقلبها

٥. الأسماك

الطلب: من المتوقع أن يستكمل الطلب المحلي نموه المدفوع بالعوامل الاقتصادية وتطور الأنماط الغذائية للمجتمع السعودي. على الرغم من اعتماد المجتمع السعودي تاريخياً على الدواجن، شهد الاستهلاك الفردي للسمك تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة.
بلغ معدل استهلاك السمك والأصناف البحرية للفرد في المملكة عام ٢٠١٦ ٩ كغ/فرد/سنة بينما المتوسط في الدول المقارنة هو ٢٠ كغ/فرد/سنة. يتوقع أن يصل الاستهلاك في المملكة إلى ٢٠ كغ/فرد/سنة بحلول سنة ٢٠٣٠.

العرض: تشكل المصائد البحرية حاليا النسبة الأكبر من الإنتاج المحلي، ويشهد الاستزراع السمكي نمواً في المملكة. من المتوقع أن ينمو الإنتاج المحلي من الاسماك بمعدل كبير من ١٠٨ ألف طن في عام ٢٠١٦ م إلى ٦٠٠ ألف طن في عام ٢٠٣٠.

الميزان التجاري: يتم حالياً تلبية معظم الطلب المحلي من الأسماك عبر الواردات، وتشهد صادرات منتجات الاستزراع ارتفاعاً متواصلا.

التحديات: تعتمد المملكة على الواردات لتلبية الطلب، يعاني الانتاج المحلي من تلوث البحر والاستزراع من خطر تفشي بعض الأمراض والأوبئة

- الاعتماد على الواردات: لازال الاعتماد على الواردات كبيرا بسبب ارتفاع الاستهلاك مقارنة بالإنتاج المحلي
- ضعف تنظيم الأسواق والانتقائية في الطلب بالاعتماد على السعر: ضعف تنظيم الأسواق، انخفاض أسعار وجودة المنتج المستورد مقابل ارتفاع أسعار وجودة المحلي، في ظل ضعف الوعي بالفرق في الجودة والقيمة الغذائية
- الأمراض والأوبئة: قطاع الاستزراع معرض لخطر تفشي الأمراض والتي من شأنها أن تقضي في فترة قصيرة على الأصناف المستزرعة

المحور الثالث: ممكنات التنفيذ

الممكنات - الإطار المؤسسي للقطاع

تم تحديد أبرز التغيرات التي طرأت على الاطار المؤسسي للقطاع في السنوات الثلاثة الماضية. يمكن تلخيصها كما يلي:

- انشاء المؤسسة العامة للري لتطوير قطاع الري في المملكة
- إنشاء شركة تقديم الخدمات الزراعية كشركة مملوكة بالكامل للحكومة لتقديم الخدمات الزراعية بوصفها أسلوب لتخصيص هذه الخدمات
- الموافقة على تشكيل لجنة خاصة للأمن الغذائي للإشراف العام على جدول أعمال مشروع الأمن الغذائي
- توسيع دائرة مهام صندوق التنمية الزراعية لتشمل تشجيع الاستثمارات الزراعية في الخارج من خلال التسهيلات والتمويل
- الموافقة على تخصيص المطاحن ومصانع الأعلاف وتأسيس أربع شركات لهذا الغرض
- تفعيل دور سالك عبر قيامها بدور قيادي في الاستثمارات الزراعية والتخزين لتحقيق الأمن الغذائي

وقد اظهر التحليل الاطار المؤسسي تقدما كبيرا من ناحية اعادة هيكلة وتوضيح الادوار في القطاع، وتبرز الفرص الاساسية المستقبلية في تنفيذ التغييرات التي تم اقتراحها وتوسيع دور الاستثمار الزراعي بالخارج وتفعيل دور المؤسسة العامة للحبوب لتوفير التمكين اللازم لتطوير القطاع.

الممكنات - التنظيمات

قامت الاستراتيجية بدراسة شاملة للأنظمة واللوائح والتراخيص لمختلف مكونات القطاع. بالنسبة للمحاصيل النباتية، لا يوجد حاليا نظام مخصص في حين أن لكل من مصايد الأسماك والثروة الحيوانية نظام خاص بها. يمكن تلخيص الأنظمة واللوائح والتراخيص الأساسية المتعلقة بالمحاصيل النباتية كما يلي:

الشكل ١٨ - الأنظمة واللوائح والتراخيص الأساسية المتعلقة بالمحاصيل النباتية

بالنسبة للثروة الحيوانية، يلاحظ أن دليل الأمن الحيوي لا يشمل مزارع الماشية ومعايير للمرافق والمعدات أو إجراءات كما يحتاج دور وكالة الزراعة إلى مزيد من التفعيل في الترخيص لمسالخ الماشية.

الشكل ١٩ - الأنظمة واللوائح والتراخيص الأساسية المتعلقة بالثروة الحيوانية

(1): المزارع التي يفوق عدد رؤوس الماشية لديها 170 رأس، ومزارع دواجن لأكثر من 20000 طائر في الدورة

بالإضافة إلى ذلك، قامت الاستراتيجية بمراجعة المسودة الأولى لمشروع نظام الزراعة لضمان المواءمة مع الأنظمة الأخرى ذات العلاقة مثل أنظمة المياه والبيئة والمياه ولتغطية التغيرات التي تطرأت على القطاع مثل تطور قطاع الاستزراع السمكي.

الممكنات - القدرات

تطرقت الاستراتيجية فيما يخص القدرات إلى أربعة محاور: التعليم، تدريب وتوعية المزارعين، التقنيات والممارسات الحديثة و البحث والتطوير كما يلي:

١. التعليم

يعاني القطاع من قلة العمال المتخصصين وغالبية من العاملين غير السعوديين. بالإضافة إلى ذلك، غالبية العاملين السعوديين ذوي التعليم العالي في القطاع يحملون شهادات غير مرتبطة بالزراعة. ويعد اهتمام الطلاب السعوديين بالمجال الزراعي محدودا رغم تنوع الجامعات والكليات التقنية ومؤسسات التعليم العالي التي توفر تكوين شامل لمختلف مكونات القطاع. بالمقابل، يواجه النظام التعليمي في القطاع عدة تحديات على رأسها تصور القطاع كمجال عمل غير مربح وضعف التخطيط للموارد البشرية في القطاع.

الشكل ٢٠ - نسبة العمالة حملة درجات التعليم العالي في القطاع الزراعي

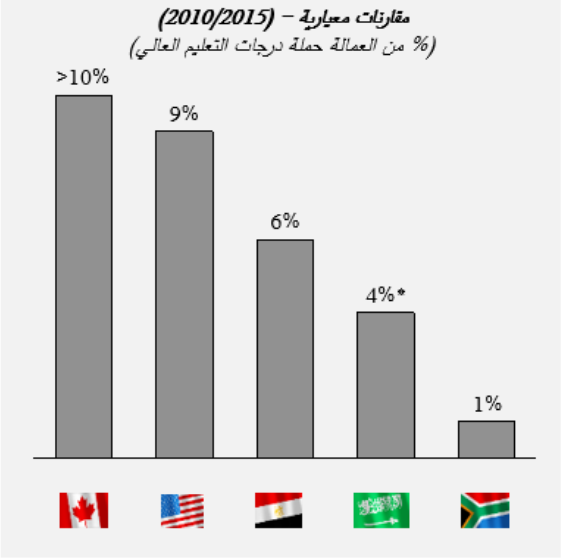

٢. تدريب وتوعية المزارعين

تعاني الخدمات الزراعية، بما في ذلك خدمات الإرشاد، التي تستهدف العاملين في هذا القطاع، من عدد من الصعوبات يمكن تلخيص أهمها في العبء الاقتصادي المتزايد للخدمات وفعالية عملية التقديم دون المستوى الأمثل.
تعمل الوزارة على تطوير التوعية والإرشاد في القطاع عبر تطوير حملات للتثقيف وتغيير المفاهيم السلبية المقرونة بمهنة الزراعة وتوسيع تغطية خدمات الإرشاد من خلال مراكز الخدمة الإقليمية للوصول إلى أكبر عدد من المزارعين، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الخدمات المقدمة وانتاجية القوى العاملة.

٣. التقنيات والممارسات الحديثة

لا يستفيد جميع المزارعين في المملكة من التقنيات والممارسات الحديثة حيث يمكن تلخيص التحديات ذات العلاقة كما يلي:

- عدم وجود عمليات الرصد والمراقبة
- استخدام محدود للمختبرات
- الافتقار إلى العمال المتخصصين المؤهلين
- عمليات إدارة وتخطيط المزارع دون المستوى الأمثل
- عدم فعالية ممارسات الري
- محدودية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٤. البحث والتطوير

تشكل الوزارة ومؤسسات التعليم العالي الكيانات الأساسية الناشطة في مجال البحث والتطوير في القطاع الزراعي حيث يغطي البحث والتطوير مواضيع الزراعة الرئيسية مع تركيز على الزراعة النباتية.
يعد الإنفاق في مجال البحث والتطوير الزراعي أقل من المعايير العالمية حيث يشكل نسبة ضئيلة من إجمالي نفقات البحث والتطوير في المملكة حيث شكل حوالي ٤٪ من إجمالي نفقات البحث والتطوير في المملكة لسنة ٢٠١٣.

الممكنات - سلسلة التوريد

شملت الاستراتيجية جميع مكونات سلسلة التوريد كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل 8 - لمحة عامة عن سلسلة توريد المنتجات الزراعية

بالنسبة لجميع مكونات سلسلة الإمداد، قامت الاستراتيجية بتحديد التحديات والمميزات الرئيسية:

الاستيراد: بانسبة للمنتجات المستوردة، برزت مع مرور الوقت عدة تحديات مثل الإغراق الاقتصادي وعدم وجود مراقبة على الجودة. علاوة على ذلك، تواجه المشاريع الزراعية بالخارج تحديات تتعلق أساسا بإدارة دون المستوى الأمثل للموقع والبنية التحتية الضعيفة للبلد المضيف.

نقاط الدخول: تستقبل المملكة المنتجات المستوردة عبر ٣١ نقطة دخول ولديها مرفقان مستقلان للحجر الصحي حيث تستقبل الموانئ التجارية في جدة والدمام الجزء الأكبر من السلع الغذائية، في حين أن الموانئ التجارية الأخرى لها دور مكمل لاستيراد الأعلاف. تواجه نقاط الدخول عددا من الصعوبات الأساسية يمكن تلخيصها في محدودية التخزين المبرد وعدم كفاءة الخدمات اللوجستية ومحدودية قدرات الموانئ الجافة كما تعاني مرافق الحجر الصحي من عدد من التحديات التشغيلية والاجرائية تعيق تقديم الخدمات على المستوى الأمثل.
تعاني الموانئ في المملكة من عدد من الضغوطات التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- محدودية التخزين الاستراتيجي البارد: يؤدي النمو في الواردات التي تتطلب التخزين الاستراتيجي المبرد (أي الفواكه والخضار والأسماك والحليب ولحوم الدواجن واللحوم الحمراء) إلى الضغط على مرافق التخزين الاستراتيجي البارد في موانئ جدة والدمام وضباء
- عدم كفاءة الخدمات اللوجستية: يعتبر التخليص الجمركي معقد وطويل، مما يؤدي إلى ارتفاع أوقات الانتظار والتكاليف الضرورية للتحقق من الامتثال للمتطلبات (Compliance Cost)، كما تعتبر جودة الخدمات اللوجستية في المملكة أدنى من معدلات دول مجلس التعاون الخليجي
- محدودية قدرات الموانئ الجافة: يعمل الميناء الجاف في الرياض بما يقارب طاقته القصوى، كما لا يوجد ميناء جاف في ميناء جدة الإسلامي الذي يستقبل واردات برية من العديد من الدول المجاورة

كما تطرقت الاستراتيجية أيضا التحديات الرئيسية التي تواجه نقاط التفتيش الحدودية والمحاجر كما يلي:

- الإجراءات البيروقراطية - تفتقر نقاط التفتيش الحدودية إلى المرونة التشغيلية، وتخضع الإجراءات لسلسلة طويلة من الموافقات
- قدرة مرافق حجر - لا ترتبط معظم نقاط الدخول بالحجر الصحي؛ لا يوجد سوى منشأتي حجر صحي مستقلتين (واحد منها للخيول). تتمتع المحاجر الصحية بقدرة محدودة على استيعاب المنتجات ، وبالتالي لا يتم دائمًا احترام فترات العزل
- المناولة دون المستوى الأمثل - بالنسبة للنباتات، يتم إجراء الفحص بالعين المجردة من قبل موظفين غير متخصصين، كما لا يتم إجراء الاختبارات بشكل منهجي. و بالنسبة للحيوانات، تبقى على متن السفن، مما يعرضها لخطر العدوى، في حين يتم جمع العينات للتحليل
- نقص في تحديث إجراءات التشغيل الموحدة – تم إعداد إطار العمل (SOP) في عام ٢٠١١ ولم يتم تحديثه منذ ذلك الحين. لا يتم مراجعة الإجراءات بشكل منهجي وعلى أساس تحليل المخاطر
- التركيز المحدود على الحجر النباتي – معظم الموظفين هم من الأطباء البيطريين الذين لديهم معرفة محدودة حول النباتات ومنتجاتها
- مختبرات غير كافية - ليست كل المرافق مجهزة بالمختبرات؛ يتم إرسال بعض العينات للاختبار في مختبرات خارجية. بعض الاختبارات غير متوفرة في المملكة وبالتالي يتم إرسال العينات إلى الخارج
- رأسمال البشري دون المستوى الأمثل - انتشار القوى العاملة التعاقدية ، والترقيات المحدودة التي تؤدي إلى مغادرة الموظفين ذوي الخبرة، ونقص التدريب وبناء القدرات
- غياب قاعدة بيانات مشتركة وموحدة - لا ترتبط نقاط التفتيش الحدودية بقاعدة بيانات مشتركة وتسجيل بياناتها بشكل متجانس مما يجعل من الصعب الحصول على الإحصاءات في الوقت المناسب لتقييم المخاطر

التخزين الاستراتيجي: بالنسبة للتخزين فتعتمد المملكة اليوم على التخزين الحكومي وتخزين قطاع الخاص حيث يزداد التدخل الحكومي مع أهمية السلع (كمية الاستهلاك المحلي ومرونة سعر للطلب Price Elasticity of Demand)، كما وضعت الوزارة مؤخرا استراتيجية للأمن الغذائي تتضمن برنامج للاحتياطي الاستراتيجي لضمان الوفرة وضمان الاستجابة الفعالة في حالات الطوارئ.

النقل: فيما يخص البنية التحية للنقل البري، فهي تعتبر كافية حاليا، ومن المتوقع أن تشهد المزيد من التطوير غير أن العديد من المزارعين ليس لديهم وسائل نقل كافية للوصول إلى الأسواق.

المعالجة الأولية: تعتبر منشآت التغليف والتخزين الاستراتيجي (البارد) محدودة جدا في المناطق الريفية. يمكن للمنتجين الصغار والمتوسطين (وخاصة للفواكه والخضروات) أن يستفيدوا بشكل كبير من هذه المرافق لتحسين الوصول الآمن والفعال إلى الأسواق.

الأسواق: تتركز الربحية في القطاع في الحلقات الأخيرة من سلسلة الإمداد عل مستوى أسواق الجملة وتجارة التجزئة، في ظل تحقيق المزارعين لربحية ضئيلة، ويرجع هذا في معظمه إلى ضعف تنظيم الأسواق المحلية وعدم قدرة المزارعين على تسويق وتوزيع منتجاتهم بشكل صحيح.
في نفس السياق، تعاني الأسواق والمبيعات في المملكة من عدد من التحديات تحول دون تقديم الخدمات على المستوى الأمثل:

- اختلالات في نظام البيع بالمزاد العلني - لا يوجد حد أدنى لسعر بداية المزاد وتكتل المشترين لخفض السعر (Cartelization) بالإضافة الى غياب الرقابة والشفافية وعدم وجود حفظ للسجلات
- البنية التحتية غير المتطورة - عدم إدارة النفايات والمناولة ومرافق الصرف الصحي وعدم وجود مناطق تخزين مظللة وغياب التخزين المبرد
- ثغرات في أنظمة المراقبة - وجود الثغرات في آليات التفتيش ومراقبة الجودة وغياب نظم التتبع ووضع العلامات

- مستوى متدني في وضع العلامات التجارية للتسويق - غياب الترقيم ووضع العلامات التجارية وعدم وجود مرافق المعالجة الأولية لتثمين المنتجات
- احتكار الوسطاء: انتشار ممارسات الوسطاء (من خلال النقل والمعالجة الأولية والتسويق والمبيعات)، وخاصة بين صغار المزارعين

بالنسبة لجميع مكونات سلسلة الإمداد، قامت الاستراتيجية بتحديد التحديات والمميزات الرئيسية:

الممكنات - طرق الري

يعدّ استخدام المياه في الري الزراعي من أبرز التحديات البيئية التي تواجهها المملكة لا سيّما في ظل الاعتماد الكبير على موارد المياه غير المتجددة كما هو موضح أدناه:

الشكل 9 - استهلاك المياه لكل قطاع، مليار متر مكعب لليوم

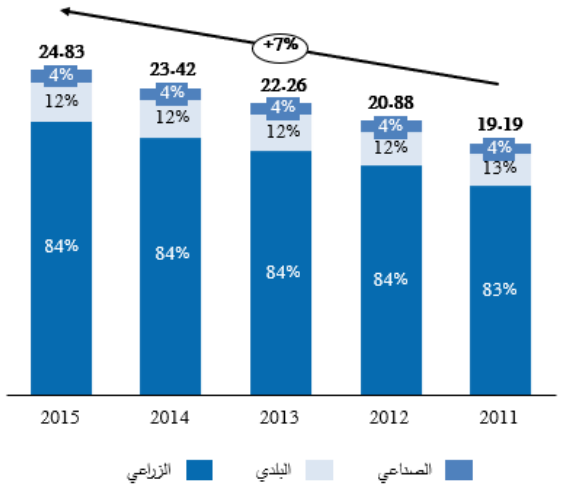

الشكل 23 - مصادر امداد الري، ٢٠١٥، مليار متر مكعب

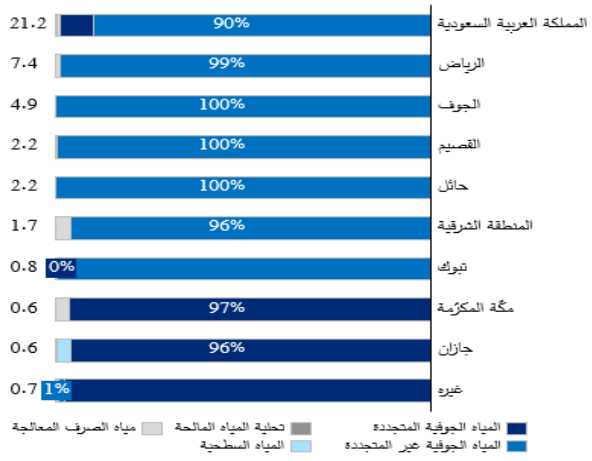

كما يعاني القطاع من محدودية الاستفادة من مياه السدود والمياه المعالجة، وتعاني شبكة الريّ في المملكة من استخدام وتطوّر محدود ترافقه ممارسات تشغيل وصيانة دون المستوى المطلوب.

الأسباب الرئيسية لارتفاع استخدام المياه غير المتجددة في الزراعة:

- عدم وجود تنظيمات مكتملة لإدارة ومحافظة المياه الجوفية غير المتجددة (مثل نظام لقطاع المياه، تنفيذ حصصة المياه، الغرامات لعدم الالتزام)
- انخفاض كفاءة الري نسبياً في المملكة وقد ظلت ثابتة بنسبة ٥٠٪ تقريباً خلال العقد الماضي
- حصول معظم المزارعين حالياً على مياه الريّ مجاناً وقد شجّعت الإعانات ارتفاع معدلات سحب المياه
- عدم وجود رقابة على استهلاك المياه بشكل متقن (غياب العدادات حتى في المزارع الكبيرة)
- انتشار الآبار غير المرخصة في المملكة
- إنتاجية منخفضة لبعض المحاصيل في مناطق المملكة بسبب التوزيع الحالي والممارسات التقليدية

الممكنات - التنمية الريفية

حددت الاستراتيجية أربعة شرائح من صغار المنتجين الزراعيين في المملكة وهم المزارعين والمربين والصيادين والنحالين, ورغم كبر أعدادهم فهم يمتلكون مساحات حيازات ضئيلة ويمتازون بأنظمة إنتاج تقليدية حيث يتوفر أكثر من نصف المزارعين السعوديين مستويات دخل تقل عن ٩٠٠٠ ريال سنويا
بالنسبة للتوزيع الجغرافي، تتركز القطاعات الريفية الواعدة في الريف في المملكة بشكل كبير في المناطق الغربية والجنوبية الغربية, تتخلل تنميتها تحديات ومعوقات تحول دون تقدم صغار المزارعين في المملكة يمكن تلخيصها كما يلي:

- الاعتماد على الممارسات التقليدية غير الفعالة وعدم وجود حافز للاستثمار في التحديث نظرا لحجم الأراضي المحدود (الري بالغمر، الزراعة المكشوفة، الميز النسبية ومحاصيل الانتاج وما إلى ذلك)
- ضعف الخدمات والدعم الفني ويشمل ذلك خدمات الإرشاد بالتقنيات الحديثة بما في ذلك البذور المحسنة والبيوت المحمية وعدم كفاءة استخدام الأعلاف مثل البرسيم والشعير، والإفراط في استخدام المبيدات، الخ
- قلة وضعف الجمعيات التعاونية الزراعية وعدم قدرتها علي تقديم الخدمات المناسبة لصغار المنتجين
- بعد صغار المنتجين عن الأسواق المركزية وضعف البنية التحتية للتسويق الزراعي وغياب خدمات ما بعد الحصاد مثل التخزين والتبريد المناسبة لدى شريحة كبيرة من صغار المنتجين
- غياب الأنظمة الداعمة مثل الزراعة التعاقدية والتي يمكن أن تربط بين الشركات وصغار المنتجين وتمكن من الوصول لخدمات إرشادية وفنية وتسويقية
- الاعتماد على طرف ثالث (التجار) لنقل المنتجات من المزرعة إلى الأسواق، مما يحرم المزارع من هامش ربح إضافي
- المنافسة القوية من قبل الشركات الزراعية الكبيرة وكذلك منافسة المنتجات الزراعية المستوردة بسبب عدم قدرة المزارعين على تسويق المنتجات والإنتاج بالكفاءة المطلوبة
- عدم القدرة علي الحصول علي التمويل الكافي ومحدودية الوصول إليه
- ضعف السياسات الداعمة لصغار المنتجين الزراعيين الريفيين

الممكنات - الجمعيات التعاونية

كما يوضح الشكل أدناه، يوجد في المملكة ٥٨ جمعية تعاونية متخصصة في القطاع الزراعي، وتتركز في الجزء الجنوبي الغربي من المملكة:

الشكل 10 - نظرة عامة عن الجمعيات التعاونية في المملكة

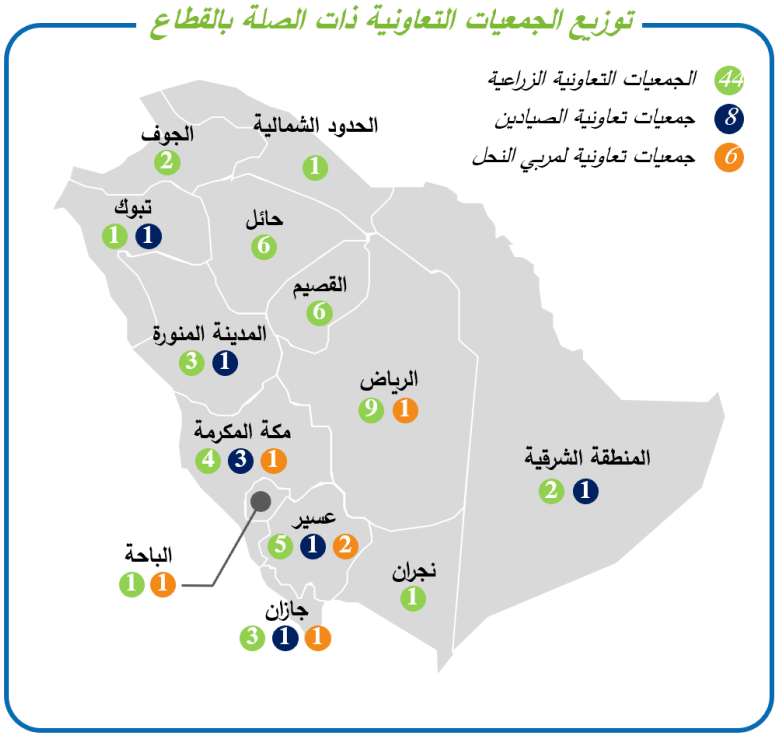

تواجه الجمعيات التعاونية عددا من التحديات على سبعة مستويات كما يلي:

- **الهدف:** تتشكل بعض الجمعيات التعاونية لأغراض التميز الاجتماعي أو من أجل الحصول على الدعم الحكومي وليس بالضرورة من أجل توفير السلع والخدمات لأعضائها
- **الهيكل التنظيمي:** نقص في الموظفين المؤهلين في المجالات الرئيسية (مثل التسويق، التأييد والدعم) وغياب الاشراف من مجلس مدراء منتخب مع مسؤوليات محددة. معظم الجمعيات التعاونية تفتقر للقوانين الداخلية والاستراتيجيات وخطط العمل
- **التركيز:** التركيز المحدود على منتج محدد أو وظيفة محددة حيث غالبا ما تنشأ الجمعيات على أساس نطاق جغرافي معيَّن وتغطي مجموعة واسعة من المنتجات الزراعية (التمور والثروة الحيوانية والدواجن، الخ) و كذلك الوظائف (الري والصحة الحيوانية، الخ)
- **نموذج التشغيل:** افتقار العمليات والإدارة إلى رؤية مبنية على مبادئ الأعمال والإدارة المجدية؛ غياب نهج التمويل الذاتي؛ ومحدودية الاستباقية
- **قلة الكفاءات:** قلة المعرفة بنظام العمل التعاوني ومبادئه ومزاياه، وقلة الكوادر المؤهلة في المحاسبة والأمور المالية
- **محدودية المتابعة والتوجيه الحكومي:** يسجل ضعف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في التركيز على الجمعيات التعاونية. ويتمثل الدعم الذي تقدمه الوزارة في المقام الأول في التمويل المباشر دون متابعة النفقات والأداء
- **ضعف مجلس الجمعيات التعاونية:** عدم قيامه بالأدوار المناطة به نظرا لضعف الكفاءات والتحديات الإدارية

من ناحية أخرى، مساحة ٦٨٪ من مزارع المملكة أصغر من ٢ هكتار، مما يدل على مستوى تجزؤ القطاع. من أجل الحد من تجزئة الأراضي وزيادة عدد المزارع الصغيرة، تم إدخال عدد من التشريعات والتدابير لهذا الغرض.

لمواجهة هذه التحديات، يقوم مجلس الجمعيات التعاونية حاليا بوضع استراتيجية مدتها ١٢ سنة، تسلط الضوء على عدة أهداف محددة لقطاع الجمعيات التعاونية الزراعية:

- خلق فرص العمل في قطاع الجمعيات التعاونية: الوصول إلى ٢٠٠ تعاونية زراعية وخلق ٢٠،٠٠٠ فرصة عمل جديدة
- تسويق المنتجات الزراعية المحلية: المشاركة في إدارة أسواق الجملة؛ والحصول على امتيازات لإنشاء مراكز توزيع العلف والعيادات والصيدليات البيطرية؛ إلخ
- البحث والتطوير: إنشاء وتشغيل المختبرات لقياس بقايا المبيدات في أسواق الخضار في المدن الكبرى التي تفتقر إلى هذه الخدمة

الممكنات - المتطلبات الاقتصادية

تعتبر إعادة توجيه الدعم أبرز التحديات ذات العلاقة باقتصاديات القطاع، حيث تم اعتماد دراسة اعادة توجيه الدعم التي ركزت على ٢٤ منتجا مستوردا و٤ منتجات محلية تم اعانتها فعليا منذ عام ٢٠١٣م. حددت الدراسة ضوابط تحدد أهلية الاستحقاق وآلية الصرف وتخصيص ٢٥٠ مليون ريال سنويا للمركز الوطني للنخيل والتمور. تمثل الإعانات الزراعية حوالي ٣٪ من اعانات الحكومة و ٥,٣٪ من مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي.

تراوحت الإعانات الزراعية السنوية بين ٣ – ٤ مليار ريال ومن المتوقع أن ترتفع هذه الإعانات إلى ٥,٣ – ٦,٦ مليار ريال سنويا بعد تفعيل قرار ايقاف زراعة الاعلاف الخضراء، كما أن هناك خمسة فئات رئيسية من المستفيدين من إعانات الزراعة: المستوردون، المصنعون والمنتجون وصغار المزارعين والمربين. يعتبر مصنعو الأعلاف والمنتجون هم أكثر المستفيدين من الإنفاق على الإعانات، في حين أن المربين (غالبيتهم مصنفون من ذوي الدخل المحدود) يستفيدون بصورة غير مباشرة منها.

يجري إنفاق أكثر من ٦٧٪ من الإعانات المخصصة للمنتجات المحلية على إنتاج التمور حيث يمثل إنتاج صغار المزارعين ~٤٠٪ من إجمالي الإنتاج السنوي للتمور (١,٣ مليون طن)، وتدفع الإعانة ل١٠٪ (معدل ١٣٧,٠٠٠ طن) فقط من الإنتاج الإجمالي حسب الضوابط المعتمدة. الإعانة الحالية للتمور البالغة ٠,٥ ريال/كلغ ضرورية لتغطية تكاليف صغار المزارعين لإنتاج التمور وبيعها.
تزيد تحديات سلسلة الإنتاج (التخزين، والنقل، إلخ.) من معدلات هدر التمور (~٢٠٪). وبالتالي هدر في الإعانة المقدمة لمزارعي التمور. آلية توزيع الإعانات تحتاج إلى مزيد من التطوير لانها تفترض متوسط إنتاج للمناطق, للتعويض على المزارعين (سيستفيد المزارعون ما دون متوسط الإنتاج في المنطقة نسبيا أكثر من المزارعين الذين يسجلون إنتاجا أعلى). عدد كبير من المزارعين لديهم مزارع صغيرة ويصعب الوصول إليهم، مما يصعّب عليهم المطالبة بالإعانات وتحصيلها

الفصل الثالث: التحليل الرباعي

نقاط القوة	نقاط الضعف
▪ مساحات كبيرة صالحة لمختلف أنواع النشاطات الزراعية ▪ توفر المملكة على موارد مائية متجددة ومناخ معتدل في القسم الجنوبي والجنوبي الغربي ▪ زراعة تمور رائدة تاريخياً في المملكة، وذات ميزة تنافسية عالية ▪ نسب عالية من الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي لعدد من المحاصيل والمنتجات، لا سيما البيض والألبان ومعظم الخضروات ▪ أنشطة ناجحة مع خبرات واسعة وريادة على الصعيد الاقليمي والدولي، لا سيما في قطاع الألبان، البيوت المحمية، الاستزراع السمكي، ومشاريع الدواجن ▪ تواجد استراتيجيات ودراسات ومبادرات لتنظيم وتحسين وتحديث القطاع ▪ خبرات بشرية متنوعة ومتخصصة وتوفر تعليم متخصص في جامعات ومعاهد التكوين في المملكة ▪ تنوع بيولوجي بحري كبير ومناطق مناسبة للاستزراع السمكي البحري خاصةً في الساحل الغربي	▪ محدودية قاعدة البيانات للقطاع الزراعي ▪ إجراءات تشغيل دون المثلى في الرصد والمراقبة والمحاجر ▪ محدودية في تقديم الخدمات الزراعية من حيث الكمية والشمولية والتقنيات المعتمدة والتغطية الجغرافية ▪ ضعف في البنية التحتية لسلسة التوريد (محدودية التخزين المبرد في الموانئ والأسواق، قلة مرافق التعبئة والتغليف ما بعد الحصاد) ▪ تدني الكفاءة التسويقية للخضار والفواكه ▪ استخدام محدود للممارسات الزراعية الحديثة لا سيما على صعيد المزارعين الصغار وفي قطاع الثروة الحيوانية ▪ قصور في أداء معظم الجمعيات التعاونية الزراعية
الفرص	**التحديات**
▪ شمول القطاع الزراعي في رؤية ٢٠٣٠ وبرامج التحول الوطني ▪ توفر المملكة على الاستراتيجيات التي تتناول قضايا ذات صلة بقطاع الزراعة (الأمن الغذائي، الأمن المائي، استدامة الموارد) ▪ إعادة هيكلة الوضع المؤسسي الحالي وخصخصة بعض المهام والخدمات ▪ تنظيم القطاع عبر تطبيق الأنظمة وتفعيل آليات التنظيم (السجل الزراعي وإعادة توجيه الإعانات والدعم والممارسات السعودية الجيدة) ▪ التوسع في استعمال التقنيات الحديثة في القطاع (ثروة نباتية وحيوانية وسمكية) وترشيد استهلاك المياه والاعتماد على الموارد المتجددة (مياه الصرف المعالجة، حصاد الأمطار) ▪ تطوير المنتجات ذات القيمة المضافة (التصنيع الزراعي، السياحة الزراعية) وتعزيز المنتجات ذات ميزة نسبية كالأسماك ▪ توحيد الجهود في مجال البحث والتطوير وتبني نتائج الأبحاث التطبيقية ▪ توجيه وتعزيز عمل الجمعيات التعاونية	▪ محدودية الموارد المائية المتجددة لاسيما في الرف الرسوبي ▪ استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير مستدام (المياه الجوفية، المراعي) ▪ الارتفاع المتزايد لتكاليف الإنتاج بما في ذلك الطاقة والمياه والعمالة ▪ ارتفاع المجازفة واللايقين في القطاع بسبب عوامل المناخ والتغيرات الموسمية في الطلب ▪ ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية وتأثر ها بتقلبات الأسعار على المستوى العالمي ▪ محدودية المعروض من الأعلاف الخضراء في السوق العالمية ▪ معاناة صغار المنتجين من صعوبات على مستوى التسويق، مما يؤثر على ربحيتهم واستدامة انتاجهم

الجزء الثاني: الاستراتيجية

الفصل الأول: الرؤية

تكون بيانات الرؤية عامة وطموحة، تركّز على الغايات التي يسعى القطاع الزراعي إلى تحقيقها. ويجب أن تلقى قبولاً من جميع الجهات المعنية وتساعدهم على تكوين فهم أفضل عن الوضعية التي يجب أن يبلغها قطاع الزراعة، كما ترسم بيانات الرؤية صورة للمستقبل وتوجه المجهودات في إطار موحَد.

يتمحور إعداد بيان الرؤية عادة حول أربعة معايير رئيسية:

١. توجيه صناعة القرارات على المدى الطويل (كيف يجب رؤية القطاع؟ كيف يجب وصف القطاع؟ ما هي المحفزات الرئيسية للقطاع مثل المحافظة على الموارد والاستدامة الاقتصادية والأمن الغذائي؟)

٢. قابل للتطبيق على جميع الجهات (ضمان ترجمة تطلّعات الجهات المعنية في القطاع في بيان الرؤية)

٣. قابل للفهم (سهولة فهم بيان الرؤية من قِبَل كافة الجهات المعنية بالطريقة نفسها)

٤. صعب ولكن محفّز وقابل للتنفيذ (يعكس أفضل نتيجة ممكنة للقطاع وفقاً للتحاليل الداخلية والخارجية)

وقد جرت صياغة بيان الرؤية بعد استشارات مكثّفة مع الجهات المعنية وإجراء دراسة مقارَنات قياسية لقطاعات الزراعة في العالم ومراجعة نتائج تحليل الوضع الحالي والسياق الاستراتيجي. وتمت الموافقة على بيان الرؤية التالي:

قطاع زراعي مستدام يسهم في تحقيق الأمن الغذائي والمائي و التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

الفصل الثاني: الأهداف الاستراتيجية

تكون الأهداف الاستراتيجية أكثر تركيزاً وقابليةً للقياس من بيانات الرؤية حيث ينبغي للأهداف الاستراتيجية أن تنتظم مع بيان الرؤية في نسق واحد وتحدد متطلّبات تحقيق هذا البيان. يجب أن تكون هذه الأهداف طموحة على أن تبقى واقعية، قابلة للتحقيق بمستوى مخاطرة منطقي وقابلة للإنجاز في إطار زمني معقول (**2030**).

في هذا السياق، تم تحديد خمسة معايير لصياغة الأهداف الاستراتيجية:

١. الأهداف واضحة ومحددة
٢. الأهداف قابلة للقياس
٣. الأهداف تتوافق مع الأولويات المحددة
٤. الأهداف غير متكررة
٥. الأهداف تمتد على فترة زمنية مناسبة

تم اقتراح خمسة أهداف استراتيجية حسب المعايير الذكورة أعلاه وفقاً لمحاور الأهداف في الإطار الاستراتيجي والمتمثلة باستدامة الموارد الطبيعية والأمن الغذائي ورفاه المجتمع والمزارع والمساهمة الاقتصادية والوقاية:

١. **حماية وتحسين استخدام واستدامة الموارد الطبيعية** للمساهمة في تحقيق الأمن المائي والحفاظ على البيئة
٢. **تعزيز الأمن الغذائي** في جميع أنحاء المملكة أثناء الظروف العادية وحالات الطوارئ
٣. **خلق فرص عمل والمساهمة في تنمية ريفية مستدامة** وتوفير ظروف العيش الملائمة لصغار المزارعين
٤. **رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية والبيئة الاستثمارية** للمنتجات والخدمات الزراعية وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد
٥. **تعزيز صحة وسلامة النبات والحيوان** والحماية ضد الأمراض وعدوى الآفات وضمان سلامة المنتجات

الفصل الثالث: التوجهات الاستراتيجية

تم التحليل وفق مكونات اطار الاستراتيجية لتغطية مختلف مكونات القطاع.

المحور الأول: الطلب والعرض

يوفر تقدير الطلب المتوقع على المنتجات الزراعية العديد من الفوائد حيث يعتبر أول خطوة لتحديد أهداف الاكتفاء الذاتي وتقييم أثر النمو على متطلبات العرض كما يوفر معلومات هامة بشأن متطلبات السكان من الغذاء بتيسليط الضوء على بعض المسائل والتوجهات الصحية ويسمح للحكومات بتوقع التغيرات في أسعار السلع الأساسية وتحسين إدارة تقلبات الأسعار والقدرة على تحمل التكاليف ويوفر رؤية واضحة فيما يخص الفاقد والهدر وتأثير الحد منهما.
تم تقدير توقعات الطلب بناء على النمو السكاني، وتغير الأنماط الغذائية والفاقد والهدر لتقدير الطلب.في المملكة على المنتجات المخصصة للاستهلاك البشري والمنتجات المخصصة للاستهلاك الحيواني. تم تلخيص النتائج كما يلي:

الشكل 11 - كميات انتاج المنتجات الزراعية المخصصة للاستهلاك البشري، مليون طن

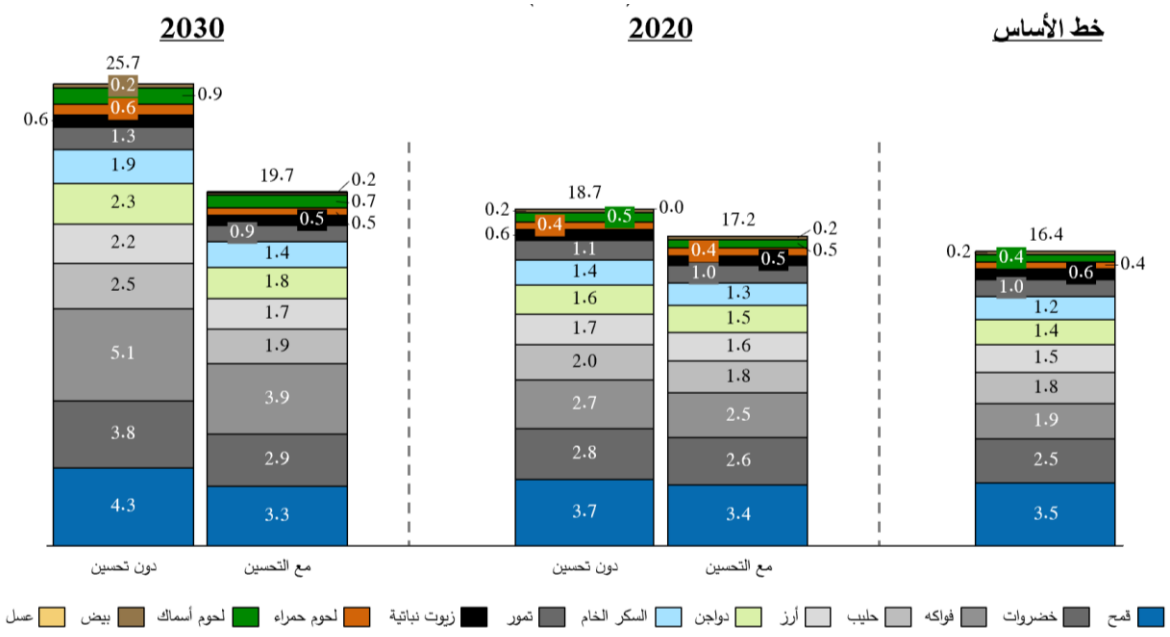

الشكل 12 - كميات انتاج المنتجات الزراعية المخصصة لتغذية الحيوانات، مليون طن

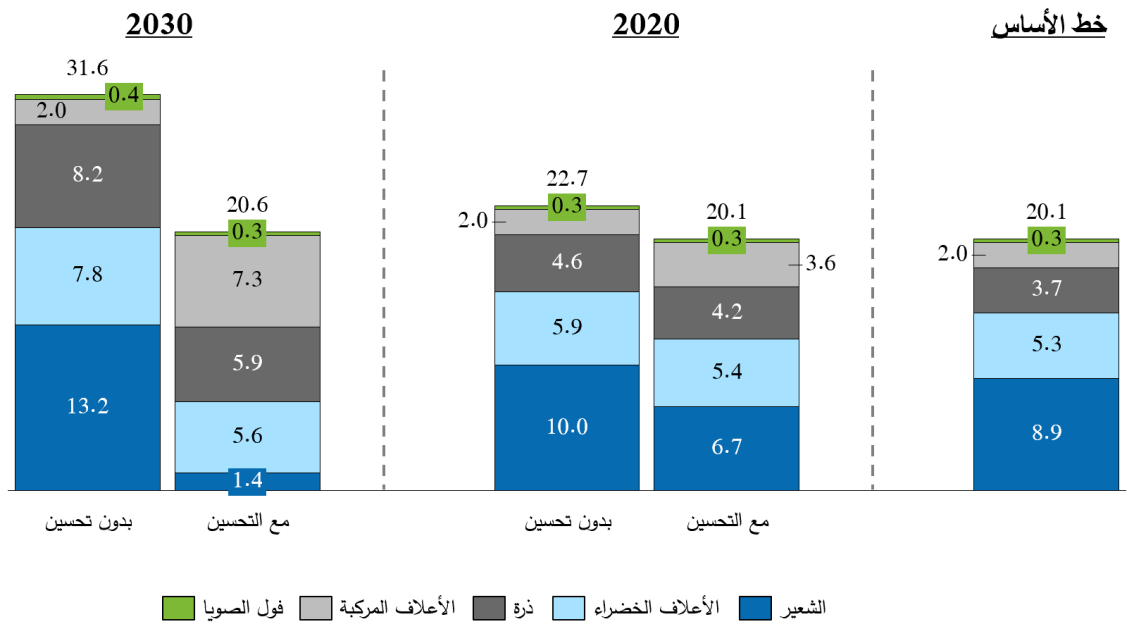

بانسبة للإنتاج المحلي، تم الاعتماد على منهجية من ثلاث مراحل كما يلي:

الشكل 13 - منهجية تحديد الإنتاج المحلي

تم الاعتماد على حصص المياه لكل منطقة من مناطق المملكة كما حددتها الاستراتيجية الوطنية للمياه بالإضافة إلى المسحة الصالحة للزراعة لكل منطقة ومستهفات الأمن الغذائي للمنتجات المختلفة حيث تم استعمال المنهجية التالية:

	المحاصيل	المناطق	اعتبارات استراتيجية	
المدخلات	▪ فئات المحاصيل ▪ بيانات متطلبات المحاصيل		▪ المناطق المتجانسة ▪ بيانات خصائص المناطق	▪ توقعات الطلب ▪ أهداف الاكتفاء الذاتي

الهدف: تحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي ثم تعظيم اقتصاديات القطاع		
الإنتاج	**الحد الأدنى**	**الحد الأقصى**
	أهداف الاكتفاء الذاتي	إجمالي الطلب بالمملكة لسنة ٢٠٣٠ (١٠٠٪ من الاكتفاء الذاتي)
المعايير الاقتصادية للقطاع المستعملة	**أسعار المحاصيل**	**كفاءة استخدام المياه**
	أسعار الجملة	استهلاك المياه للهكتار
القيود	**توافر الأرض**	**توافر المياه**
	الأراضي المزروعة حسب المنطقة سنة ٢٠١٩ (~ ١ مليون هكتار على مستوى المملكة)	حصص المياه حسب المناطق (~ ١١ مليار متر مكعب على مستوى المملكة)
النمذجة والحل	**النمذجة الرياضية**	**الحل باستعمال برامج متخصصة**
	استعمال وسائل علم القرار	ماتلاب، بايتون

كما تم تطوير نموذج رياضي مناسب للمنهجية المتبعة:

تعريف متغيرات النموذج الرياضي:

المتغير الرياضي	الرمز
عدد الأقاليم	r
عدد المحاصيل	p
الأقاليم	$i \in 1, \dots, r$
المحاصيل	$j \in 1, \dots, p$
الأرض المتوفرة في الإقليم i	L_i
المياه المتوفرة في الإقليم i	W_i
الإنتاج الأقصى من المحصول j	$Pmax_j$
الإنتاج الأدنى من المحصول j	$Pmin_j$
أفضلية المحصولj في الإقليم i	a_{ij}

هدف النموذج الرياضي وقيوده:

الهدف	
تعظيم ربحية القطاع ككل	$(L_{ij}) \rightarrow \sum_{ij} a_{ij} L_{ij}$
القيود	
توافر الأراضي	$\sum_{j=1}^{r} L_{ij} \leq L_i$ لكل إقليم i
توافر المياه	$\sum_{j=1}^{r} W_{ij} \leq W_i$ لكل محصول j لكل i
الحد الأقصى للانتاج	$\sum_{i=1}^{p} P_{ij} \leq Pmax_i$ لكل محصول j
أهداف الاكتفاء الذاتي	$Pmin_j \leq \sum_{i=1}^{p} P_{ij}$ لكل محصول j

يمكن تلخيص نتائج التركيب المحصولي المقترح كما يلي:

يمكن تلخيص نتائج التركيب المحصولي المقترح كما يلي:

الشكل 14 - التركيب المحصولي المقترح حسب الميزة النسبية للمناطق

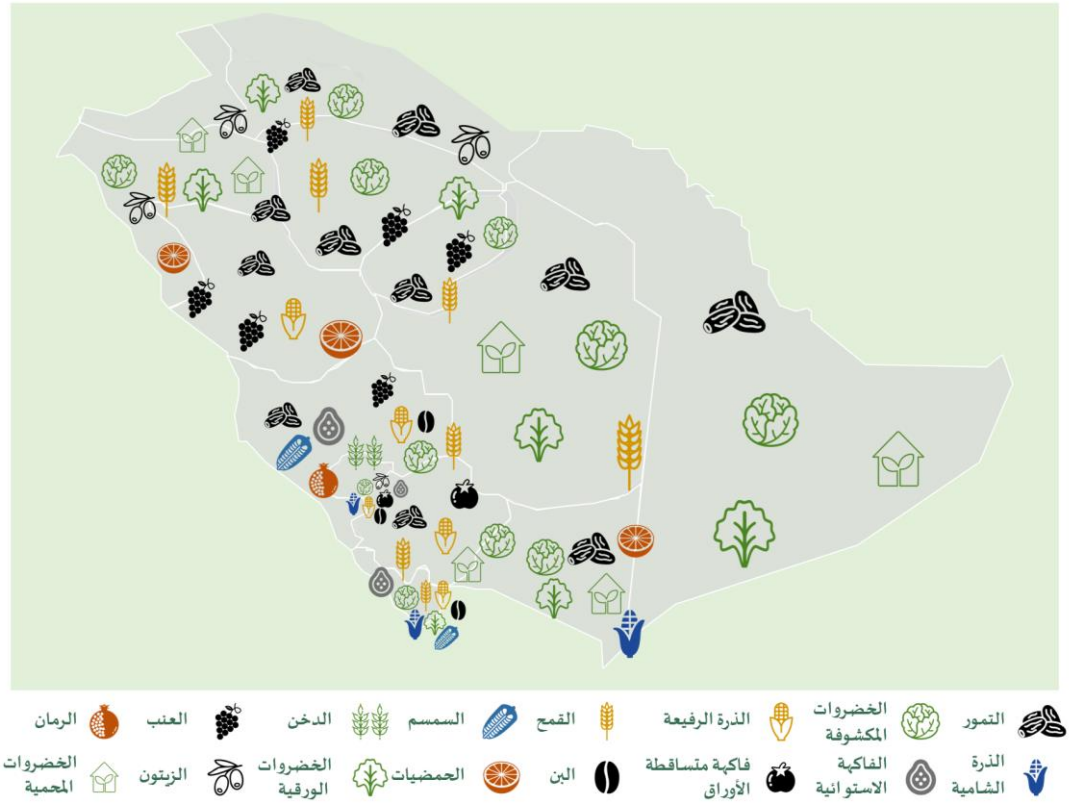

على ضوء ما سبق، تم تحديد مستهدفات الإنتاج المحلي في المملكة بالنسبة للمنتجات الزراعية الرئيسية:

المنتج	التوصيات
الحبوب	▪ توجه المؤسسة العامة للحبوب بين 2019 و2024 بشراء القمح من المزارعين، كبديل للأعلاف، في 700 ألف طن كحد أقصى (أي ما يقارب 20% من الاكتفاء الذاتي)
الخضروات	▪ زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية من 70% الى 100% ▪ تبني توصيات الميزة النسبية والأساليب الحديثة لتحسين الإنتاجية وتشجيع المحاصيل الواعدة والزراعة العضوية الاستمرار في تشجيع الزراعة المحمية وتحسين كفاءتها الإنتاجية
التمور	▪ الحفاظ على مستوى عالي من الاكتفاء الذاتي - 115% ، وتطوير تصدير التمور ذات القيمة المضافة ▪ تشجيع استعمال الأساليب الحديثة لتحسين الإنتاجية والتركيز على الوقاية من سوسة النخيل الحمراء ومكافحتها
الأعلاف الخضراء	▪ تخفيض الإنتاج المحلي الى نسبة اكتفاء ذاتي أقل من 25% للأعلاف الخضراء تطوير الاستثمارات في الخارج والقدرة على التخزين
الفواكه	▪ زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية من 25% الى 40% ▪ تبني توصيات الميزة النسبية والأساليب الحديثة لتحسين الإنتاجية وتشجيع المحاصيل الواعدة والزراعة العضوية
اللحوم الحمراء	▪ المساهمة في الحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية 25-30% ▪ تخفيض عدد رؤوس الماشية (بنسبة 40%) مع التركيز على تنظيم القطاع ومضاعفة الإنتاجية الحالية (0.7) وتخفيض الفاقد
لحوم الدواجن	▪ المساهمة في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية من 47% الى 65% كحد أدنى
الأسماك	▪ زيادة نسبة الإنتاج من 110,000 الى 600,000 طن من قطاع الاستزراع المائي ومصائد الأسماك تطوير الصادرات
الحليب	▪ المساهمة في الحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية من الحليب الطازج
البيض	▪ المساهمة في الحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية من البيض

المحور الثاني: الإطار المؤسسي للقطاع

اقترحت الاستراتيجية الإطار المؤسسي للقطاع عبر مختلف مراحل سلسلة الإمداد ومجالات تركيز القطاع كما يلي:

الشكل 15 - الإطار المؤسسي المقترح للقطاع

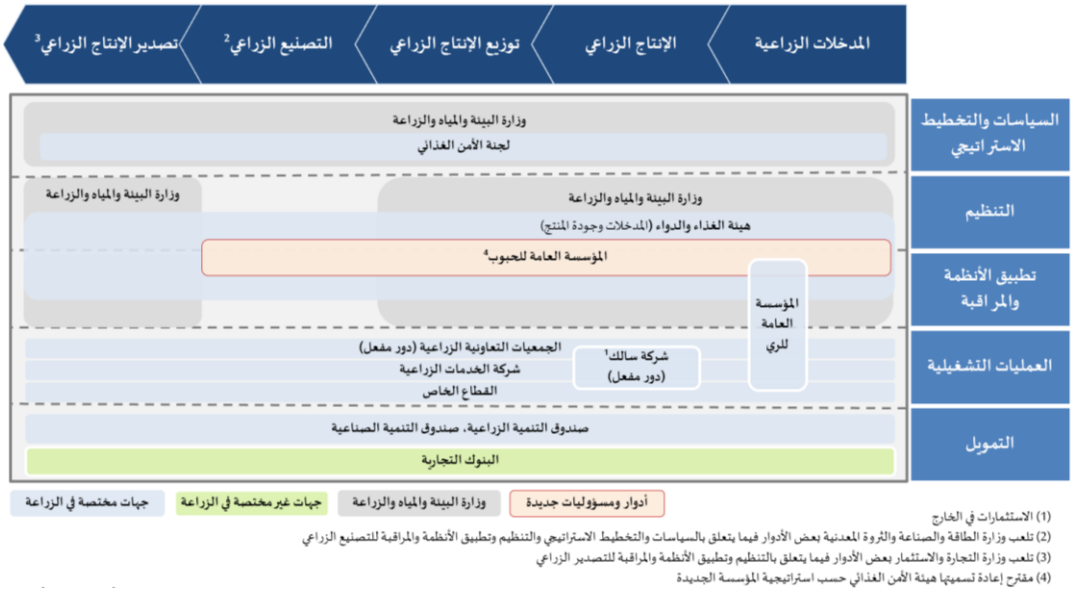

بالإضافة الى التعديلات الماضية تم اقتراح تعديل مهام المؤسسة العامة للحبوب و تم تحديد أوجه التواؤم لتوجهات صندوق التنمية الزراعية مع الاستراتيجية.

١. توجهات صندوق التنمية الزراعية:

- **التركيبة المحصولية حسب الميز النسبية:** وضع آلية لدعم التوجه الجديد في إعداد التركيبة المحصولية ودعم إنتاج المحاصيل الموصى بها فقط لكل منطقة وتمويل الاقتصاد الريفي وفقاً للميز النسبية.
- **دعم الاستثمار الزراعي في الخارج:** خصصت استراتيجية الأمن الغذائي مبادرة للمشاريع الزراعية في الخارج وبناء على هذه المبادرة، قام صندوق التنمية الزراعية بدراسة حول المشاريع الزراعية في الخارج حددت المستهدفات من السلع الاستراتيجية التي سيتم تمويلها
- **تحديث القطاع الزراعي:** رفع نسبة التمويل للقطاعات الزراعية المستهدفة (مثل الدجاج اللاحم، الثروة السمكية والبيوت المحمية) وتشجيع استخدام التقنيات ذات الكفاءة العالية (مثلا الهيدروبونيك في البيوت المحمية، الاقفاص العائمة) وتمكين جميع الجهات المعنية في سلسلة القيمة

٢. مهام المؤسسة العامة للحبوب:

- **تنظيم المخزون الاستراتيجي:** الدعم والمساعدة في تصميم معايير للتخزين الاستراتيجي (مواصفات التخزين، الحد الأدنى لمستوى المخزون، آلية إطلاق (trigger mechanism)، الخ)تعد المسؤوليات المتعلقة بالتوعية، والتسويق، والبحث والتطوير، والمراقبة والرصد غير واضحة
- **تنظيم سلسلة القيمة:** تنظيم قطاع المطاحن و المساعدة في تحديد المواصفات المتعلقة بالكميات / الجودة / العقود (الهيئة العامة للغذاء والدواء مسؤولة عن مواصفات الصحة والسلامة) مع القطاع الخاص ضمن سلسلة القيمة

- **تنظيم إدارة حالات الطوارئ ونظام الإنذار المبكر:** الدعم والمساعدة في وضع الخطط المطلوبة لمواجهة المخاطر والحد منها وتطوير السياسات المناسبة المتعلقة بالأمن الغذائي
- **تطوير وتنفيذ العمليات المتعلقة بنظام الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ:** تطوير وتنفيذ المبادئ والخطط والمتطلبات التشغيلية لتجهيز نظام الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ
- **مكتب إدارة المشاريع التابع لأمانة لجنة الأمن الغذائي:** إدارة تنفيذ المشاريع والمبادرات التابعة لاستراتيجية الأمن الغذائي
- **جمع وتحليل البيانات:** جمع بيانات السوق لدعم التحليلات المتعلقة بسلسلة القيمة وتحديد توقعات العرض/ الطلب وتحليل اقتصاديات السوق

ويمكن تلخيص أهم التغيرات كما يلي:

- التنازل عن الأدوار التشغيلية (ادارة المخزون الاستراتيجي وتجارة الحبوب) التي تمثل تعارضًا في المصالح سيمكن المؤسسة القيام بدور أكثر فعالية في تصميم معايير التخزين الاستراتيجي ونظام الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ، بالإضافة إلى تحديد المتطلبات لإصدار تراخيص استيراد للقطاع الخاص
- تطوير وتنفيذ إجراءات فعالة تضمن توفر السلع الاستراتيجية في فترات تقلبات الأسعار أو الأزمات عن طريق الاستفادة من خبرة المؤسسة عبر سلسلة الإمداد لوضع السياسات وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بنظام الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ
- توفير بيانات السوق للجهات ذات العلاقة عن طريق الاستفادة من خبرة المؤسسة في مجال المشتريات وجمع وتحليل بيانات السوق

المحور الثالث: السياسات والأنظمة

اقترحت الاستراتيجية مكونات السياسة وقامت بصياغتها لتغطية القطاع وفق المكونات التالية:

- الطلب والعرض
- الإطار المؤسسي
- الأنظمة واللوائح التنفيذية
- القدرات
- سلسة التوريد
- المتطلبات الاقتصادية
- إدارة الأداء

أما بانسبة للوائح التنظيمية، قامت الاستراتيجية بتحديد مواضيع التحسين وأعطت مقترحات لذلك.

المحورالرابع: القدرات

تضمنت الاستراتيجية مقترحات متعددة لتحسين القدرات في أربع مجالات:

التعليم

- تطوير حملات توعية موجهة (بدعم من مؤسسات التعليم العالي) للتثقيف وتغيير المفاهيم السلبية المقرونة بمهنة الزراعة

- إجراء تخطيط القوى العاملة الاستراتيجية للقطاع وتحديد القدرات المطلوبة لخدمة كيانات الزراعة في القطاع العام
- تطوير برامج التدريب والتبادل بين الجامعات والكليات والقطاع الخاص لبناء الثقة وتغيير التصورات
- تكييف المخطط ليشمل محتويات تهم القوى العاملة حسب التخصص/مجال العمل

التدريب والتوعية والإرشاد

- توفير خدمات الإرشاد باللغات التي تضمن التواصل السلس مع مشغلي المزارع وليس الملاك فحسب
- توسيع تغطية خدمات الإرشاد من خلال مراكز الخدمة الإقليمية ومرافق التدريب التي تستعمل تكنولوجيا حديثة لتقديم الخدمة
- الشراكة مع المدارس الزراعية ومقدمي خدمات التدريب لتطوير برامج التدريب المهني
- الاستفادة من منصات تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها بدءا من رقمنة البيانات (الجمع والمعالجة) وأدوات تحليل البيانات والقدرات التقنية المتعلقة بها

التقنيات والممارسات الحديثة

- توجيه المزارعين في شتى القطاعات وعلى امتداد سلسلة الإمداد إلى التقنيات التي تناسب نشاطهم وظروفهم المناخية وقدراتهم المالية وإمكانيات الدعم (انظر التقرير النهائي من أجل جرد مفصل لجميع التقنيات والتكنولوجيات ذات العلاقة)
- اعتماد وتنفيذ السياسات والقوانين واللوائح المناسبة لتشجيع أو إنفاذ اعتماد التكنولوجيات والممارسات الجيدة
- تطوير مهارات القوى العاملة في القطاع من أجل تسهيل عملية اعتماد الممارسات الحديثة
- تطوير خطط الدعم لتحفيز تبني التكنولوجيا وأحسن الممارسات

البحث والتطوير

- وضع خطة وطنية للبحث والتطوير في مجال الزراعة تحدد مجالات البحث استنادا إلى احتياجات المملكة مع تجنب تكرار الجهود
- إعادة تحديد أدوار مراكز البحث والتطوير في الوزارة، وتوجيه التركيز حيثما أمكن على الابتكار وليس على الخدمات
- بناء القدرات اللازمة بالتعاون مع القطاع الخاص لتعزيز البحث والتطوير في مجال الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك
- وضع خارطة طريق لتقديم المنح الدراسية في الميدان على أساس مجالات البحث والتطوير المطلوبة والشراكات القائمة

حددت الاستراتيجية مجموعة من المجالات البحثية ذات أهمية كبيرة للمملكة كما يلي:

- **الزراعة الذكية واستخدام التكنولوجيا:** البحث والتطوير المرتكز على التقنيات المبتكرة لزراعة الفواكه والخضار وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على طول سلسلة القيمة في مراحل التخطيط والإدارة والرصد
- **الزراعة الجافة و الملحية:** تعزيز البحث العلمي الموجه إلى تطوير المحاصيل المقاومة للملوحة والمناسبة لظروف المملكة المناخية
- **الري الذكي:** ترشيد استخدام المياه وتأمين مدخلات إنتاج في عملية الري بشكل علمي ومدروس
- **الإدارة المتكاملة للجينات و تحسين السلالات:** تحسينات وراثية لتطوير أصناف عالية الانتاجية وقادرة على تحمل الظروف الصعبة، خاصة من حيث الاحتياجات المائية وفي ضوء تغير المناخ
- **السلالات الحيوانية و التغذية:** التركيز على السلالات الحيوانية والأعلاف المصممة خصيصا للتَواؤُم مع الظروف البيئية المحلية وندرة الموارد الطبيعية
- **صحة الحيوان:** تطوير لقاحات وأدوية تتكيف مع السلالات المحلية، والأمراض، والظروف الطبيعية

المحور الخامس: سلسلة التوريد

تضمن عمل الاستراتيجية مختلف مكونات سلسلة التوريد:

المشاريع الزراعية بالخارج

- مراجعة مبادرات المشاريع الزراعية بالخارج السابقة واستخلاص الدروس المستفادة
- وضع خطة من عشر سنوات حول مساهمة المشاريع الزراعية بالخارج في تحقيق الأمن الزراعي الغذائي للمملكة

تحديد منهجيات حماية الاستثمار والتوصية بشأن آليات الضمان المناسبة

نقاط الدخول والبنية التحتية للنقل

التنسيق مع وزارة النقل لتضمين متطلبات القطاع ضمن استراتيجياتها المحاجر:

- تحديث إجراءات التشغيل باستمرار بما يتماشى مع المعايير الدولية وعلى أساس تحليل المخاطر
- تدريب العاملين في الحجر الصحي على رفع مستوى معارفهم ومهاراتهم فيما يتعلق بتنفيذ إجراءات الحجر الصحي النباتي والحيواني
- بناء / توسيع المحاجر على أساس المتطلبات و تعميم التقنيات الحديثة

الاحتياطيات الاستراتيجية

- وضع وتنفيذ لوائح كافية لضمان التزام القطاع الخاص بأهداف التخزين الاستراتيجي في المملكة للذرة والأرز وفول الصويا والبرسيم ، وإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين القطاعين العام والخاص في حالات الطوارئ
- إعداد آليات مراقبة قوية لضمان التزام جميع الفاعلين بلوائح وتوجيهات التخزين الاستراتيجي
- مراجعة وتحديث أهداف التخزين الاستراتيجي بناء على تحليل شامل للمخاطر الي تهدد السلع

القدرات التسويقية لصغار المزارعين

- الاستعانة بالجمعيات التعاونية لتطوير مرافق التخزين العادي والمبرد لتحسين النقل والخدمات اللوجستية، وتخفيف تأثير موسمية الطلب وتنويع قنوات البيع
- الاستفادة من نطاق الجمعيات التعاونية الجغرافي الواسع للاستفادة من وفورات الحجم وتقليل التكلفة للمزارعين
- تشجيع استثمارات القطاع الخاص وتعزيز دور الجمعيات التعاونية فيما يتعلق بالصناعات الغذائية التحولية التي تعزز قيمة المنتجات وتزيد هامش الربحية للمزارع الصغير

أسواق الجملة والتسويق

- تطبيق معايير الممارسات الزراعية الجيدة (SGAP) في المملكة ، الاستفادة من مخرجات نظام السجل الزراعي، وتطوير العلامات التجارية للمنتجات الزراعية
- إعادة هيكلة نظام المزاد بما يتماشى مع أفضل الممارسات وتحسين إدارة النفايات والبنية التحتية للتخزين وتعزيز وتطوير نظم التتبع والتفتيش
- تشجيع أسواق البيع بالتجزئة في الأسواق التي تعطي الأولوية للمنتجات المحلية عالية الجودة وتطوير العلاقة بين المزارعين والمستهلكين للحد من تأثير الوسطاء ومساعدة صغار المزارعين لتوصيل منتجاتهم مباشرة إلى المستهلكين

المحور السادس: الري

بالنظر إلى الوضعية الحرجة للمياه غير المتجددة، ينبغي أن تدرس المملكة العربية السعودية استخدام مياه الصرف المُعالجة والسدود ومصادر المياه البديلة لتعزيز مصادر إمداد المياه المتجددة، كما ينبغي للمؤسسة العامة للري تركيز جهودها على توسعة أنشطة حصاد المياه السطحية ومياه الصرف المعالجة في المناطق الرئيسة لتلبية أهداف برنامج التحول الوطني والحفاظ على المياه الجوفية حيث أرست الاستراتيجية الوطنية للمياه ٢٠٣٠ مصادر إمداد مختلفة تتكيّف مع احتياجات كلّ منطقة.

ينبغي الارتكاز على ثلاثة أُسس لتعزيز كفاءة الريّ واستخدام التقنيات الحديثة باعتماد نوعين ممكنين: التدريب والحوافز كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل 16 - المقوّمات الاستراتيجية الضرورية لتحقيق كفاءة الريّ

الشكل 17 - مستهدفات تقليص استهلاك المياه (مليار متر مكعب)

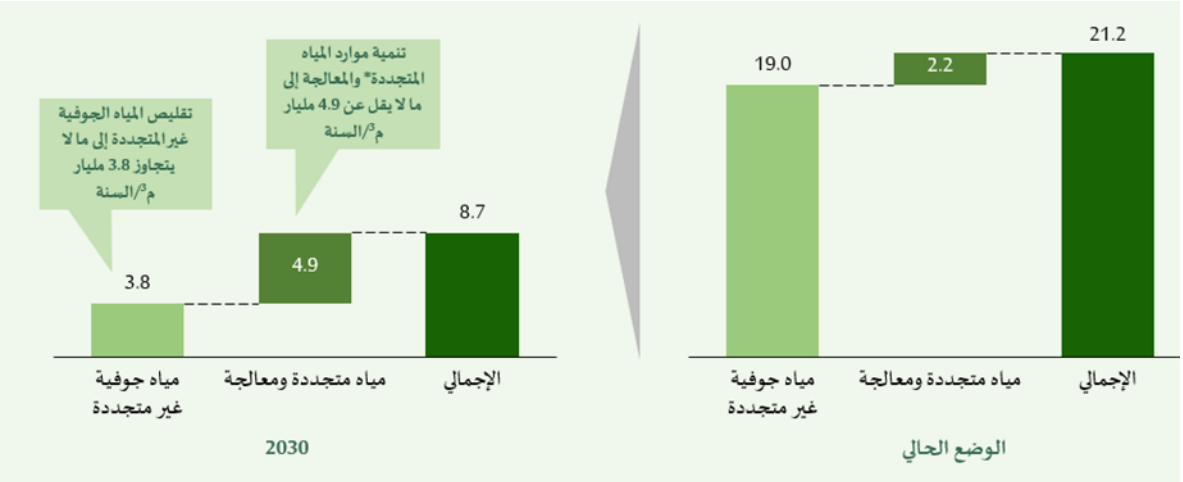

المحور السابع: التنمية الريفية والجمعيات

من أجل تخطيط الإجراءات الداعمة لصغار المزارعين، تم اقتراح تصنيف زراعي للمملكة وفقا لثلاث المستويات: نوع المزرعة، نوع المنتج وحجم المبيعات. عندما يتم تحديد المزارعين المستهدفين، يمكن تفعيل العديد من آليات الدعم المالي من أجل الدعم والتنمية تشمل الدفع المباشر للمزارعين، دعم أسعار السوق، برامج الائتمان، خطط التأمين، المساعدة في حالة الطوارئ ودعم المدخلات.

بالإضافة إلى ما سبق، وضعت الوزارة برنامج للتنمية الريفية لتطوير القطاع. تلعب الجمعيات التعاونية في هذا البرنامج دورا أساسيا لتطوير القطاع. تمت التوصية باتخاذ عدد من التدابير الرئيسية تماشيا مع وضع المملكة كما يلخصها الشكل التالي:

الشكل 18 - التدابير الموصى بها لتحسين الجمعيات التعاونية

	التدابير	الوصف
1	بناء القدرات	برنامج شامل لبناء وتطوير القدرات (اليد العاملة والتكنولوجيا والتخطيط والعمليات وما إلى ذلك)
2	الحوكمة	تنفيذ اللوائح فيما يتعلق بإدارة الجمعيات التعاونية وإجراء مراجعة منتظمة (داخلية وخارجية)
3	الثقافة القائمة على الأداء	ترسيخ ثقافة الأداء (culture of performance) وضمان أن توفر الحكومة الدعم المرتبط بقوة بمؤشرات أداء قابلة للقياس
4	إنشاء جمعيات تعاونية نموذجية	انخراط القطاع الحكومي والقطاع الخاص في إطار الجهود الرامية إلى إنشاء عدد من الجمعيات التعاونية النموذجية التي ستتبع الجمعيات التعاونية الأخرى خطاها عندما يتم تعميم نتائجها الناجحة
5	الوعي وتغيير التصورات	حملات توعوية لزيادة فهم المزارعين للأدوار والمزايا والتأثيرات ونموذج التشغيل التجاري للجمعيات التعاونية الزراعية

المحور الثامن: المتطلبات الاقتصادية

أنهت الوزارة دراسة إعادة توجيه الدعم التي استخلصت عده توصيات تهف إلى إستبدال الإعانات الموجهة لمدخلات الاعلاف باعانة مباشرة للمستحقين وفق ضوابط تحدد أهلية الاستحقاق والية صرف الإعانة و تكون قيمتها كالاتى:

- إعانة مباشرة لمربي الماشية المستحقين بمقدار ٥ ريالات للرأس / الشهر للاغنام و الماعز و ذلك بحد أعلى ٥٠٠ ريال للرأس
- إعانة مباشرة لمربي الإبل والبقر بمقدار ٢٠ ريال للرأس / الشهر للاغنام والماعز وذلك بحد أعلى ٥٠ ريال للرأس
- إعانة مباشرة للمنتج النهائي في قطاع الدواجن (بيض و لاحم و صوص) بحيث تقدم إعانة للدجاج اللاحم بمقدار ٠,٦٥ ريال/كلج الشهر و إعانة بيض الدواجن بمقدار ٠,٥٥ ريال / كلج وإعانة صوص الدواجن بمقدار ٠,١ ريال / صوص لاحم و٠,٢ ريال / صوص بياض و ٠,٤٠ ريال / صوص أمهات
- إعانة مباشرة لمربي الماشية المستحقين بمقدار ٣ ريالات / كجم للاسمك البحرية المسترزعة
- تخصيص مبلغ قدره ٢٥٠ مليون ريال سنويا يقدم من خلال المركز الوطني للنخيل والتمور للارتقاء بقطاع التمور

في نفس السياق، حددت الوارة مجموعة من الخدمات للخصخصة كما يلي:

التقنية والقدرات

- التدريب والاستشارات في العمليات الزراعية
- بناء وتشغيل نماذج لتقنيات متقدمة وقابلة للتطبيق من البيوت المحمية
- توفير ونشر وتطبيق منصة معلوماتية تجمع الفنيين، تتيح مشاركة المعلومات وتبادل الخبرات
- الاستثمار في البحث والتطوير في المجال الزراعي

الوقاية

- تشغيل المحاجر
- تصنيع وتقديم الدعم للمواد البيطرية والزراعية (الأدوية البيطرية والمبيدات والمخصبات والأسمدة)
- تقديم العلاجات الحيوانية والنباتية المباشرة
- تشغيل المختبرات التابعة للوزارة

سلسلة الإمداد والتسويق

- التنظيم والتشجيع على إقامة المعارض والمناسبات الزراعية
- تحسين العمليات التشغيلية على امتداد سلسلة الإمداد والدعم في المملكة
- تقديم الخدمات الإرشادية والزراعية والتدريب للمزارعين
- إدارة عمليات المخزون الاستراتيجي
- الاستيراد والتجارة (القمح والشعير)

الفصل الرابع: الركائز والمبادرات الاستراتيجية

الركائز الاستراتيجية

تم اقتراح ٧ ركائز استراتيجية كما يلي:

١. **تعزيز استدامة الموارد الطبيعية:**
تقليص استهلاك المياه الجوفية غير المتجددة في القطاع من ١٩ مليار م٣/السنة الى (٣,٨-٦,٢) مليار م٣/السنة وتطوير قطاع الري وتحسين استخدام الأراضي وإدارة المخلفات الزراعية

٢. **المساهمة في الأمن الغذائي:**
تحديد مستهدفات الاكتفاء الذاتي والخزن الاستراتيجي لكل المنتجات الزراعية بالتوأم مع متطلبات الأمن الغذائي وتعزيز الاستثمار الزراعي بالخارج وفق استراتيجية الاستثمار الزراعي السعودي المسئول في الخارج

٣. **تطوير التسويق والخدمات الزراعية:**
رفع كفاءة الخدمات الزراعية بالتعاون مع القطاع الخاص، تطوير الأسواق الزراعية والتسويق وتفعيل دور الجمعيات التعاونية واعادة وتوجيه آليات الدعم لرفع الإنتاجية وتعزيز المنتجات ذات ميز نسبية

٤. **التنمية الريفية الزراعية المستدامة:**
تعزيز قدرات إنتاج صغار المزارعين في المناطق الريفية من خلال تطوير زراعة وتصنيع وتجارة بعض المنتجات الزراعية الواعدة لضمان الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق

٥. **الحفاظ على صحة النبات والحيوان:**
تطوير منظومة متكاملة لتعزيز سلامة وجودة المنتجات الزراعية من خلال تعزيز الحجر ووسائل الوقاية وآليات الاستقصاء والسيطرة

٦. **تحسين الإنتاجية الزراعية:**
استخدام أحدث التقنيات وتبني أحسن الممارسات وتعزيز البحث والتطوير في قطاعات الثروة النباتية والحيوانية والسمكية لزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق مستهدفات الانتاج المحلي مع ضمان الاستدامة

٧. **هيكلة القطاع وبناء القدرات:**
تنفيذ التحسينات المقترحة على الاطار المؤسسي والتشريعي وتطوير قدرات المراقبة والرصد وتعزيز التعليم والتكوين وبناء نظم معلومات وقواعد بيانات شاملة وحديثة للقطاع

حرصت الاستراتيجية على المواءمة بين الركائز الاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية كما هو موضح أدناه:

الشكل 19 - ترابط أهداف وركائز الاستراتيجية

المبادرات الاستراتيجية وجداولها

تم تفصيل المبادرات الاستراتيجية بالنسبة لكل ركيزة استراتيجية كما يلي:

الركيزة	المبادرة
تعزيز استدامة الموارد الطبيعية	تحسين إمدادات مياه الري وتوزيعها
	تأهيل المدرجات الزراعية وتطبيق حصاد المياه
	تعزيز الرصد والامتثال لرفع كفاءة استخدام المياه
	إدارة المخلفات الزراعية
	تحسين الاستدامة الاقتصادية لقطاع الريّ
	تحسين استعمال الأراضي الزراعية
	التطوير التنظيمي ورفع القدرات في قطاع الري
	تعزيز استخدام تقنيات الري الحديثة وخدمات الإرشاد
المساهمة في الأمن الغذائي	استراتيجية وخطة تنفيذية للاستثمار الزراعي السعودي المسئول في الخارج
	برنامج فعال للاحتياطي والخزن الاستراتيجي للأغذية يتضمن نظام للإنذار لمبكر ومعلومات للأسواق الزراعية
	هيكل مناسب وآلية للتنسيق ونظام حوكمة لمؤسسات وسياسات وتشريعات الأمن الغذائي
	برنامج وطني للحد من الفاقد والهدر من الغذاء قائم على المعايير والتجارب العالمية والممارسات الجيدة
تطوير التسويق والخدمات الزراعية	إنشاء البوابة الوطنية لقطاع النخيل والتمور
	دعم وتحسين أداء الجمعيات التعاونية الزراعية
	انشاء شركة لتقديم الخدمات الزراعية
	انشاء مراكز خدمات تسويقية لصغار المزارعين والمنتجين
	توجيه وتطوير آليات الدعم المالي
	إنشاء كيان لتطوير وإدارة أسواق النفع العام (الجملة) - (الخضار، الفواكه، الماشية والأسماك)
التنمية الريفية الزراعية المستدامة	تطوير إنتاج و تصنيع و تسويق البن العربي
	تطوير قطاع صغار مربي الماشية
	تطوير تربية النحل وإنتاج العسل
	تنمية زراعة وتجارة الورد
	تطوير إنتاج و تصنيع وتسويق الفواكه
	تعزيز قدرات صغار الصيادين ومستزرعي الأسماك
	تطوير زراعة المحاصيل البعلية
	تطوير القيمة المضافة من الحيازات الصغيرة والأنشطة الريفية
الحفاظ على صحة النبات والحيوان	الاستقصاء والسيطرة على الأمراض الحيوانية والسمكية
	مركز تطوير وانتاج اللقاحات البيطرية للعترات المرضية المحلية
	تطوير الإدارة المتكاملة للآفات والأمراض النباتية
	دراسة إنشاء مدينة الحجر الزراعية (حيواني, نباتي, سمكي) وتطوير منظومة الحجر الحالية
	الوقاية من سوسة النخيل الحمراء ومكافحتها
تحسين الإنتاجية الزراعية	تعزيز الابحاث التطبيقية الزراعية
	التقنيات الزراعية المناسبة والزراعة الملحية
	تحسين الإنتاج الحيواني المستدام
	الاستخدام المسؤول للمخلات الزراعية
	تطوير التسويق بقطاع الاستزراع السمكي

الركيزة	المبادرة
	تطوير الزراعة العضوية
	تطوير وتطبيق الممارسات الزراعية السليمة
	تطوير مرافئ الصيد
هيكلة القطاع وبناء القدرات	إنشاء مكتب إدارة تنفيذ الاستراتيجية
	استصدار قوانين او تعديلها
	تنفيذ الإطار المؤسسي
	بناء قواعد للبيانات الزراعية وتحديث نظم المعلومات
	تطوير نظام السجلات الزراعية
	تعزيز التعليم وتطوير آليات تكوين القوى العاملة وتشجيع التوطين
	تطوير المختبرات وضبط الجودة

سيتم توضيح المبادرات في جداول تفصيلية يوفر جميع المعلومات ذات الصلة بما في ذلك: (١) الجهة المسؤولة عن التنفيذ، (٢) جهات التنسيق، (٣) الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى، (٤) المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة، (٥) المؤشرات ذات العلاقة.

مبادرة 1.1 – تحسين إمدادات مياه الري وتوزيعها لضمان استدامة الموارد

الركيزة	تعزيزاستدامة الموارد الطبيعية	المبادرة	تحسين إمدادات مياه الري وتوزيعها لضمان استدامة الموارد
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ المؤسسة العامة للري ▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى			
تنفيذ مشاريع استخدام السدود وتحسين حصاد مياه الشتاء ▪ تقييم القدرة الحالية للسدود والاحتياجات المستقبلية ▪ تطوير السدود والبنية التحتية المطلوبة وبناؤها ▪ مراجعة الوضع الراهن لمصادر المياه البديلة المستخدمة في الري الزراعي (تحلية المياه المالحة، حصاد مياه الأمطار، وإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة) **زيادة إعادة استخدام مياه الصرف المُعالجة في قطاع الريّ** ▪ وضع خطة تنفيذ شاملة لمياه الصرف الصحي المعالجة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة ▪ مراقبة جودة التربة والمياه بانتظام لضمان عدم تلوثها ▪ تنفيذ حملات توعوية وتثقيفية للمزارعين لزيادة اعتماد مياه الصرف الصحي المعالجة ▪ التشجيع على استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ووضع السياسات الداعمة لها			**بناء وتأهيل شبكات الريّ والصرف وبنيتها التحتية** ▪ تقييم البنية التحتية الحالية للري والصرف والاحتياجات المستقبلية ▪ تحسين نظام أقنية التوصيل الرئيسية والثانوية ▪ تحسين ظروف الصرف الصحي من خلال إخلاء مياه الري الزائدة عن طريق الصرف تحت السطحي للحؤول دون تشبع التربية بالمياه وارتفاع نسبة ملوحتها ▪ وضع خطة لتوسعة البنية التحتية القائمة وترقيتها وتنفيذ المشاريع ▪ تحليل الفجوات في متطلبات التشغيل والصيانة للبنية التحتية مقارنةً بالقدرة الحالية على تلبية متطلبات التشغيل والصيانة ▪ إجراء دراسة تقييمية لطرق الري الابتكارية، مثل الري المتدرّج (Terraced Irrigation)
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
▪ مبادرات ركيزة "تعزيز استدامة الموارد الطبيعية" ▪ التقنيات الزراعية المناسبة والزراعة الملحية			
المؤشرات ذات العلاقة			
▪ استخدام المياه الجوفية غير المتجددة في الزراعة ▪ استخدام المياه الجوفية المتجددة في الزراعة			▪ استخدام المياه المعالجة في الزراعة ▪ كفاءة الري

مبادرة 1.2 – تأهيل المدرجات الزراعية وتطبيق تقنيات حصاد مياه الامطار في الجنوب الغربي

الركيزة	تعزيزاستدامة الموارد الطبيعية	المبادرة	تأهيل المدرجات الزراعية وتطبيق تقنيات حصاد مياه الامطار في الجنوب الغربي
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ المؤسسة العامة للري ▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*			
تأهيل المدرجات الزراعية ▪ استعمال قواعد البيانات المتاحة كالسجل الزراعي لتحديد المناطق الزراعية التي تتوفر على مدرجات ▪ تقييم حالة المدرجات وكيفية استعمالها في الأنشطة الزراعية ▪ إجراء مسح ميداني لتشخيص المدرجات التي يتم استغلالها بنجاح وفاعلية في الزراعة والمدرجات التي تحتاج إلى تأهيل ▪ إشراك المزارعين ذوي خبرة في زراعة المدرجات في إطار برنامج موحد لتحديد الممارسات الناجحة والمزارعين تمهيدا لتعميمها ▪ بناء برنامج تكوين وطني موحد بناء على النجاحات المسجلة وخبرة المزارعين الناجحين في زراعة المدرجات ▪ توفير الدعم والتكوين اللازمين للمزارعين ذوي مدرجات تحتاج إلى التأهيل ▪ رصد التقدم المحرز وتحسين الجدوى الاقتصادية لزراعة المدرجات التي تم تأهيلها		**بناء وتأهيل شبكات الريّ والصرف وبنيتها التحتية** ▪ تقييم البنية التحتية الحالية للري والصرف والاحتياجات المستقبلية ▪ تحسين نظام أقنية التوصيل الرئيسية والثانوية ▪ تحسين ظروف الصرف الصحي من خلال إخلاء مياه الري الزائدة عن طريق الصرف تحت السطحي للحؤول دون تشبع التربية بالمياه وارتفاع نسبة ملوحتها ▪ وضع خطة لتوسعة البنية التحتية القائمة وترقيتها وتنفيذ المشاريع ▪ تحليل الفجوات في متطلبات التشغيل والصيانة للبنية التحتية مقارنةً بالقدرة الحالية على تلبية متطلبات التشغيل والصيانة ▪ إجراء دراسة تقييمية لطرق الري الابتكارية، مثل الري المتدرّج (Terraced Irrigation)	
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
▪ مبادرات ركيزة "تعزيز استدامة الموارد الطبيعية" ▪ التقنيات الزراعية المناسبة والزراعة الملحية		▪ مبادرات ركيزة "التنمية الريفية الزراعية المستدامة"	
المؤشرات ذات العلاقة			
▪ استخدام المياه الجوفية غير المتجددة في الزراعة ▪ استخدام المياه الجوفية المتجددة في الزراعة		▪ استخدام المياه المعالجة في الزراعة ▪ كفاءة الري	

(*) هذه المبادرة قائمة بدأت في ٢٠١٦ في برنامج التحول الوطني

مبادرة 1.3 – تعزيز الرصد والامتثال لرفع كفاءة استخدام المياه

الركيزة	تعزيزاستدامة الموارد الطبيعية	المبادرة	تعزيز الرصد والامتثال لرفع كفاءة استخدام المياه
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ المؤسسة العامة للري ▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى			
تأسيس نظام رصد قوي للمياه والتربة والبيئة ▪ تطوير السدود والبنية التحتية المطلوبة وبناؤها ▪ تقييم المستويات الحالية لمراقبة مصادر المياه في السدود، وطبقات المياه الجوفية، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومصادر المياه المتجددة الأخرى المستخدمة في الري ▪ تثبيت معدات المراقبة اللازمة (العدادات، أجهزة القياس، كاشفات معدلات التدفق) ▪ عقد شراكات مع الإدارات العامة للزراعة / التعاونيات الزراعية لوضع برنامج توعوي للمزارعين والقطاع الخاص يهدف إلى تشجيع مشاركة المزارع الخاصة الكبيرة ▪ تهيئة الشبكة والبنية التحتية الملائمة لجمع البيانات ▪ تقييم طرق الري والبنية التحتية الحالية والمخططة والفرص المستهدفة للرقمنة و / أو الأتمتة ▪ تطوير مرافق اختبار جودة المياه والتربة ▪ تقدير الاحتياجات من المعدات والقدرات الفنية اللازمة للوصول إلى المناطق المستهدفة لأتمتة البنية التحتية ورقمنتها			**اعتماد جدولة ريّ فعّالة لتحقيق غايات استخدام المياه** ▪ تقييم إمدادات مياه الري المرصودة حاليًا للاستهلاك في المزارع، بما في ذلك المحاصيل المزروعة، ومعدات الري المستخدمة وما إلى ذلك ▪ إنشاء قاعدة بيانات وطنية للري وموقع على شبكة الإنترنت لتتبع استخدام مياه الري، والجودة، ونوع المحاصيل وغيرها من بيانات الممارسات الإدارية ▪ تطوير خدمات تقنية المعلومات الخاصة بالري ▪ التعاون مع الجامعات وقطاع الزراعة لتشجيع البحث والتطوير للمحاصيل المقاومة للجفاف والملوحة مع التركيز على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ▪ وضع برنامج تدريب ودعم فني للمزارعين
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
▪ مبادرات ركيزة "تعزيز استدامة الموارد الطبيعية" ▪ التقنيات الزراعية المناسبة والزراعة الملحية			
المؤشرات ذات العلاقة			
▪ استخدام المياه الجوفية غير المتجددة في الزراعة ▪ استخدام المياه الجوفية المتجددة في الزراعة			▪ استخدام المياه المعالجة في الزراعة ▪ كفاءة الري

مبادرة 1.4 – تعزيز استخدام تقنيات الري الحديثة وتقديم خدمات الإرشاد

الركيزة	تعزيزاستدامة الموارد الطبيعية	المبادرة	تعزيز استخدام تقنيات الري الحديثة وتقديم خدمات الإرشاد
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ المؤسسة العامة للري ▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى			
الحثّ على اعتماد التقنيات الحديثة للريّ الزراعي ▪ إجراء مراجعة شاملة لممارسات وتقنيات الري المعتمدة في المملكة وتحليل الثغرات لتقييم فرص التطوير وتحديد التقنيات والممارسات التي من شأنها رفع كفاءة استخدام المياه ▪ وضع برامج لتحديث طرق الري وتسهيل اعتماد التقنيات المستهدفة ▪ تنفيذ برامج تدريبية وتقديم خدمات الإرشاد لتسهيل اعتماد التقنيات الجديدة **تدريب المزارعين على إدارة مياه الريّ بكفاءة من خلال مراكز خدمات إرشاد للري** ▪ مراجعة خدمات الإرشاد الزراعي الحالية في المملكة (البنية التحتية والحوكمة) ▪ وضع برنامج للدعم الفني والتدريب بهدف تهيئة مقدمي خدمات الإرشاد لتدريب المزارعين ▪ تيسير تمويل خدمات الإرشاد، ووضع الخطط اللازمة للحصول على المساعدة من المنظمات الدولية المانحة			**تحسين القدرات الفنية والبشرية في المؤسسة العامة للريّ وإقامة شراكات بحوث وتطوير** ▪ إجراء مراجعة شاملة لقدرات منسوبي المؤسسة العامة للري وتحليل الاحتياجات التدريبية ▪ جذب المواهب ذات المهارات العالية إلى المؤسسة العامة للري ▪ تقييم التقنيات والمعدات اللازمة لكل إدارة من إدارات المؤسسة العامة للري ▪ تطبيق لوحة قياس الأداء لرصد مبادرات المؤسسة العامة للري ومتابعتها وتطوير آليات إعداد التقارير ▪ تحديد الأهداف / المجالات المستهدفة التي تتطلب تنفيذ أنشطة البحث والتطوير، والسعي إلى عقد الشراكات واتفاقيات التعاون، والمشاركة في المعارض والفعاليات التجارية والمؤتمرات التي من شأنها مساعدة المؤسسة العامة للري على تحقيق هذه الأهداف
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
▪ مبادرات ركيزة "تعزيز استدامة الموارد الطبيعية" ▪ التقنيات الزراعية المناسبة والزراعة الملحية			▪ تطوير وتطبيق الممارسات الزراعية السليمة
المؤشرات ذات العلاقة			
▪ استخدام المياه الجوفية غير المتجددة في الزراعة ▪ استخدام المياه الجوفية المتجددة في الزراعة			▪ استخدام المياه المعالجة في الزراعة ▪ كفاءة الري

مبادرة 1.5 – التطوير التنظيمي ورفع القدرات في قطاع الري

الركيزة	تعزيزاستدامة الموارد الطبيعية	المبادرة	التطوير التنظيمي ورفع القدرات في قطاع الري
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ المؤسسة العامة للري ▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى			
تحسين القدرات الفنية والبشرية في المؤسسة العامة للريّ وإقامة شراكات بحوث وتطوير ▪ إجراء مراجعة شاملة لقدرات منسوبي المؤسسة العامة للري وتحليل الاحتياجات التدريبية ▪ جذب المواهب ذات المهارات العالية إلى المؤسسة العامة للري ▪ تحديد الأهداف / المجالات المستهدفة التي تتطلب تنفيذ أنشطة البحث والتطوير، والسعي إلى عقد الشراكات واتفاقيات التعاون، والمشاركة في المعارض والفعاليات التجارية والمؤتمرات التي من شأنها مساعدة المؤسسة العامة للري على تحقيق أهدافها			**وضع خطط الاستجابة لإدارة الطوارئ** ▪ تصميم وتنفيذ برنامج لمراقبة جودة مصادر المياه، وشبكات الري، والبنية التحتية لمياه الصرف المعالجة، ومعدات الرصد والمراقبة لضمان موثوقية القطاع ▪ تصميم وتنفيذ برنامج للصيانة الوقائية الروتينية لمصادر المياه، وشبكات الري، والبنية التحتية لمياه الصرف المعالجة، ومعدات المراقبة للتخفيف من مخاطر تعطل النظام الرئيسي ▪ تصميم بروتوكولات للاستجابة ورفع التقارير للمساعدة في إدارة الكوارث
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
▪ مبادرات ركيزة "تعزيز استدامة الموارد الطبيعية" ▪ التقنيات الزراعية المناسبة والزراعة الملحية			
المؤشرات ذات العلاقة			
▪ استخدام المياه الجوفية غير المتجددة في الزراعة ▪ استخدام المياه الجوفية المتجددة في الزراعة			▪ استخدام المياه المعالجة في الزراعة ▪ كفاءة الري

مبادرة 1.6 – تحسين الاستدامة الاقتصادية لقطاع الريّ والهيكل التشريعي والمؤسسي

الركيزة	تعزيزاستدامة الموارد الطبيعية	المبادرة	تحسين الاستدامة الاقتصادية لقطاع الريّ والهيكل التشريعي والمؤسسي
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ المؤسسة العامة للري ▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى			
زيادة مشاركة القطاعين العام والخاص في قطاع الري ▪ إجراء الدراسات لتحديد النماذج الأكثر ملاءمةً لمشاركة القطاع الخاص في قطاع الري في المملكة، ولا سيما في مجال البناء والتشغيل والصيانة للبنية التحتية، وتوزيع مياه الري، وخدمات الإرشاد وتقديم خدمات الري ▪ إجراء تحليل الثغرات لاستهداف المناطق المناسبة لزيادة مشاركة القطاع الخاص ▪ وضع البرامج التدريبية لتحسين قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية على تقديم خدمات الري ▪ إصلاح الهيكل التشريعي والمؤسسي لقطاع الريّ			**إصلاح الهيكل التشريعي والمؤسسي لقطاع الريّ** ▪ تقييم سياسات الري ووضع سياسات جديدة تستند إلى إسهامات تقييمات المبادرات الأخرى (جمعيات مستخدمي المياه والإرشاد ومياه الصرف المعالجة ومشاركة القطاع الخاص ومعايير الرصد والمراقبة) ▪ صياغة التعديلات القانونية الموصى بها وتقديمها إلى الجهات المعنية ذات الصلة للحصول على المواءمة والموافقة التي تستهدف مجالات المبادرات الرئيسة ▪ دمج القوانين والأنظمة والقرارات القائمة الخاصة بالقطاع في قاعدة بيانات مركزية ▪ ضمان مشاركة الجهات المعنية في إعادة هيكلة المؤسسة العامة للري والجهات ذات الصلة ▪ إنشاء نموذج للهيكل التنظيمي يركز على تقديم المهام الأساسية وتحسينه للتعامل مع المهام الحديثة وتوسيع نطاق التغطية الوطنية
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
▪ مبادرات ركيزة "تعزيز استدامة الموارد الطبيعية" ▪ التقنيات الزراعية المناسبة والزراعة الملحية			▪ تنفيذ الإطار المؤسسي ▪ استصدار قوانين او تعديلها
المؤشرات ذات العلاقة			
▪ استخدام المياه الجوفية غير المتجددة في الزراعة ▪ استخدام المياه الجوفية المتجددة في الزراعة			▪ استخدام المياه المعالجة في الزراعة ▪ كفاءة الري

مبادرة 1.7 – تحسين استخدام الأراضي الزراعية

الركيزة	تعزيزاستدامة الموارد الطبيعية	المبادرة	تحسين استخدام الأراضي الزراعية
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى			
تحسين قواعد البيانات وتعزيز الشراكات ▪ استعمال قواعد البيانات المتاحة في الوزارة لتحديد الأراضي الزراعية ونوعية التربة وطبيعة الاستخدام ▪ الاستعانة بالجامعات والمعاهد البحثية والجهات المختصة داخل الوزارة والقطاع الخاص والمنظمات المتخصصة لتحديد أحسن الممارسات بالنسبة لاستخدام الأراضي للزراعة وفق الخصائص الطبيعية والمناخية للمملكة ▪ إجراء مسح ميداني لتشخيص طريقة استخدام الأراضي على مجموعة من المستويات: – ملاءمة النشاط الزراعي مع نوعية التربة – مدى تناسب المحاصيل المزروعة عبر السنوات المتتالية مع أحسن الممارسات – مدى احترام المعايير البيئية وضوابط حماية التربة من التدهور/التلوث		**التوعية وتوجيه استعمال الأراضي** ▪ بعد الانتهاء من مرحلة الدراسات والمسوحات الميدانية ينبغي وضع خطة تشغيلية مفصلة والبدء في التنفيذ، هذه الخطة يجب أن تتضمن مجموعة من الأبعاد، نذكر منها: – توفير الموارد والحصول على الميزانية اللازمة للتنفيذ – إطلاق حملات توعوية لتوجيه المزارعين بخصوص الممارسات الجيدة فيما يتعلق باستعمال الأراضي للزراعة – توجيه الدعم والإعانات – بما يوافق برنامج توجيه الإعانات – لتشجيع الاستعمال الجيد للأراضي الذي يحافظ على التربة – توجيه استعمال الأراضي – بما يوافق ركيزة الإنتاجية الزراعية - لتحسن الإنتاجية مع ضمان الاستدامة – رصد التقدم المحرز مع التركيز على مشاريع رائدة لتوجيه استخدام الأراضي في بقية المناطق	
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
المؤشرات ذات العلاقة			
▪ مساحة الأراضي المزروعة ▪ تحسين الاستدامة الاقتصادية لقطاع الريّ			

مبادرة 1.8 – إدارة المخلفات الزراعية

الركيزة	تعزيزاستدامة الموارد الطبيعية	المبادرة	إدارة المخلفات الزراعية
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ الهيئة العامة للغذاء والدواء ▪ الهيئة السعودية للحياة الفطرية ▪ وزارة الشؤون البلدية والقروية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى			
تشخيص الوضع الراهن وتصميم خطط التوعية وتحديد أحسن المبادرات ▪ تقييم شامل للوضع الراهن للقطاع فيم يتعلق بإدارة النفايات على امتداد سلسلة الإمداد: الفاقد على مستوى المزارع والمشاريع، النفايات الناتجة عن استعمال المدخلات، الخ ▪ وضع وتنفيذ خطة متكاملة لإدارة النفايات الصلبة والسائلة الزراعية (بما يشمل جميع أنواع المشاريع الزراعية) لتقليل التأثير على البيئة في جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية ▪ ضمان التوافق مع الممارسات الزراعية السعودية والمعايير الدولية ذات العلاقة ▪ وضع خطة وطنية تشمل جميع مراحل سلسلة الإمداد لتشجيع الاستفادة من مخلفات الزراعة للأغراض ذات عائد اقتصادي، كالأسمدة العضوية وتوليد الغاز الطبيعي ▪ تصميم وتنفيذ برامج توعية بين أوساط المالكين والمزارعين والعمال الزراعيين لحثهم على تبني أحسن الممارسات المتعلقة بإدارة النفايات مع ضمان الموائمة مع مبادرات التوعية ذات العلاقة		**تنفيذ خطط التحسين وعقد الشراكات** ▪ بعد الانتهاء من مرحلة الدراسات والمسوحات الميدانية ينبغي وضع خطة تشغيلية مفصلة والبدء في التنفيذ، هذه الخطة يجب أن تتضمن الأبعاد التالية: – توفير الموارد والحصول على الميزانية اللازمة وتعيين الجهات المسؤولة عن متابعة التنفيذ – تأسيس الشراكات للاستفادة من التجارب الناجحة على المستوى الدولي والاقليمي لتحسين إدارة النفايات في المملكة – ربط مبادرات إدارة النفايات بنظيرتها المتعلقة باستدامة الموارد لتشجيع الممارسات الجيدة كالتسميد العضوي وتوليد الطاقة وإعادة استخدام المياه المعالجة – تشجيع البحث والتطوير والابتكار لتكييف تقنيات وممارسات إدارة النفايات المعترف بها دوليا مع متطلبات وسياق المملكة – الاستفادة من مخرجات مبادرات التقليص من الفاقد والهدر وتضمينها كجزء أساسي من عملية إدارة النفايات
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
▪ مبادرات ركيزة "تعزيز استدامة الموارد الطبيعية" ▪ توجيه وتطوير آليات الدعم المالي"،تطوير وتطبيق الممارسات الزراعية السليمة			▪ تعزيز الابحاث التطبيقية الزراعية، الاستخدام المسؤول للمخلات الزراعية ▪ التقنيات الزراعية المناسبة والزراعة الملحية، تطوير الزراعة العضوية
المؤشرات ذات العلاقة			
▪ الفاقد والهدر عبر سلسلة القيمة			

مبادرة 2.1 – استراتيجية وخطة تنفيذية للاستثمار الزراعي السعودي المسئول في الخارج

الركيزة	المساهمة في الأمن الغذائي*	المبادرة	استراتيجية وخطة تنفيذية للاستثمار الزراعي السعودي المسئول في الخارج
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى			
<u>الإطلاق الرسمي للمحاصيل الأولية وتأمين الموافقات والميزانية اللازمة</u> ▪ تأمين الموافقات اللازمة للمحاصيل والحصول على الميزانية المخصصة ▪ تشكيل فريق لإطلاق برنامج الاستثمار الزراعي في الخارج رسميا و التنسيق بين الجهات **<u>إنشاء لجان الحوكمة للاستثمار الزراعي في الخارج وتحديد مبادئ الاستثمار المسؤول</u>** ▪ تحديد الاختصاصات (terms of reference) وترشيح ممثلين من الكيانات الرئيسية ▪ وضع جدول أعمال اللجان للاجتماعات الأولى ▪ تصميم مبادئ الاستثمار المسؤول حسب دراسة الاستثمار في الخارج ▪ تحديد معايير وآليات المراقبة **<u>التوعية وتوجيه استعمال الأراضي</u>** ▪ تطوير برنامج بناء القدرة على الإقراض واكتساب الأدوات اللازمة ▪ تطوير برنامج قدرة الإقراض وفق مع الثغرات المحددة في دراسة الاستثمار في الخارج ▪ إقامة شراكات مع مؤسسات تمويل التنمية، البنوك، المستشارين			**<u>إطلاق البرنامج التجريبي لسالك (Salic)</u>** ▪ وضع خطة للبرنامج التجريبي في البلدان المختارة والحصول على دعم الحكومة وتأمين التمويل ▪ إطلاق البرنامج التجريبي في البلد المضيف الأكثر ملاءمة وتقييم مدى نجاح البرنامج لإطلاقه في بلدن أخرى **<u>تطوير الشراكات الشاملة مع الدول وبرامج دعم القطاع الخاص</u>** ▪ تحديد البلاد ذات الأولوية العالية التي يتم استهدافها للاستثمارات الزراعية في الخارج ▪ إجراء تحليل شامل للعائد/التكلفة لمخططات الدعم ▪ تطوير وإطلاق الشراكات مع الدول وبرامج دعم القطاع الخاص
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
▪ برنامج فعال للاحتياطي والخزن الاستراتيجي للأغذية يتضمن نظام للانذار لمبكر ومعلومات للأسواق الزراعية			▪ هيكل مناسب وآلية للتنسيق ونظام حوكمة لمؤسسات وسياسات وتشريعات الأمن الغذائي
المؤشرات ذات العلاقة			
▪ مؤشر الأمن الغذائي العالمي			

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي

مبادرة 2.2 – تطوير الإحتياطي والخزن الإستراتيجي ونظام الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ

الركيزة	المساهمة في الأمن الغذائي*	المبادرة	تطوير الإحتياطي والخزن الإستراتيجي ونظام الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى			
نظام الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ قبل عام ٢٠٢٠ ▪ وضع خطط للاستعداد لحالات الطوارئ والحماية منها والتخفيف من آثارها والاستجابة لها والتعافي من آثارها؛ تعميم واختبار خطط الطوارئ ▪ تصميم أدوات لمشاركة آخر المعلومات بين الجهات المعنية والجمهور، إلى جانب نشر التحذيرات؛ تطوير الأدوات اللازمة لتمكين مشاركة آخر المعلومات بين الجهات المعنية والجمهور، إلى جانب نشر التحذيرات ▪ وضع إجراءات دقيقة للاتصالات وتبادل المعلومات ▪ ضمان وجود مستوى عالٍ من التنسيق بين فرق الاستجابة للأزمات في أوقات الطوارئ ▪ تعميم الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالجهات المختلفة وتحديد الأدوار وصلاحيات التحرير ▪ تحديد القدرات المطلوبة للاستجابة للأزمات بين كافة أصحاب المصلحة المعنيين ▪ بناء القدرات المحددة لإدارة حالات الطوارئ؛ إعداد قائمة بمصادر بيانات نظام الإنذار المبكر ▪ تصميم البنية التحتية التقنية لنظام الإنذار المبكر وتنفيذه وتشغيله	**نظام الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ بعد عام ٢٠٢٠** ▪ بناء القدرات المطلوبة لصيانة واستخدام نظام الإنذار المبكر ▪ تقديم البرامج التدريبية المناسبة لمستخدمي نظام الإنذار المبكر ▪ المتابعة المستمرة للالتزام بخطط الطوارئ ونظام الإنذار المبكر ▪ تنقيح وتحديث خطط إدارة الطوارئ ونظام الإنذار المبكر في المملكة العربية السعودية **الاحتياطي والخزن الاستراتيجي للأغذية** ▪ التحقق من أهداف الاحتياطي والخزن الاستراتيجي للأغذية في المملكة ▪ وضع إطار تنظيمي لبرنامج الاحتياطي والخزن الاستراتيجي للأغذية في المملكة ▪ تعميم اللوائح والتوجيهات المتعلقة بالاحتياطي والخزن الاستراتيجي للأغذية ▪ إنشاء صوامع ينبع وصوامع ضبا ▪ إعداد آليات مراقبة التخزين الاحتياطي؛ تنفيذ أنشطة التخزين الاحتياطي على مستوى المملكة ▪ إدارة آليات الصرف من الاحتياطي؛ المتابعة المستمرة لأنشطة التخزين الاحتياطي في المملكة ▪ تنقيح وتحديث أهداف التخزين الاحتياطي في المملكة	
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
▪ برنامج فعال للاحتياطي والخزن الاستراتيجي للأغذية يتضمن نظام للانذار لمبكر ومعلومات للأسواق الزراعية	▪ هيكل مناسب وآلية للتنسيق ونظام حوكمة لمؤسسات وسياسات وتشريعات الأمن الغذائي		
المؤشرات ذات العلاقة			
▪ مؤشر الأمن الغذائي العالمي ▪ الحد الأدنى لمستهدفات الخزن من السلع الاستراتيجية			

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي

مبادرة 2.3 – برنامج وطني للحد من الفاقد والهدر من الغذاء

الركيزة	المساهمة في الأمن الغذائي*	المبادرة	برنامج وطني للحد من الفاقد والهدر من الغذاء
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ الوزارة[1] ▪ المؤسسة العامة للحبوب	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية ▪ وزارة الشؤون البلدية والقروية

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى

برنامج وطني للحد من الفاقد والهدر وتشجيع إعادة التدوير

- إطلاق برنامج وطني للتوعية للخفض من الفاقد والهدر في المملكة
- تحفيز تجار التجزئة لتقليص كميات الفاقد
- بناء قدرات إعادة تدوير المواد الغذائية وتشجيع ثقافة إعادة التدوير على جميع المستويات
- إنشاء بوابة وطنية للفاقد والهدر الغذائي في المملكة العربية السعودية

التوعية والتكوين والتحفيز

- عقد الندوات ودورات التدريب لتجار التجزئة والمطاعم بخصوص ممارسات الحد من النفايات الغذائية (على سبيل المثال ، تقنيات التخزين ، التغليف المناسب)
- توفير التدريب لأصحاب المصلحة في القطاع الخاص حول أفضل الممارسات المتبعة للحد من الفقد والهدر الغذائي
- تصميم حوافز مالية للحد من الفاقد والهدر على امتداد سلسلة الإنتاج
- إكمال دراسة الفاقد والهدر وتحديث الاستراتيجية تبعا لمخرجاتها

وضع إطار تنظيمي للخفض من الفاقد والهدر في المملكة

- مراجعة أهداف خفض الفاقد والهدر في المملكة وتأكيدها
- وضع وتنفيذ لوائح ملائمة لضمان التزام القطاع الخاص بالأهداف التي حددتها الحكومة (مثل اللوائح التنظيمية لتوحيد وتحسين تقنيات تغليف المنتجات ؛ التنظيم الذي يفرض استخدام مرافق التخزين المبردة على طول سلسلة التوريد)
- تصميم هيكلية الحوافز لضمان تعاون القطاع الخاص في الحد من الفاقد والهدر وتوفير التدريب والتحفيز للجهات الفاعلة في القطاع الخاص بشأن أفضل الممارسات للحد منه
- خلق أوجه للتآزر بين فاعلي سلسلة التوريد لتحسين إعادة استخدام المنتجات
- المراقبة المستمرة لثمار مجهودات الخفض من الفاقد والهدر في المملكة
- مراقبة وفرض الالتزام اللوائح الغذائية والنفايات الغذائية من قبل فاعلي القطاع الخاص والعام
- استعراض وتحديث أهداف الفاقد والهدر على أساس التقدم المحقق

المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة

- الاستخدام المسؤول للمخلات الزراعية؛ استصدار قوانين او تعديلها
- تطوير وتطبيق الممارسات الزراعية السليمة
- بناء قواعد للبيانات الزراعية وتحديث نظم المعلومات
- تعزيز التعليم وتطوير آليات تكوين القوى العاملة وتشجيع التوطين

المؤشرات ذات العلاقة

- مؤشر الأمن الغذائي العالمي
- الفاقد والهدر عبر سلسلة القيمة

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي

(١) وزارة البيئة والمياه والزراعة

مبادرة 2.4 – هيكل مناسب وآلية للتنسيق ونظام حوكمة لمؤسسات وسياسات وتشريعات الأمن الغذائي

الركيزة	المساهمة في الأمن الغذائي*	المبادرة	هيكل مناسب وآلية للتنسيق ونظام حوكمة لمؤسسات وسياسات وتشريعات الأمن الغذائي
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ الوزارة[1] ▪ المؤسسة العامة للحبوب	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى			
إنشاء لجنة الأمن الغذائي (Food Security Council) ▪ إنشاء مجلس الأمن الغذائي بالمملكة العربية السعودية من خلال مرسوم ملكي / وزاري ▪ تعيين رئيس اللجنة ونائب الرئيس وجميع الأعضاء الآخرين ▪ تفصيل طريقة عمل اللجنة والنظام الداخلي **إنشاء أمانة مجلس الأمن الغذائي (Food Security Council Secretariat)** ▪ إنشاء أمانة مجلس الأمن الغذائي بالمملكة العربية السعودية من خلال مرسوم ملكي / وزاري ▪ تعيين رئيس اللجنة ونائب الرئيس وجميع الأعضاء الآخرين ▪ تفصيل طريقة عمل اللجنة والنظام الداخلي **إنشاء مجلس إدارة مشروع أمانة مجلس الأمن الغذائي (Food Security Council Secretariat PMO)**			**إنشاء مجلس الاستشاري (Advisory Board)** ▪ اختيار ، على أساس سنوي ، كبار ممثلي القطاع الخاص والتعاونيات للمشاركة في الاجتماعات ؛ الحصول على موافقة مجلس الإدارة على أعضاء مختارين من أعضاء المجلس الاستشاري **سن قانون إطار الأمن الغذائي للمملكة** ▪ صياغة وإقرار إطار للأمن الغذائي من خلال مرسوم ملكي / وزاري ▪ إطلاق أنشطة هيئات إدارة سلامة الأغذية ▪ الإشراف على مجلس الأمن الغذائي (Food Security Council) و أمانة مجلس الأمن الغذائي (Food Security Council Secretariat) ووظائفها وتحديثها ▪ لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
▪ استصدار قوانين او تعديلها ▪ تنفيذ الإطار المؤسسي			
المؤشرات ذات العلاقة			
▪ مؤشر الأمن الغذائي العالمي			

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي
(١) وزارة البيئة والمياه والزراعة

مبادرة 3.1 – إنشاء كيان لتطوير وإدارة أسواق النفع العام

الركيزة	التسويق والخدمات الزراعية	المبادرة	إنشاء كيان لتطوير وإدارة أسواق النفع العام
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ وزارة الشؤون البلدية والقروية ▪ وزارة التجارة والاستثمار ▪ مجلس الجمعيات التعاونية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*			
تحديد النموذج التشغيلي وآلية تتبع ▪ الاستفادة من أحسن الممارسات على الصعيد الإقليمي والدولي ومراجعة مخرجات الدراسات السابقة ذات العلاقة بالتسويق الزراعي والأسواق والتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية لتحديد النموذج التشغيلي للكيان الذي سيتولى مسؤولية تطوير ولإدارة أسواق النفع العام (الخضار والفواكه والاسماك والمواشي) مثلا: – كيان مشترك (Joint Venture) بين الوزارة ووزارة الشؤون البلدية والقروية، – شركة يساهم فيها القطاع الخاص بشكل يتم التوافق عليه – مجموعة قابضة تسير مجموعة من الأسواق المتقاربة جغرافيا ▪ تحديد مستوى مشاركة لقطاع الخاص (بما فيما ذلك الجمعيات التعاونية الزراعية) في التسيير والإدارة والإشراف والتشغيل ▪ تحديد مهام الكيان وأدواره ومسؤولياته ومستهدفاته فيما يتعلق بتطوير الأنظمة والعمليات التشغيلية والبنية التحتية للأسواق		**التنفيذ التدريجي وانتقاء مناطق التنفيذ** ▪ تحديد عينة من المناطق في المملكة للبدء بتنفيذ المبادرة وفق مجموعة من الاعتبارات نذكر منها: – ضمان تغطية جميع المنتجات الزراعية الاستراتيجية وتلبية احتياجات المزارعين والمستهلكين – تشجيع منتجات صغار المزارعين والجمعيات التعاونية – البدء بالأسواق ذات الأهمية الحيوية في التجمعات السكانية الكبرى ▪ الاستعانة بمسوحات ميدانية لتحديد الأولويات واستخدام قواعد البيانات المتاحة لتوجيه الاختيارات وتحديد الأولويات ▪ تنفيذ المشروع على مراحل حيث يتم البدء بعدد محدود من الأسواق ثم يتم التعميم تدريجيا مع ضمان التحسين المستمر والاستفادة من تراكم التجارب حتى بلوغ العدد المستهدف (٢٥ سوق مركزي حول المملكة)	
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
▪ استصدار قوانين او تعديلها ▪ تنفيذ الإطار المؤسسي؛ دعم وتحسين أداء الجمعيات التعاونية الزراعية		▪ بناء قواعد للبيانات الزراعية وتحديث نظم المعلومات ▪ انشاء مراكز خدمات تسويقية	
المؤشرات ذات العلاقة			
▪ نسبة التغيير السنوي في اسعار السلع			

(*) هذه المبادرة قائمة بدأت في ٢٠١٦ في برنامج التحول الوطني، لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التحول الوطني

مبادرة 3.2 – توجيه وتطوير آليات الدعم المالي

الركيزة	**التسويق والخدمات الزراعية**	**المبادرة**	**توجيه وتطوير آليات الدعم المالي**
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	**جهات التنسيق**	▪ صندوق التنمية الزراعية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*			
تنفيذ خطة إعادة توجيه الإعانات الزراعية المباشرة ▪ تنفيذ برنامج إعادة توجيه الدعم مع التركيز على صغار المزارعين ▪ استبدال الإعانات الموجهة لمدخلات الاعلاف بإعانة مباشرة للمستحقين وضمان تفعيل الضوابط التي تحدد أهلية الاستحقاق وآلية الصرف، وتكون قيمتها كما يلي: – إعانة مباشرة لمربي الماشية المستحقين بمقدار (٥ ريالات للرأس/ شهر) للأغنام والماعز، وذلك بحدٍ أعلى (٥٠٠) رأس؛ إعانة مباشرة لدربي الإبل والبقر المستحقين بمقدار (٢٠ ريالا للرأس/ شهر)، وذلك بحدٍ أقصى (٥٠) رأس؛ إعانة مباشرة للمنتج النهائي في قطاع الدواجن (بيض، لاحم، صوص) بحيث تقدم إعانة للدجاج اللاحم بمقدار (٠,٦٥ ريال/كجم)، إعانة بيض الدواجن بمقدار (٠,٥٥ ريال/كجم)، وإعانة صوص الدواجن بمقدار (٠,١٠ ريال/صوص لاحم، ٠,٢٠ ريال/صوص بياض، ٠,٤٠ ريال/صوص أمهات)؛ إعانة مباشرة بمقدار (٣ ريالات/كجم) للأسماك البحرية المستزرعة – تخصيص مبلغ قدره (٢٥٠) مليون ريال سنويا، يقدم من خلال المركز الوطني للنخيل والتمور للارتقاء بقطاع التمور	**تحديد مجالات ومستويات أثر الخطة** ▪ دراسة أثر سياسات خفض الدعم بالنسبة لمجموعة من المدخلات الزراعية الأساسية، لاسيما الوقود، على تكلفة الإنتاج، والتأثير المحتمل على الأسعار ▪ دراسة الأثر غير المباشر على القطاع التأثير المتوقع على القطاع لاسيما فيما يتعلق بأسعار الوقود وخصوصا الديزل، وتركز على: ▪ التأثر على تكلفة الإنتاج والأسعار ▪ مراجعة ضوابط الدعم ومستوياته وآلية صرفه حسب الأثر المترتب على اقطاع ومستهدفات الوزارة ودراسة تأثير وتأثر الخطة بمخططات تصدير المنتجات المدعومة في المملكة ▪ دراسة الجدول الزمني للإعانات الزراعية (طابعها المؤقت) وتعزيز خطط التقاعد لصغار المزارعين والتخطيط للتقلبات الدورية ▪ مواءمة توجهات صندوق التنمية الزراعي وخطط الإعانة مع توجهات صندوق التنمية الزراعية وخطط الإعانة بما يناسب التوجهات الاستراتيجية للقطاع (مثلا استدامة المياه وتعزيز الميزة النسبية)	
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
▪ استصدار قوانين او تعديلها ▪ تنفيذ الإطار المؤسسي؛ دعم وتحسين أداء الجمعيات التعاونية الزراعية	▪ مبادرات ركيزة "التنمية الريفية الزراعية المستدامة"		
المؤشرات ذات العلاقة			
▪ نسبة التغيير السنوي في اسعار السلع			

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى دراسة إعادة توجيه الدعم

مبادرة 3.3 – انشاء مراكز خدمات تسويقية

الركيزة	التسويق والخدمات الزراعية	المبادرة	انشاء مراكز خدمات تسويقية
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ وزارة الشؤون القروية والبلدية ▪ وزارة التجارة والاستثمار ▪ مجلس الجمعيات التعاونية

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*

تقييم الأولويات وأثر التنفيذ

- إجراء تقييم شامل لسلسة الإمداد وتحديد هامش ربحية ومدى استدامة صغار المزارعين والمربين
- تقييم الأماكن ذات التأثير الأكبر والتكلفة الأقل وفق المعايير التالية:
  - التكلفة (تكلفة العمليات التشغيلية)
  - الجدوى الاقتصادية وإمكانية مشاركة القطاع الخاص
  - الفائدة المحققة للمزارعين
  - إمكانية التعاون مع القطاع الخاص
- تحديد سلاسل الإمداد والعلامات الجارية ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي التي تحتاج إلى ترويج تسويقي
- تحديد مستوى تنوع الإنتاج الزراعي لكل منطقة من مناطق المملكة ومدى ارتباط التسويق بالإنتاج

التنسيق والتشغيل

- التنسيق مع الجمعيات التعاونية الزراعية من أجل توحيد الرؤى والجهود والاستفادة من الموارد المشتركة
- إطلاق المبادرة من المراكز التي تم تشخيصها وتقييم التقدم المحرز والاستفادة من تراكم التجارب من أجل التعميم على مستوى المملكة
- تقييم التقدم المحقق على مستوى إنشاء مراكز خدمات التسويقية لجديد وفق مجموعة من المعايير نذكر منها:
  - مدى تطور الإنتاج وتأثير التسويق على عملية تطوير الإنتاج الزراعي
  - العائد المحقق ومدى تأثره بالتسويق الزراعي
  - القيمة المضافة المحققة من الإنتاج والعوامل التي تؤثر عليها
  - تطوير أساليب التسويق وتوسيع الأسواق المستهدفة

المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة

- إنشاء كيان لتطوير وإدارة أسواق النفع العام
- مبادرات ركيزة "التنمية الريفية الزراعية المستدامة"

المؤشرات ذات العلاقة

- مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في الناتج المحلي الزراعي
- مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التحول الوطني

مبادرة 3.4 – التحول في تقديم الخدمات الزراعية

<table>
<tr><td>الركيزة</td><td>التسويق والخدمات الزراعية</td><td>المبادرة</td><td>التحول في تقديم الخدمات الزراعية</td></tr>
<tr><td>الجهة المسؤولة عن التنفيذ</td><td>▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة</td><td>جهات التنسيق</td><td>▪ صندوق التنمية الزراعية
▪ وزارة التجارة والتخطيط
▪ مجلس الجمعيات التعاونية</td></tr>
<tr><td colspan="4">الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*</td></tr>
<tr><td colspan="2"><u>تأسيس الشركة وتحديد المستهدفات</u>
▪ تأسيس شركة الخدمات الزراعية
▪ مراجعة الدراسات والبرامج السابقة لتحديد الخدمات التي سيتم إدراجها ضمن نطاق عمل الشركة وأخذها بعين الاعتبار في عملية التحول في تقديم الخدمات الزراعية
▪ بالنسبة لكل خدمة، تحديد مجموعة من الخصائص نذكر منها:
▪ القابلية للتخصيص وسهولته
▪ السعر ومستوى الدعم المتضمن
▪ المعايير والمواصفات
▪ تحديد الخدمات القابلة للخصخصة والتعاون مع القطاع الخاص لزيادة مشاركته
▪ تصميم الخطة اللازمة لإدارة عملية الانتقال وذلك على مستوى القوى العاملة وبقية الموارد
▪ رصد ومتابعة عملية تقديم الخدمات وتأثيرها على المزارعين وعلى القطاع
▪ مراجعة محفظة الخدمات التي يتم تقديمها وتعديلها (إضافة أو حذف أو تعديل) حسب التأثير على المزارعين وسهولة التنفيذ</td><td colspan="2"><u>التطوير التدريجي للشركة</u>
▪ الوضع الانتقالي
– إنشاء الشركة الجديدة وتكون مملوكة للدولة وتحتضن ثلاثة كيانات يمكن تحويلها في نهاية المطاف إلى كيانات مستقلة:
– كيان الترخيص الزراعي
– كيان حماية المحاصيل والحيوانات
– كيان دعم الإرشاد والتسويق التجاري
▪ الوضع الانتقالي
– بناء على أداء الشركة الجديدة، يتم إشراك القطاع الخاص تدريجيا عبر خدمات مختارة</td></tr>
<tr><td colspan="4">المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة</td></tr>
<tr><td colspan="2">▪ إنشاء كيان لتطوير وإدارة أسواق النفع العام
▪ مبادرات ركيزة "التنمية الريفية الزراعية المستدامة"</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td colspan="4">المؤشرات ذات العلاقة</td></tr>
<tr><td colspan="2">▪ نسبة تغطية الخدمات البيطرية للثروة الحيوانية والسمكية
▪ عدد الأمراض الحيوانية والسمكية المسيطر عليها</td><td colspan="2">▪ نسبة المزارع التي تشملها خدمات الوقاية من الآفات ومكافحتها
▪ معدلات الاصابة بالسوسة الحمراء</td></tr>
</table>

(*) هذه المبادرة قائمة بدأت في 2016 في برنامج التحول الوطني

مبادرة 3.5 – دعم وتحسين أداء الجمعيات التعاونية الزراعية

الركيزة	التسويق والخدمات الزراعية	المبادرة	دعم وتحسين أداء الجمعيات التعاونية الزراعية
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ وزارة الشؤون القروية والبلدية ▪ وزارة التجارة والاستثمار ▪ مجلس الجمعيات التعاونية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*			
تحديد نقاط القصور في الحوكمة والتشغيل ومعالجتها ▪ تحديد نقاط الضعف وأوجه القصور في الجمعيات التعاونية في القطاع والتي ينبغي أن تركز على مستوى أداء القوى العاملة والفاعلية في التنفيذ والجدوى الاقتصادية. من بين الجوانب التي ينبغي التركيز عليها: – نماذج التشغيل – إنتاجية القوى العاملة – أطر الحوكمة وكيفية أخذ القرار – الكفاءة التشغيلية – الجدوى الاقتصادية ▪ تغيير إطار الحوكمة والمسؤوليات ▪ العمل مع الجهات ذات العلاقة ولاسيما وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتحسين إطار الحوكمة وخلق ثقافة عمل جديدة مبنية على الفاعلية والكفاءة والاحترافية		**بناء نموذج ناجح وتعميمه** ▪ إنشاء جمعيتان نموذجيتان بالاعتماد على الدراسات السابقة ومتابعة أدائهما وكفاءته ▪ توفير آليات الدعم الازمة وذلك على مجموعة من المستويات الممكنة: – تناوب الموظفين (Employees Rotation) مع الاستفادة من كوادر الوزارة وخبراتها ف مختلف المناطق – تكييف الدعم المقترح وفق متطلبات الجمعيات ومجال عملها – تفعيل الإرشاد وضمان فاعليته – تعميم التجارب والممارسات الناجحة – توفير الخبرات من خارج الوزارة عند اللزوم – توفير التكوين اللازم يبلغها للوزير	
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
▪ إنشاء كيان لتطوير وإدارة أسواق النفع العام ▪ مبادرات ركيزة "التنمية الريفية الزراعية المستدامة"		▪ انشاء مراكز خدمات تسويقية لصغار المزارعين والمنتجين	
المؤشرات ذات العلاقة			
▪ مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في الناتج المحلي الزراعي ▪ مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي			

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التحول الوطني

مبادرة 3.6 – إنشاء البوابة الوطنية لقطاع النخيل والتمور

الركيزة	التسويق والخدمات الزراعية	المبادرة	إنشاء البوابة الوطنية لقطاع النخيل والتمور
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ وزارة الشؤون القروية والبلدية ▪ وزارة التجارة والاستثمار ▪ المركز الوطني للنخيل والتمور

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*

تصميم البوابة وأطر عملها

- تحديد الخدمات المشمولة ضمن تخصصات البوابة
- تحديد نوعية وطبيعة الخدمات المشمولة في إطار نطاق عمل البوابة وفق معايير متعددة نذكر منها:
  - الصعوبات التي تعترض المنتجين، ولا سيما الصغار
  - عدد المتدخلين في عمليات التسويق
  - هامش ربح المزارع بالمقارنة مع الربح الكلي
- تحديد معايير الجودة والتشغيل، مثلا:
  - ضمان جودة وسلامة المنتجات
  - ربط سلاسل الإمداد
  - ردء الصدع بين متطلبات المستهلك واختيارات المزارع

تشغيل البوابة وتطويرها

- توفير الموارد البشرية والمادية والبنية التحتية (مختبرات، مخازن وغيرها)
- بناء المنصة الالكترونية اللازمة وربطها بالبنية التحتية الضرورية وفق لائحة الخدمات التي تم اختيارها باستعمال أفضل التكنولوجيا وأحسن الممارسات على امتداد سلسة الإمداد انطلاقا من الانتاج
- تكوين الكوادر الضرورية لتسيير البوابة والإشراف على تشغيلها
- دراسة الجدوى الاقتصادية وإمكانية إشراك القطاع الخاص
- توعية المستعملين بفوائد البوابة وتطور استعمالها
- العمل على تطوير البوابة والاستفادة من تراكم التجارب
- دراسة إمكانية تعميم البوابة على منتجات أخرى

المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة

- تعزيز التعليم وتطوير آليات تكوين القوى العاملة وتشجيع التوطين
- دعم وتحسين أداء الجمعيات التعاونية الزراعية
- بناء قواعد للبيانات الزراعية وتحديث نظم المعلومات
- تطوير نظام السجلات الزراعية

المؤشرات ذات العلاقة

- مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي
- المحتوى المحلي للقطاع

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التحول الوطني

مبادرة 4.1 – تطوير إنتاج و تصنيع و تسويق محاصيل واعدة[2]

الركيزة	التنمية الريفية الزراعية المستدامة	المبادرة	تطوير إنتاج و تصنيع و تسويق محاصيل واعدة[2]
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية ▪ وزارة التجارة والاستثمار ▪ مجلس الجمعيات التعاونية

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى[1]

زراعة البن: بناء القدرات وتوفير الدعم

- إنشاء مشاتل ومزارع نموذجية لنشر وتطوير زراعة محصول البن
- تسهيل الحصول على الائتمان المالي من خلال صندوق التنمية الزراعية
- إنشاء سدود صغيرة وحواجز اعتراضية لحصد مياه الأمطار وخزانات لتوفير مياه الري في المناطق المناسبة وإنشاء مراكز لتقديم الخدمات الارشادية والأبحاث والدراسات التطبيقية
- إنشاء جمعيات تعاونية إنتاجية وتسويقية و تصنيعية وتقديم دعم مالي موجه لصغار المنتجين

انتاج الورد: تطوير القدرات والتسويق

- تطوير التقانات المناسبة لزراعة و إنتاج الورد وعمليات تصنيفه و تخزينه وعمليات التحضير
- توفير الإرشاد الازم والأبحاث التطبيقية و الدعم الفني للمنتجين
- إنشاء و تطوير المشاتل المتخصصة في إنتاج فسائل الأصناف الهامة من الورد و توزيع تلك الفسائل على المنتجين وتوفير الدعم المالي و العيني للمنتجين وإنشاء معامل للتقطير
- إنشاء أو تعزيز قدرات الجمعيات المتخصصة لدعم صغار المنتجين
- دعم وتطوير أساليب التسويق الالكتروني للورد ومنتجاته

مربي النحل وإنتاج العسل: بناء القدرات وتوفير الدعم

- التوسع في تربية ملكات النحل والإنتاج المحلي للطرود وتحسين البنية التحتية و الخدمات اللوجستية لمربي النحل؛ تطوير و نشر التقانات الحديثة الخاصة بإنتاج وتصنيف العسل
- الإدخال المنظم للسلالات الجيدة و المناسبة لتطوير الإنتاج حسب مناطق و بيئات المملكة
- تقديم الدعم المالي و العيني لمربي النحل في مجال الإنتاج والتسويق
- تعزيز قدرات الجمعيات المتخصصة في مجالات تربية النحل وإنتاج وتسويق العسل
- تشجير الأودية بالأشجار المناسبة لتوفير المرعى للنحل في مواسم مختلفة

محاصيل واعدة أخرى

- إجراء دراسات منتظمة لتقييم إمكانات المحاصيل الجديدة التي يمكن أن يزرعها صغار المزارعين في المناطق الريفية
- إجراء مشاريع تجريبية لإثبات جدوى المحاصيل المحددة
- تطوير برامج مصممة خصيصًا للمحاصيل المحددة التي تم استحسان زراعتها في الأرياف

المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة

- إنشاء كيان لتطوير وإدارة أسواق النفع العام
- مبادرات ركيزة "التنمية الريفية الزراعية المستدامة"
- انشاء مراكز خدمات تسويقية لصغار المزارعين والمنتجين
- مبادرات ركيزة "دعم وتحسين أداء الجمعيات التعاونية الزراعية"

المؤشرات ذات العلاقة

- مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في الناتج المحلي الزراعي
- مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي
- متوسط معدل صافي الهجرة بالمناطق الريفية
- متوسط نسبة بطالة وسط السعوديين في المناطق الريفية

(1) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التنمية الريفية المستدامة حتى عام2025
(2) تلخص أربعة مبادرات من الركيزة

مبادرة 4.2 – تطوير قطاع صغار مربي الماشية وصغار الصيادين ومستزرعي الأسماك[2]

الركيزة	التنمية الريفية الزراعية المستدامة	المبادرة	تطوير قطاع صغار مربي الماشية وصغار الصيادين ومستزرعي الأسماك[2]
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية ▪ وزارة التجارة والاستثمار ▪ مجلس الجمعيات التعاونية؛ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى[1]

<u>صغار المربين: نشر أحسن الممارسات وتوفير الدعم المالي والفني</u>

- تطوير البحث التطبيقي و التحسين الوراثي للسلالات المحلية والخليط لزيادة إنتاجها من الحملان و الالبان و من ثم تعظيم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية في هذه المناطق الهامشية
- تحسين الإرشاد البيطري وتطوير نظم وخدمات الرعاية وبيطرة وتغذية قطعان الأغنام والماعز والأبل في المناطق الصحراوية و الهامشية للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية
- إعداد قاعدة بيانات لهذه القطعان تتضمن حصر أعدادها وتسجيل كافة بياناتها وترقيمها حتي يتسنى متابعتها ودراستها وتقييمها
- تبني ونشر التقنيات الحديثة في نظم التربية والإنتاج والرعاية المناسبة والتغذية المتوازنة وعلي كيفية تسويق منتجاتهم لتحسين دخولهم
- إنشاء نظام متطور لتداول وتسويق منتجات القطاع الداجنى الريفي
- وضع سياسة تمويلية لتطوير ودعم صغار المربين لتعديل نمط التربية والإنتاج بالقطاع الريفي
- إنشاء بنك للأصول ا لوراثية لتطوير السلالات المحلية لصغار مربي الماشية

<u>صغار الصيادين ومستزرعي الأسماك: تعزيز القدرات والإطار التنظيمي</u>

- إنشاء جمعيات تعاونية لصغار الصيادين وأخرى لأصحاب المزارع السمكية الصغيرة وتفعيلها في خدمة القطاع
- تطوير مجالات وتقنيات الاستزراع السمكي ورفع الإنتاجية
- تطوير خدمات الارشاد والدعم الفني لصغار الصيادين وملاك مزارع الأسماك الصغيرة
- تشجيع رواد العمل الشباب للدخول في الاستزراع السمكي وإنشاء حاضنات أعمال للاستزراع السمكي
- إنشاء وتطوير الأسواق المحلية ورفع كفائتها للرقي بالتسويق والأسعار
- تصميم وتنفيذ برامج لرفع مهارات صغار الصيادين ومربي الأسماك في الإنتاج وعمليات المعالجة لرفع القيمة المضافة
- إنشاء وتطوير مرافئ للصيادين
- الموائمة مع مخرجات مبادرات الجمعيات التعاونية وبقية البرامج ذات الصلة والتنسيق بين الجهات المعنية

المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة

- إنشاء كيان لتطوير وإدارة أسواق النفع العام
- مبادرات ركيزة "التنمية الريفية الزراعية المستدامة"
- انشاء مراكز خدمات تسويقية لصغار المزارعين والمنتجين
- مبادرات ركيزة "دعم وتحسين أداء الجمعيات التعاونية الزراعية"

المؤشرات ذات العلاقة

- مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في الناتج المحلي الزراعي
- مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي
- متوسط معدل صافي الهجرة بالمناطق الريفية
- متوسط نسبة بطالة وسط السعوديين في المناطق الريفية

(1) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التنمية الريفية المستدامة حتى عام2025
(2) تلخص مبادرتين من الركيزة

مبادرة 4.3 – تطوير زراعة المحاصيل البعلية وتعظيم القيمة المضافة من الأنشطة الريفية[2]

الركيزة	التنمية الريفية الزراعية المستدامة	المبادرة	تطوير زراعة المحاصيل البعلية وتعظيم القيمة المضافة من الأنشطة الريفية[2]
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية ▪ مجلس الجمعيات التعاونية

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى[1]

زراعة المحاصيل البعلية: تطوير الإطار التنظيمي والقدرات

- استنباط و توفير البذور المحسنة المناسبة لمناطق الإنتاج حسب ظروفها البيئية و المقاومة للأمراض و توزيعها على صغار المنتجين
- تطوير أنظمة حصاد مياه وري تتناسب مع متطلبات مناطق الإنتاج وتعميمها على المزارعين مع إمكانية استخدام الري التكميلي
- تطوير وتنفيذ برامج لمحاصيل الذرة الرفيعة و السمسم و الدخن وتوفير خدمات تقنية متقدمة لعمليات ما بعد الحصاد
- تقديم خدمات إرشاد و دعم فني حول نظم و أساليب حصاد المياه و طرق الري و المقننات المائية لصغار المنتجين
- إنشاء جمعيات تعاونية لتقديم خدمات الانتاج وما بعد الحصاد

الحيازات الصغيرة والأنشطة الريفية الزراعية التقليدية: تعظيم العائد

- تقديم الدعم المالي والعيني للأسر الريفية الزراعية المنتجة وخاصة النساء والشباب
- تحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية لإنتاج وتصنيع المنتجات الزراعية والغذائية التقليدية للأسر الريفية الزراعية المنتجة
- تطوير أنظمة التسويق للمنتجات الزراعية و الغذائية التقليدية للأسر الريفية الزراعية المنتجة
- إنشاء حاضنات للأعمال الصغيرة ونماذج لنشر وتطوير المنشآت الزراعية والغذائية التقليدية الريفية
- تسهيل الحصول على القروض الميسرة من خلال صندوق التنمية الزراعية ولجان التنمية الاجتماعية والمؤسسات المالية
- الموائمة مع مخرجات مبادرات الجمعيات التعاونية وبقية البرامج ذات الصلة والتنسيق بين الجهات المعنية

المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة

- إنشاء كيان لتطوير وإدارة أسواق النفع العام
- مبادرات ركيزة "التنمية الريفية الزراعية المستدامة"
- انشاء مراكز خدمات تسويقية لصغار المزارعين والمنتجين
- مبادرات ركيزة "دعم وتحسين أداء الجمعيات التعاونية الزراعية"

المؤشرات ذات العلاقة

- مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في الناتج المحلي الزراعي
- مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي
- متوسط معدل صافي الهجرة بالمناطق الريفية
- متوسط نسبة بطالة وسط السعوديين في المناطق الريفية

(1) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التنمية الريفية المستدامة حتى عام2025
(2) تلخص مبادرتين من الركيزة

مبادرة 5.1 – الإدارة المتكاملة للآفات والأمراض النباتية

الركيزة	صحة النبات والحيوان	المبادرة	الإدارة المتكاملة للآفات والأمراض النباتية
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ الهيئة العامة للغذاء والدواء ▪ الهيئة السعودية للحياة الفطرية ▪ وزارة الشؤون البلدية والقروية

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*

تقييم الوضع الراهن وتوجيه التركيز

- استقصاء تاريخي لتطور الأمراض والآفات النباتية بالمملكة من حيث:
  - بلد المنشأ
  - كيفية الوصول إلى المملكة
  - تحديد المحاصيل المصابة و/أو المهددة
  - تحديد المحاصيل المهددة
  - تأثيرها على المنتجين والمستهلكين
  - كيفية التعامل معها حاليا
- تحديد الوضع الراهن لوضعية الأمراض والآفات النباتية ككل لتحديد المحاصيل المصابة و/أو المهددة ووضع الأولويات

تصميم آليات المتابعة والتشغيل

- توفير الدعم الفني للإدارات ذات العلاقة في إصدار تراخيص الاستيراد للمنتجات والأجزاء النباتية وتسجيل ومراقبة مدخلات مكافحة الآفات المختلفة
- تصميم وإنشاء مركز إنتاج المكونات الحيوية المحلية الضرورية لمكافحة الآفات الزراعية في مختلف المناطق
- تطوير مركز لتنمية الأعداء الحيوية المتخصصة على الأصناف الغازية لمكافحة الآفات الزراعية السائدة في المملكة
- متابعة تطور مكافحة الآفات
- متابعة التأثير على سلسة الإمداد
- الحرص على إنهاء الآفات والأمراض وآثارها

المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة

- تطوير وتطبيق الممارسات الزراعية السليمة
- تعزيز الابحاث التطبيقية الزراعية
- تطوير المختبرات وضبط الجودة
- بناء قواعد للبيانات الزراعية وتحديث نظم المعلومات

المؤشرات ذات العلاقة

- نسبة المزارع التي تشملها خدمات الوقاية من الآفات ومكافحتها
- معدلات الاصابة بالسوسة الحمراء

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التحول الوطني

مبادرة 5.2 – الوقاية من سوسة النخيل الحمراء ومكافحتها

الركيزة	صحة النبات والحيوان	المبادرة	الوقاية من سوسة النخيل الحمراء ومكافحتها
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ المركز الوطني للنخيل والتمور ▪ صندوق التنمية الزراعية

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*	
الوقاية من حشرة سوسة النخيل الحمراء ▪ تكثيف عمليات الاستكشاف في المناطق لتحديد معدلات انتشار السوسة عبر اختيار عينات مناسبة ▪ تكثيف برامج الارشاد الزراعي لتوعية المزارعين لتبني الإدارة المتكاملة للوقاية من الإصابة بالسوسة في جميع المناطق المزروعة ▪ تأسيس محاجر زراعية تضمن الكشف على الفسائل ومعاملتها بالمبيدات المناسبة عند الحاجة لضمان خلوها من الإصابة وإصدار شهادات السماح ببيعها ▪ تكثيف أنشطة الإرشاد والتوعية ▪ وضع خطة للتوعية تبدأ بالمناطق الأكثر عرضة للإصابة	**مكافحة حشرة سوسة النخيل الحمراء** ▪ تكثيف عمليات فحص المزارع بالكامل بناء على ما يرد من المعلومات من المصائد أو من بلاغات المزارعين لتحديد درجة التعامل معها ▪ معالجة الأشجار المصابة بسوسة النخيل الحمراء وفق الطرق المناسبة ▪ إزالة النخيل المصابة والتخلص منها ▪ تقديم الخدمات الارشادية والتدريبية في مجال عمليات المحة وتقنياتها المختلفة ▪ اتخاذ الإجراءات اللازمة لاقتراح استصدار التشريعات التي تمكن من تعزيز جهود المكافحة عبر المناطق ▪ تعزيز الأبحاث والتطوير في مجال الوقاية من السوسة ومكافحتها وتعزيز مشاركة القطاعين العام والخاص
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة	
▪ تطوير الإدارة المتكاملة للآفات والأمراض النباتية ▪ تعزيز الابحاث التطبيقية الزراعية	▪ تطوير المختبرات وضبط الجودة ▪ دعم وتحسين أداء الجمعيات التعاونية الزراعية
المؤشرات ذات العلاقة	
▪ نسبة المزارع التي تشملها خدمات الوقاية من الآفات ومكافحتها ▪ معدلات الاصابة بالسوسة الحمراء	

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التحول الوطني

مبادرة 5.3 – الاستقصاء والسيطرة على الأمراض الحيوانية والسمكية

الركيزة	صحة النبات والحيوان	المبادرة	الاستقصاء والسيطرة على الأمراض الحيوانية والسمكية
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية ▪ الهيئة السعودية للحياة الفطرية ▪ وزارة الشؤون البلدية والقروية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*			
الترقيم والترصد والسيطرة ▪ تقييم الوضع الحالي للترقيم بالمملكة ▪ عمل دراسة استشارية لوضع آلية الترقيم للثروة الحيوانية. ▪ تجهيز مراكز السيطرة والتحكم على الامراض ▪ تقييم الوضع الحالي من خلال زيارات ميدانية للمواقع المنتقاة عبر المناطق وتحديد جاهزية المنشآت. ▪ إعداد كراسة استشارية لوضع آلية عمل مراكز السيطرة والتحكم (لتجهيزات والمتطلبات لهذه المراكز) ▪ تقييم الوضع الحالي من خلال مسح شامل (سيرفى) ورسم الخارطة الوبائية للأمراض الحيوانية بالمملكة. ▪ إعداد كراسة استشارية لدراسة وصياغة استراتيجيات السيطرة والتحكم في الامراض المستهدف السيطرة عليها والحجر الداخلي		**الحجر الداخلي وتعديل الأطر التشريعية** ▪ دراسة وصياغة استراتيجيات السيطرة والتحكم في الامراض اثناء الاندلاعات الوبائية وعمل مناطق خالية من الامراض ▪ تطبيق مخرجات الدراسة بجميع مناطق المملكة ▪ دراسة وتعديل التشريعات الخاصة بالمبادرة والثروة الحيوانية وتطبيق مخرجات الدراسة بجميع مناطق المملكة ▪ وضع خطة لتعزيز التعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص فيما يخص تحديث وتجويد قواعد البيانات ▪ تنفيذ البرامج الوقائية للسيطرة والتحكم في الامراض الحيوانية	
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
▪ تطوير المختبرات وضبط الجودة ▪ دعم وتحسين أداء الجمعيات التعاونية الزراعية		▪ بناء قواعد للبيانات الزراعية وتحديث نظم المعلومات ▪ تعزيز التعليم وتطوير آليات تكوين القوى العاملة وتشجيع التوطين	
المؤشرات ذات العلاقة			
▪ نسبة تغطية الخدمات البيطرية للثروة الحيوانية والسمكية ▪ عدد الأمراض الحيوانية والسمكية المسيطر عليها			

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التحول الوطني

مبادرة 5.4 – انشاء مركز تطوير وانتاج اللقاحات البيطرية للعترات المرضية المحلية

الركيزة	**صحة النبات والحيوان**	**المبادرة**	**انشاء مركز تطوير وانتاج اللقاحات البيطرية للعترات المرضية المحلية**
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	**جهات التنسيق**	▪ صندوق التنمية الزراعية ▪ وزارة الشؤون البلدية والقروية

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*

تصميم المركز وتحديد أهدافه ▪ انشاء مركز لإنتاج اللقاحات (الثروة الحيوانية والثروة السمكية) للعترات المرضية المحلية والمرجعية ▪ تصميم المركز وفقاً لمواصفات الجودة القياسية العالمية المعتمدة وتوفير الآليات الكفيلة بالمراقبة والتتبع ▪ توجيه المركز إلى سد الاحتياجات من اللقاحات عن طريق مجموعة من المقومات الضرورية نذكر منها: – توفير القدرات الكافية من مختبرات عزل – توفير بنوك احياء دقيقة وضبط جودة اللقاحات – تأسيس مختبرات المستوى الثالث من الامن الحيوي	**التنسيق وإشراك القطاع الخاص** ▪ تنسيق الجهود بين مبادرة "تطوير وانتاج اللقاحات البيطرية " ومبادرة "الاستقصاء والسيطرة على الأمراض الحيوانية والسمكية" عن طريق المركز من أجل تقوية ممكنات السيطرة والتحكم بالأمراض ▪ توفير الحوافز اللازمة لجلب اهتمام القطاع الخاص بعملية تخصيص مركز اللقاحات، نذكر أهمها: – منح القطاع الخاص عقود تشغيل وتطوير لمدة زمنية محددة – شراء الوزارة المنتجات من القطاع الخاص لفترة محددة – إمكانية توفير تمويل بأسعار مفضلة من خلال صندوق التنمية الزراعية ▪ اعتماد نموذج التشغيل والتطوير كنموذج لمشاركة القطاع الخاص ▪ تشجيع الدور البحثي للمركز وعقد الشراكات مع الجامعات والمراكز البحثية داخل المملكة وخارجها

المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة

▪ تطوير المختبرات وضبط الجودة ▪ دعم وتحسين أداء الجمعيات التعاونية الزراعية	▪ بناء قواعد للبيانات الزراعية وتحديث نظم المعلومات ▪ تعزيز التعليم وتطوير آليات تكوين القوى العاملة وتشجيع التوطين

المؤشرات ذات العلاقة

▪ نسبة المزارع التي تشملها خدمات الوقاية من الآفات ومكافحتها ▪ معدلات الاصابة بالسوسة الحمراء	▪ نسبة تغطية الخدمات البيطرية للثروة الحيوانية والسمكية ▪ عدد الأمراض الحيوانية والسمكية المسيطر عليها

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التحول الوطني

مبادرة 5.5 – دراسة إنشاء مدينة الحجر الزراعية وتطوير منظومة الحجر

الركيزة	صحة النبات والحيوان	المبادرة	دراسة إنشاء مدينة الحجر الزراعية وتطوير منظومة الحجر
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية ▪ وزارة التجارة والاستثمار

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*	
إنشاء مدينة الحجر الزراعية ▪ دراسة انشاء مدينة الحجر الزراعية (حيواني ,نباتي, سمكي) وذلك لجعل المدينة أو المنطقة مكان لفحص جميع الإرساليات الواردة الحيوانية والنباتية بحيث لا يخرج من المدينة إلا السليم والآمن صحياً والاستفادة من اللغير سليم أو المرفوض بالطرق العلمية الصحيحة من خلال تحويله إلى منتجات أخرى مثل إنتاج اللحوم و مشتقاتها والاستفادة من جميع المخلفات في إنتاج الأسمدة والأعلاف وصناعه الجلود وغيرها من خلال المصانع التكميلية في المدينة **تبني أحسن الممارسات و تحسين الخدمة وتنمية القدرات** ▪ تحديد الإجراءات التي تسمح بمزيد من المرونة في الأنشطة اليومية وخلال أوقات الذروة ▪ تحديث إجراءات التشغيل باستمرار بما يتماشى مع المعايير الدولية وعلى أساس تحليل المخاطر ووضع استراتيجية فعالة لتحسين جودة خدمات مرافق الحجر ▪ نشر الأنظمة الإلكترونية والتقنيات المبتكرة لتسهيل تتبع السجلات ، بالإضافة إلى تسريع الإجراءات والاستمرار في الاستفادة من الدعم من الجامعات المحلية	▪ إرساء مبدأ تجاري في العمليات يركز على الأداء والشفافية ▪ الاستفادة من أدوات وقدرات تتبع الأداء، بما في ذلك رضا العملاء ▪ الاستفادة من وسائل الإعلام لتحسين الوعي فيما يتعلق بمخاطر الواردات الأجنبية ▪ ضمان كون أن الموظفين يتوفرون على المؤهلات الكافية (خريجون مع التخصصات ذات الصلة وموظفون ذوو الخبرة ذات الصلة التي تغطي كل من قطاعات) ▪ تطوير برامج الاحتفاظ بالموظفين ذوي الكفاءة العالية ▪ تدريب العاملين في الحجر الصحي على رفع مستوى معارفهم ومهاراتهم فيما يتعلق بتنفيذ إجراءات الحجر الصحي النباتي والحيواني ▪ بناء / توسيع المحاجر على أساس المتطلبات ▪ نشر نظام متنقل لتفتيش الحدود مع الخدمات المتخصصة ▪ ضمان تعميم جميع متطلبات المرافق المتكاملة الحديثة على سبيل المثال: الماسحات الضوئية للأشعة السينية لتشخيص الآفات، مختبرات تقوم بجميع الاختبارات اللازمة (أمراض الحيوان ، المعادن الثقيلة ، إلخ)
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة	
▪ تطوير المختبرات وضبط الجودة ▪ مبادرات ركيزة "المساهمة في الأمن الغذائي"	
المؤشرات ذات العلاقة	
▪ نسبة تغطية الخدمات البيطرية للثروة الحيوانية والسمكية ▪ عدد الأمراض الحيوانية والسمكية المسيطر عليها	

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التحول الوطني

مبادرة 6.1 – تطوير وتطبيق الممارسات الزراعية السليمة

الركيزة	تحسين الإنتاجية الزراعية	المبادرة	تطوير وتطبيق الممارسات الزراعية السليمة
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية ▪ القطاع الخاص

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*

تحديد الوضع الحالي والمستهدفات

- الاعتماد على توصيات الاستراتيجية لتحديد الممارسات الحديثة التي يمكن استخدامها عبر سلسلة القيمة في المملكة
- تحديد المزارع الموجودة في المملكة التي تستخدم حاليا مثل ممارسات حديثة وإجراء المسوحات الميدانية لتحديد التجارب الناجحة التي يمكن تعميمها
- تحديد الممارسات الزراعية التي يمكن نشرها لكل محصول في المناطق المختلفة وإجراء تحليل لجدواها الاقتصادية
- وضع أهداف لتبني ممارسات حديثة جديدة عبر مختلف فئات المحاصيل والمناطق
- إطلاق مشاريع تجريبية في جميع أنحاء المملكة للتأكد من الجدوى الاقتصادية وتشجيع تبني ما أثبت جدواه وفائدته
- تحديث استراتيجية البحث والتطوير عند الحاجة لإدراج ممارسات زراعية جديدة ممكنة النجاح، و/أو تكييفها مع سياق وظروف المملكة (تفاصيل في مبادرة اخرى)

وضع الآليات التنظيمية والتشريعية الضرورية

- التوصية بالتعديلات ذات الصلة للسياسات واللوائح الزراعية الحالية في المملكة التي تضع قيودًا على بعض الممارسات، عند الحاجة
- توجيه السياسات واللوائح نحو تشجيع تبني أحسن الممارسات التي أثبتت نجاحها التطبيقي وجدواها الاقتصادية
- تحديد مختلف المدخلات والمؤثرات التي ينبغي توظيفها، بعد تفصيلها والموافقة عليها، (الخدمات الإرشادية ، والإعانات ، والإعفاءات الجمركية على المعدات ، ومنح تسهيلات القروض ، إلخ.) لتشجيع تبني أحسن الممارسات التي أثبتت نجاحها التطبيقي وجدواها الاقتصادية
- التعاون مع المؤسسات التعليمية ذات العلاقة لتطوير وإدارة برامج التدريب ذات الصلة

المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة

- بناء قواعد للبيانات الزراعية وتحديث نظم المعلومات
- تطوير نظام السجلات الزراعية

المؤشرات ذات العلاقة

- مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي
- المحتوى المحلي للقطاع
- الخضار المنتجة في البيوت المحمية المطورة

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التحول الوطني

مبادرة 6.2 – التقنيات الزراعية المناسبة والزراعة الملحية

الركيزة	تحسين الإنتاجية الزراعية	المبادرة	التقنيات الزراعية المناسبة والزراعة الملحية
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية ▪ المعاهد والمؤسسات البحثية ▪ القطاع الخاص

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى

تشكيل نواة الفريق ورسم أهدافه

- تشكيل فريق متعدد التخصصات بين الوزارة وجامعة الملك فيصل ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لمواكبة أحسن الممارسات والتقنيات على المستوى العالمي
- رسم خطة عمل للفريق للاطلاع على أحدث التقنيات الزراعية المناسبة العالمية
- جرد مجالات العمل ذات أهمية لطبيعة المملكة مع التركيز على المجالات ذات الأهمية الحيوية مثل:
  - الري الذكي
  - التقنيات الزراعية المناسبة
  - الزراعة الملحية
  - البيوت المحمية المطورة
  - الزراعات المائية
- اعتماد إطار حوكمة يشجع المبادرات ويحرر الطاقات ويوجهها نحو مجالات اهتمام الزراعة بالمملكة

التشغيل وتوسيع مجالات الاهتمام

- تكييف التقنيات والممارسات الزراعية المناسبة العالمية وفق سياق المملكة وخصوصيات القطاع
- ضمان التنسيق الدائم مع مختلف الوكالات داخل الوزارة وعر المناطق لتحديد مجالات عمل محتملة
- أشراك القطاع الخاص في ثلاثة مجالات رئيسية:
  - الاستثمار والتمويل
  - البحث العلمي والتطوير الهندسي
  - تبادل التجارب والخبرات
- ضمان التنسيق الازم مع المبادرات ذات العلاقة لاسيما مبادرة الممارسات الزراعية الجيدة وتحسين الإنتاجية

المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة

- تعزيز التعليم وتطوير آليات تكوين القوى العاملة وتشجيع التوطين
- تطوير المختبرات وضبط الجودة

المؤشرات ذات العلاقة

- مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي
- المحتوى المحلي للقطاع
- الخضار المنتجة في البيوت المحمية المطورة

مبادرة 6.3 – تطوير الزراعة العضوية

<table>
<tr><td>الركيزة</td><td>تحسين الإنتاجية الزراعية</td><td>المبادرة</td><td>تطوير الزراعة العضوية</td></tr>
<tr><td>الجهة المسؤولة عن التنفيذ</td><td>▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة</td><td>جهات التنسيق</td><td>▪ صندوق التنمية الزراعية
▪ المعاهد والمؤسسات البحثية
▪ القطاع الخاص</td></tr>
<tr><td colspan="4">الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*</td></tr>
<tr><td colspan="2"><u>تعزيز الرقابة وبناء القدرات</u>
▪ دعم السلطات الرقابية في مجال الزراعة العضوية بالإمكانات الفنية والكوادر البشرية وبناء قدراتهم
▪ زيادة فعالية نظام الرصد والرقابة من خلال تقنيات أفضل وموظفين مدربين تدريبا عاليا
▪ إنشاء نظام رقابي شامل، بما يتيح إدخال التحسينات اللازمة على الأنشطة وخطوات التنفيذ
<u>دعم الجهات الفاعلة والاستعانة بممكنات التفعيل</u>
▪ دعم الجمعية السعودية للزراعة العضوية، والجمعيات والجهات الفاعلة الأخرى، في عقد أوراش عمل ولقاءات لجميع أصحاب المصلحة في مجال الزراعة العضوية
▪ تقوية بناء القدرات والامكانات الفنية لجميع أصحاب المصلحة في قطاع الزراعة العضوية
▪ إنشاء ودعم مركز ابحاث الزراعة العضوية والمراكز البحثية الأخرى وتعزيز التعاون في مجال البحوث
▪ توسيع وتطوير خدمات الإرشاد الزراعي لتحسين كفاءة الإنتاج العضوي</td><td colspan="2"><u>توسيع وتحسين التوثيق والتفتيش وزيادة مستوى التوعية</u>
▪ تحسين عمل جهات التفتيش والتوثيق وزيادة عددها وتشجيعها لتوسيع أنشطتها للرفع من عدد المزارع العضوية التي تخضع للتوثيق والرقابة
▪ تقديم الدعم للمزارعين العضويين والمزارعين تحت التحول لمساعدتهم على تغطية تكاليف التفتيش والتوثيق
▪ زيادة وعي المستهلكين بشأن الأغذية العضوية وجودة منتجاتها
<u>تشجيع التحول إلى الزراعة العضوية واعتماد أحسن الممارسات</u>
▪ تقديم الدعم للمزارعين للتحول إلى الزراعة العضوية والاستمرار فيها بعد تحديد الأهلية
▪ تغطية تكلفة التفتيش والتوثيق للمزارعين العضويين والمزارعين تحت التحول
▪ دعم استخدام تقنيات الزراعة العضوية المبتكرة عن طريق تشجع الاستثمار في التقنيات المتطورة والمحسنة من آلات ومعدات وأسمدة ومواد وقاية النباتات ومحسنات التربة
▪ تسهيل إجراءات استيراد مدخلات الإنتاج العضوي بالتنسيق مع الجهات المختصة
▪ دعم تسويق وتجهيز المنتجات العضوية وزيادة عدد منافذ بيع المنتجات العضوية في كبرى أسواق الغذاء والأسواق المركزية للفواكه والخضراوات</td></tr>
<tr><td colspan="4">المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة</td></tr>
<tr><td colspan="2">▪ تعزيز التعليم وتطوير آليات تكوين القوى العاملة وتشجيع التوطين
▪ تطوير المختبرات وضبط الجودة</td><td colspan="2">▪ التقنيات الزراعية المناسبة والزراعة الملحية
▪ تطوير وتطبيق الممارسات الزراعية السليمة</td></tr>
<tr><td colspan="4">المؤشرات ذات العلاقة</td></tr>
<tr><td colspan="2">▪ مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي
▪ المحتوى المحلي للقطاع</td><td colspan="2"></td></tr>
</table>

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى استراتيجية الزراعة العضوية
ملاحظة :لمزيد من التفاصيل على هذه الأنشطة الرجاء مراجعة خطة العمل التنفيذية لسياسة الزراعة العضوية

مبادرة 6.4 – الاستخدام المسؤول للمدخلات الزراعية

الركيزة	تحسين الإنتاجية الزراعية	المبادرة	الاستخدام المسؤول للمدخلات الزراعية
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ وزارة الشؤون البلدية والقروية ▪ الهيئة العامة للغذاء والدواء

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى

تقييم الوضع الراهن وتحديد المستهدفات

- تقييم شامل للوضع الراهن للقطاع فيم يتعلق باستخدام المدخلات الزراعية وتشخيص الممارسات الخاطئة و/أو الخطيرة على امتداد سلسلة الإمداد
- وضع مبادئ توجيهية للاستخدام المسؤول للمدخلات الزراعية مثل المبيدات والأسمدة وجودة المياه
- توجيه مخرجات برنامج بناء القدرات إلى استعمال المبيدات الأقل خطورة على الانسان والبيئة مع تنمية الزراعة العضوية، وفقا لمخرجات مبادرتها
- وضع وتنفيذ خطط لنشر المبادئ التوجيهية، نذكر على سبيل المثال:
  - المزارع النموذجية
  - إجراء دورات تدريبية وحلقات عمل
  - الإرشاد والتوعية

التشغيل ومتابعة الأداء

- تحديد معايير جودة المدخلات الزراعية وكيفية استعمالها بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة
- مراقبة كيفية استخدام المدخلات الزراعية على طول سلسلة الإمداد بالتنسيق مع مبادرات الإنتاجية الزراعية والتسويق الزراعي والممارسات الزراعية السعودية الجيدة والمعلومات وقواعد البيانات
- تصميم وتنفيذ برامج توعية بين أوساط المالكين والمزارعين والعمال الزراعيين لتحسيسهم بخطورة الاستخدام اللامسؤول للمدخلات الزراعية من أجل اطلاعهم وتدريبهم على أحسن الممارسات
- الاستفادة من مخرجات مبادرات الممارسات الزراعية السعودية الجيدة لتضمين وتجديد الاشتراطات المتعلقة باستخدام المدخلات

المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة

- التقنيات الزراعية المناسبة والزراعة الملحية
- تطوير وتطبيق الممارسات الزراعية السليمة

المؤشرات ذات العلاقة

- استخدام المياه المعالجة في الزراعة

مبادرة 6.5 – تحسين الإنتاج الحيواني المستدام

الركيزة	**تحسين الإنتاجية الزراعية**	**المبادرة**	**تحسين الإنتاج الحيواني المستدام**
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	**جهات التنسيق**	▪ صندوق التنمية الزراعية

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*

استعمال التكنولوجيا وعلم تحليل البيانات

- إعداد قاعدة بيانات للقطعان (تسجيل البيانات والترقيم) لمتابعتها ودراستها وتقييمها
- حصر قطعان الابل والغنم في المملكة عن طريق نظم حصر حديثة مع استخدام سبل ترقيم ممكنة التطبيق وسهلة المتابعة من المراكز المسؤولة عن الترقيم
- الاستفادة من تقنية المعلومات لرفع كفاءة جمع وتحليل البيانات والاستعلام والنمذجة

المحافظة على المكتسبات والاستفادة من التجارب الناجحة على الصعيد الدولي

- المحافظة على مكتسبات المملكة على مستوى مشاريع الألبان ودعم صدارتها الدولية عن طريق دعم الابتكار والبحث والتطوير في المجال مع الاستفادة من آخر المستجدات التقنية على الصعيد الدولي
- عقد شراكات إقليمية ودولية بهدف تبادل الخبرات والاستفادة من أحسن

اعتماد التربية المستدامة وأحسن الممارسات

- تشجيع التربية المستدامة التي تعتمد على التكامل بين الإنتاج الحيواني والنباتي حسب الميزة النسبية لكل منطقة
- اعتماد وتوطين التقنيات الحديثة لرفع كفاءة الإنتاج كنمذجة تركيبة الأعلاف (Animal diet formulation modeling) واعتماد أجهزة تحد من الهدر والتربية داخل حظائر مراقبة
- تأصيل السلالات وانشاء بنوك الأصول الوراثية والاستفادة من مخرجات مبادرات الارشاد والتدريب، توفير الأعلاف، وتطوير الخدمات البيطرية
- مراجعة نظم الإنتاج والتربية الحالية للثروة الحيوانية وربطها بالاستدامة
- الاستفادة من وفورات الحجم للخفض من التكاليف التشغيلية (العناية البيطرية، توريد المدخلات، التحسين الوراثي، البيوتكنولوجيا، اليد العاملة)
- توفير السيولة المالية التشغيلية اللازمة لمشاريع التسمين التشغيلي الكبير المطلوب لشراء حملان التسمين (الذي يشكل ٢١٪ من المتطلبات النقدية لمشاريع التسمين)

المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة

- تطوير قطاع صغار مربي الماشية
- دعم وتحسين أداء الجمعيات التعاونية الزراعية
- الاستقصاء والسيطرة على الأمراض الحيوانية والسمكية

المؤشرات ذات العلاقة

- نسبة تغطية الخدمات البيطرية للثروة الحيوانية والسمكية
- عدد الأمراض الحيوانية والسمكية المسيطر عليها

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التحول الوطني

مبادرة 6.6 – تطوير مرافئ صيد الأسماك

الركيزة	تحسين الإنتاجية الزراعية	المبادرة	تطوير مرافئ صيد الأسماك
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية ▪ وزارة الشؤون البلدية والقروية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*			
عملية الصيد وبناؤها على أسس علمية ▪ دراسة المخزون السمكي (كماً ونوعاً ومواسم ومواقع التكاثر) وتقييم طاقة الصيد الحالية ▪ إعداد خطة عمل وطنية لضبط طاقة الصيد لكافة انواع الاسماك الرئيسية وفقاً لمبادئ الصيد المسؤول (تحديث القوارب ووسائل الصيد، الأنواع والكميات المسموحة، الخ) ▪ ضمان ملائمة كميات الصيد لطاقة التكاثر لمخزونات الأسماك المتوفرة ▪ دراسة جدوى فترات الحظر لضمان الموائمة مع الأنظمة والمعايير واللوائح المعتمدة **الإطار الرقابي والتشريعي** ▪ توفير الآليات اللازمة لضبط انشطة الصيد ومراقبتها والإشراف عليها ▪ تعزيز تطبيق وإنفاذ الأنظمة المعتمدة ورصد مدى تطبيقها ▪ المراجعة الشاملة لكافة الأنظمة القائمة الخاصة بالثروة السمكية لغرض وضع نظام متسق وحديث وشامل لتنظيم مصائد الأسماك		**درات الإنتاج والتسويق** ▪ تشجيع مبادرة "صياد سعودي" لبلوغ هدف شاب سعودي علي متن كل مركب أو وسيلة صيد تدخل البحر ▪ توفير بنيات تحتية وخدمات دعم كافية في السواحل المخصصة للصيد لتشغيل القطاع بشكل فعال ▪ تطوير الآليات اللازمة لزيادة مشاركة القطاع الخاص وكيانات القطاع العام الكبرى في قطاع مصائد الأسماك ▪ رفع قدرة وكفاءة مرافئ الصيد لتصبح مراكز استثمارية وسياحية ▪ تطوير وإدارة أسواق حراجات الأسماك على مستوى مرافئ الصيد بالشراكة مع القطاع الخاص ▪ التنسيق مع الجهات المسؤولة عن ركائز الاستراتيجية الأخرى بالأخص ركائز الخدمات والتسويق والدعم	
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
▪ الاستقصاء والسيطرة على الأمراض الحيوانية والسمكية			
المؤشرات ذات العلاقة			
▪ المحتوى المحلي للقطاع			

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التحول الوطني

مبادرة 6.7 – تطوير قطاع الاستزراع السمكي

الركيزة	**تحسين الإنتاجية الزراعية**	**المبادرة**	**تطوير قطاع الاستزراع السمكي**
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	**جهات التنسيق**	▪ صندوق التنمية الزراعية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*			
تطوير نظرة شاملة عن القطاع وتحديد المستهدفات ▪ تنظيم شامل لقطاع الاستزراع: تحديد المواقع الملائمة، الأنواع والتقنيات المسموحة، وضع معايير جودة المياه، الأعلاف، إدارة المخلفات، اعتماد الممارسات المثلى، الخ ▪ و ضع إطار مشترك بين الوكالات بحيث يكون واضحًا، وشفافًا، للتخطيط، والإدارة، والمراقبة، والإشراف على عمليات الاستزراع المائي ▪ تسهيل الحوكمة والدعم للتطوير المسؤول للاستزراع المائي ▪ تطوير مناطق الاستزراع المائي الريفية ومشاريع الاستزراع المائي صغيرة ومتوسطة الحجم عبر مناطق المملكة ▪ تصميم وإنشاء مركز تميز وطني لتعزيز الإنتاج والإنتاجية في القطاع ▪ تعزيز متابعة المبادرات ومدى مواكبتها لأهداف الاستراتيجية الوطنية المعتمدة ▪ توجيه الأبحاث نحو الجانب التطبيقي بما يحقق الفعالية والنجاعة ويلائم السياق الايكولوجي والبيولوجي والأنماط الاستهلاكية للمملكة		**بناء القدرات وتطوير الشراكات** ▪ تطوير الموارد البشرية في مجال الاستزراع المائي من خلال تحسين مستويات التعليم والتدريب الأكاديمي والمهني والفني ▪ تحديد المواقع المناسبة لنظام الاستزراع باستخدام الاقفاص العائمة في البحر الأحمر وتشجيع الصيادين والمستثمرين على استغلالها ▪ الاستفادة من تقنية المعلومات لرفع كفاءة جمع وتحليل البيانات والاستعلام والنمذجة ▪ دراسة جدوى لتصميم واعتماد برنامج تأمين لمشروعات الاستزراع المائي ▪ تطوير شراكات مع الجهات المنتجة المعتمدة على الصعيد الدولي للاستفادة من التجارب الناجحة وتوطين التقنيات المبتكرة والحديثة ▪ تطوير الآليات اللازمة لزيادة مشاركة القطاع الخاص وكيانات القطاع العام الكبرى في مشاريع الاستزراع المائي	
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
▪ الاستقصاء والسيطرة على الأمراض الحيوانية والسمكية			
المؤشرات ذات العلاقة			
▪ الإنتاج المحلي من الاستزراع السمكي			

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التحول الوطني

مبادرة 6.8 – تعزيز الابحاث التطبيقية الزراعية للثروة السمكية

الركيزة	تحسين الإنتاجية الزراعية	المبادرة	تعزيز الابحاث التطبيقية الزراعية للثروة السمكية
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية ▪ المعاهد والمؤسسات البحثية ▪ القطاع الخاص

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى

السياسات والتخطيط والقدرات

- وضع خطة وطنية للبحث والتطوير في مجال الزراعة تحدد مجالات البحث استنادا إلى احتياجات البلد مع تجنب تكرار الجهود
- إعادة تحديد أدوار مراكز البحث والتطوير في الوزارة، وتوحيد التركيز حيثما أمكن على الابتكار وليس على الخدمات
- بناء القدرات اللازمة بالتعاون مع القطاع الخاص لتعزيز البحث والتطوير في مجال الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك
- ضمان الانتقال من البحوث الأساسية إلى البحوث التطبيقية ومشاركة النتائج من أجل تبنيها
- إصلاح عملية وضع الميزانية بشكل يشجع تحسين الأداء / النتائج
- بناء علاقات مستقرة واستراتيجية مع مراكز البحث والتطوير الدولية البارزة
- وضع خارطة طريق لتقديم المنح الدراسية في الميدان على أساس مجالات البحث والتطوير المطلوبة والشراكات القائمة
- وضع خطة مفصلة للميزانية لتقدير الأموال اللازمة وتحديد المصادر المحتملة

توجيه البحث العلمي

- تصميم خطة بحث وطنية لاستكشاف وتطوير وتوطين مجموعة من الموضوعات البحثية :
  - تكنولوجيا زراعة المحاصيل: البحث والتطوير المرتكز على التقنيات المبتكرة لزراعة الفواكه والخضار مع استخدام الحد الأدنى من الموارد و مع ضمان انتاجية عالية
  - الزراعة الذكية والري الذكي: تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على طول سلسلة القيمة في مراحل التخطيط والإدارة والرصد لتحقيق الدقة والكفاءة في استخدام الموارد
  - إدارة الجينات المتكاملة: تحسينات وراثية لتطوير أصناف عالية الانتاجية وقادرة على تحمل الظروف الصعبة، وخاصة من حيث الاحتياجات المائية وفي ضوء تغير المناخ
  - تغذية الحيوانات: التركيز على السلالات الحيوانية والأعلاف المصممة خصيصا للتوأم مع الظروف البيئية المحلية وندرة الموارد الطبيعية
  - صحة الحيوان: تطوير لقاحات وأدوية تتكيف مع السلالات المحلية، والأمراض، والظروف الطبيعية

المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة

- الاستقصاء والسيطرة على الأمراض الحيوانية والسمكية
- تطوير قطاع الاستزراع السمكي
- تطوير مرافئ صيد الأسماك

المؤشرات ذات العلاقة

- الإنتاج المحلي من الاستزراع السمكي

مبادرة 7.1 – استصدار قوانين او تعديلها وتطوير الإطار التشريعي

الركيزة	هيكلة القطاع وبناء القدرات	المبادرة	استصدار قوانين او تعديلها وتطوير الإطار التشريعي
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*	
السياسات والتخطيط الاستراتيجي ▪ تعزيز دور اللجان الزراعة داخل الغرف التجارية بما يطور القطاع على طول سلسلة القيمة في القطاع: – توريد المدخلات – الإنتاج داخل وخارج المملكة – عمليات التصدير – الأنشطة ذات القيمة المضافة (التصنيع والسياحة الزراعية) ▪ تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات، عبر جميع مستويات الحكومة والمؤسسات ذات الصلة بالزراعة وتقوية الحوكمة المؤسسية لتعزيز الشفافية والمساءلة في مختلف القطاعات وعلى جميع المستويات	**العمليات التشغيلية** ▪ تحديد فاعلي القطاع الخاص المعنيين بالعمليات التشغيلية: مقدمي الخدمات بحسب الوظيفة، مقدمي الخدمات بحسب المنتج، المنتجون والموزعون ▪ تصميم حوافز وآليات لتشجيع وتعزيز انخراط القطاع الخاص في انتاج المدخلات الزراعية وتوزيعها، الإنتاج والتوزيع الزراعيين، الأنشطة ذات القيمة المضافة (التصنيع والسياحة الزراعية) ▪ تصميم خطة وطنية لإثراء وتفعيل دور الجمعيات التعاونية فيما يتعلق بالأنشطة الزراعية ذات القيمة المضافة مع مراعاة مميزات ومؤهلات كل منطقة من مناطق المملكة لجميع الأنشطة الزراعية ▪ تعزيز دور الجمعيات التعاونية الزراعية في دعم مجتمعات المزارعين الصغار والأسر الريفية المنتجة
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة	
▪ بقية مبادرات الركيزة ▪ مبادرات ركيزة "المساهمة في الأمن الغذائي"	
المؤشرات ذات العلاقة	
▪ مؤشر الأمن الغذائي العالمي	

(*) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التحول الوطني

مبادرة 7.2 – تنفيذ الإطار المؤسسي

الركيزة	هيكلة القطاع وبناء القدرات	المبادرة	تنفيذ الإطار المؤسسي
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*

تفعيل التغييرات الحديثة ومتابعتها

- تفعيل التغييرات المقترحة في الاستراتيجية بالنسبة لمجموعة من المؤسسات ومواكبة التنفيذ، مثل:
  - انشاء المؤسسة العامة للري لتطوير قطاع الري في المملكة
  - شركة مملوكة بالكامل من الحكومة لتقديم الخدمات الزراعية بوصفها أسلوب لتخصيص هذه الخدمات
  - الموافقة على تشكيل لجنة خاصة للأمن الغذائي للإشراف العام على جدول أعمال مشروع الأمن الغذائي
  - تكليف صندوق التنمية الزراعية بمهام تشجيع الاستثمارات الزراعية في الخارج من خلال التسهيلات والتمويل
  - الموافقة على تخصيص المطاحن ومصانع الأعلاف وتأسيس ٤ شركات لهذا الغرض
  - قيام شركة سالك بدور قيادي في الاستثمارات الزراعية والتخزين لتحقيق الأمن الغذائي

توجيه عمل مؤسسات القطاع وفق التجهات الكبرى للقطاع

- تواءم توجهات صندوق التنمية الزراعية مع الاستراتيجية:
  - وضع آلية لدعم التوجه الجديد للوزارة في إعداد التركيبة المحصولية للمملكة بالتعاون مع صندوق التنمية الزراعية عن طريق دعم إنتاج المحاصيل الموصى بها فقط وتمويل الاقتصاد الريفي وفقاً للميز النسبية
  - تحديد المستهدفات من السلع الاستراتيجية المزروعة بالخارج بما يوافق توجهات الوزارة ومخرجات استراتيجية الأمن الغذائي
  - تشجيع استخدام التقنيات ذات الكفاءة العالية (مثلا الهيدروبونيك في البيوت المحمية، الاقفاص العائمة) من خلال رفع نسبة التمويل
- دعم دور القطاع الخاص:
  - التنازل عن الأدوار التشغيلية (ادارة المخزون الاستراتيجي وتجارة الحبوب) التي تمثل تعارضًا في المصالح سيمكن المؤسسة القيام بدور أكثر فعالية في تصميم معايير التخزين الاستراتيجي ونظام الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ

المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة

- بقية مبادرات الركيزة
- مبادرات ركيزة "المساهمة في الأمن الغذائي"

المؤشرات ذات العلاقة

- مؤشر الأمن الغذائي العالمي

(*) تم إعطاء تفاصيل التغييرات المنشودة

مبادرة 7.3 – تطوير المختبرات وضبط الجودة

الركيزة	هيكلة القطاع وبناء القدرات	المبادرة	تطوير المختبرات وضبط الجودة
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ الهيئة العامة للغذاء والدواء

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى[1]

تحديد مجالات القصور

- تحديد الوضعية الراهنة للمختبرات التي تسهر على الجودة والسلامة في المملكة على مستوى سلسة الإمداد
- تحديد أوجه القصور الموجودة بالنسبة للقطاع الزراعي فيما يخص المختبرات لمجموعة من المستويات:
  - البحث العلمي والتطوير الهندسي
  - ملاءمة مرافق الخزن والتخزين الاستراتيجية وتطابقها مع المعايير المعتمدة من الهيئات المعنية
  - ملاءمة مرافق الحجر وتطابقها مع المعايير المعتمدة من الهيئات المعنية
  - سلامة استعمال المدخلات الزراعية ومطابقة عملية الإنتاج للمعايير المعمول بها
  - جودة المدخلات الزراعية ومطابقة عملية الإنتاج للمعايير المعمول بها

التنفيذ والمتابعة

- تنفذ المشاريع التالية:
  - الجودة واعتماد المختبرات
  - صيانة مباني المختبرات (١٨ مختبر)
  - صيانة أجهزة ومعايرة (١٨ مختبر)
  - تامين تقنيات حديثة للتشخيص المخبري
  - تقديم استشارات فنية وتقييم
  - الدعم الفني لتقنية المعلومات
  - التخلص الامن من النفايات الطبية
- تنفيذ اتفاقيات التعاون مع مختبرات مرجعية ناجحة في القطاع العام أو الخاص داخل أو خارج المملكة

المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة*

- بقية مبادرات الركيزة
- مبادرات ركيزة "المساهمة في الأمن الغذائي"

المؤشرات ذات العلاقة

- نسبة المزارع التي تشملها خدمات الوقاية من الآفات ومكافحتها
- معدلات الاصابة بالسوسة الحمراء
- نسبة تغطية الخدمات البيطرية للثروة الحيوانية والسمكية
- عدد الأمراض الحيوانية والسمكية المسيطر عليها

(*) تم توضيح ترابطات أخرى ضمن تفاصيل المبادرات ذات العلاقة

(1) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التحول الوطني

مبادرة 7.4 – تعزيز التعليم وتطوير آليات تكوين القوى العاملة وتشجيع التوطين

الركيزة	هيكلة القطاع وبناء القدرات	المبادرة	تعزيز التعليم وتطوير آليات تكوين القوى العاملة وتشجيع التوطين
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية ▪ وزارة التعليم ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية ▪ القطاع الخاص

الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى

تخطيط استراتيجي للقوى العاملة والتدريب والتنسيق

- إجراء تخطيط استراتيجي للقوى العاملة في القطاع لتحديد القدرات المطلوبة في مختلف القطاعات وتخطيط القوى العاملة تبعا للطلب والعرض وحملات التواصل والتوعية الرامية إلى التعريف بالقطاع وفرصه
- تطوير برامج التدريب والتبادل بين الجامعات والكليات والقطاع الخاص لتعزيز التوجه التطبيقي للأبحاث الجامعية وتقوية المعارف والمفاهيم النظرية لدى فاعلي القطاع الخاص
- إحداث شراكات مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في المجال, استقطاب الكفاءات الأجنبية القادرة على نقل التجارب وتكوين الكوادر الوطنية
- توحيد جهود العاملين في البحث الزراعي عن طريق مجموعة من الوسائل، على سبيل المثال:
- المؤتمرات والندوات والمحاضرات وتطوير برامج تريب الطلبة في المؤسسات العامة والخاصة
- تشجيع الزيارات لأقسام البحث والتطوير في القطاع الخاص
- بناء شراكات بين الجامعات والقطاع الخاص، مثلا على أساس القرب الجغرافي

تعزيز وتوجيه السعودة في القطاع

- تعزيز السعودة وتوجيهها نحو التخصصات التقنية المطلوبة في القطاع بما يتوافق مع الخطط والاستراتيجيات , تحديد المهن "الزراعية" التي تعد جذابة للمواطنين
- وضع خطة وطنية للبحث والتطوير في مجال الزراعة تحدد مجالات البحث استنادا إلى احتياجات البلد مع تجنب تكرار الجهود

توجيه مراكز البحث

- إعادة تحديد أدوار مراكز البحث والتطوير في الوزارة، والتركيز حيثما أمكن على الابتكار وليس على الخدمات
- المحافظة على الكفاءات داخل المراكز وضمان الاستمرارية في تأهيل وتكوين الكوادر
- توجيه عملية الابتعاث لتشجيع المبتعثين على التخصص في المجالات حيث تسجل حاجة إلى كفاءات سعودية متخصصة

المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة*

- بقية مبادرات الركيزة

المؤشرات ذات العلاقة

- عدد فرص العمل المباشرة الجديدة للمواطنين السعوديين
- المحتوى المحلي للقطاع

- عدد فرص العمل المباشرة الجديدة للمواطنين السعوديين

(*) تم توضيح ترابطات أخرى ضمن تفاصيل المبادرات ذات العلاقة

مبادرة 7.5 – بناء قواعد شاملة للبيانات الزراعية وتحديث نظم المعلومات

الركيزة	هيكلة القطاع وبناء القدرات	المبادرة	بناء قواعد شاملة للبيانات الزراعية وتحديث نظم المعلومات
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ صندوق التنمية الزراعية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى			
بناء/تحديث، وزيادة طاقة الأنظمة الاستيعابية لجمع البيانات ▪ تحديث الأنظمة المعلوماتية القائمة باستمرار لضمان مواكبة آخر التطورات في المجال ولتوخي الاستفادة القصوى من البيانات المجمعة ▪ بناء قواعد بيانات زراعية (رقمية و جغرافية) بحيث تشمل معلومات عن الموارد والأنشطة الزراعية وحجم الإنتاج ومتوسط الإنتاجية والأسعار لكل و مستلزمات الإنتاج الزراعي ▪ الاستفادة من المخرجات التكنولوجية المتسارعة على صعيدين اثنين: – القدرات الحسابية المادية (Hardware) لتمكينها من تخزين وجمع بيانات ضخمة ومتجددة – تعزيز القدرات في البرمجيات (Software) وعلوم البيانات (Data Analytics) لتعظيم العائد والاستفادة من البيانات		**تبني أحسن الممارسات** ▪ تحديث البيانات بشكل منتظم يتم تحديده حسب نوعية النشاط وممارسه ▪ الاستفادة من منصات تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها بدءا من رقمنة البيانات (الجمع والمعالجة) وأدوات تحليل البيانات والقدرات التقنية المتعلقة بها ▪ الاستفادة من مخرجات المبادرات المتعلقة بالسجل الزراعي والممارسات الزراعية الجيدة لتوحيد قواعد البيانات وتعضيد الجودة في وصف المعلومة والدقة في الأرقام والمعطيات التاريخية عبر مناطق المملكة ▪ اعتماد نظام مركزي للبيانات (Centralized Database) على مستوى الوزارة، ومع الهيئات ذات العلاقة، لتوحيد الرؤى وتفعيل الفاعلية والتشاركية في تصحيح الأخطاء المحتملة وتحديث المعطيات حال توفرها عند جهة معينة ▪ توفير الصيانة الضرورية بالدورية المناسبة	
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة*			
▪ بقية مبادرات الركيزة			
المؤشرات ذات العلاقة			
مدخل لجميع المؤشرات			

(*) تم توضيح ترابطات أخرى ضمن تفاصيل المبادرات ذات العلاقة

مبادرة 7.6 – نظام السجلات الزراعية

الركيزة	هيكلة القطاع وبناء القدرات	المبادرة	نظام السجلات الزراعية
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	جهات التنسيق	▪ القطاع الخاص ▪ الجامعات والمعاهد ▪ هيئة المساحة الجيولوجية
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى[1]			
استعمال البيانات الحالية وتحديد الفجوات ▪ توفير قواعد بيانات جغرافية مركزية وتكاملية شاملة للأراضي والأنشطة الزراعية ▪ توفير الصور الفضائية الحديثة لحصر الوضع الراهن مع إمكانية متابعة التغيرات على المستوى الزمني ▪ بناء التطبيقات الجغرافية (انترنت/ جوال) لإدارة أعمال السجل الزراعي وتعميمها في أوساط المزارعين ▪ حصر وانتاج البيانات المختصة بالمزارع ومعلوماتها والمنشآت والأنشطة الأخرى الخاصة بالوزارة وذلك آلية عملية وقياسية ▪ توحيد البيانات المكانية بشتى أنواعها لتكون فى نفس المرجع ▪ تصميم وتطوير نموذج قاعدة البيانات الجغرافية (Data Model) بعد حصر وجمع البيانات والمخططات والصور الحديثة لكامل مناطق المملكة			**مركز لنظم المعلومات الجغرافية** ▪ تأسيس مركز يعنى بنظم المعلومات الجغرافية فى الوزارة كمركز رئيسي ووحداته الفرعية فى الفروع ودعمه بالأجهزة والبرمجيات اللازمة: – توفير البرامج المطلوبة – توفير الأجهزة والطرفيات المطلوبة – توفير الخدمات المطلوبة – توفير التدريب اللازم والمستدام لتمكين منسوبي الوزارة والفروع من إدارة وتشغيل مركز المعلومات الجغرافية وصيانة البيانات والنظام وتطبيقاته – تقديم الخدمات الفنية والاستشارية والإدارية لأصحاب المصلحة
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة*			
▪ بناء قواعد شاملة للبيانات الزراعية وتحديث نظم المعلومات			
المؤشرات ذات العلاقة			
مدخل للمؤشرات ذات العلاقة بالمنتجات الزراعية			

(*) تم توضيح ترابطات أخرى ضمن تفاصيل المبادرات ذات العلاقة
(1) لمزيد من التفاصيل المرجو الرجوع إلى برنامج التحول الوطني

مبادرة 7.7 – إنشاء مكتب إدارة تنفيذ الاستراتيجية

الركيزة	**هيكلة القطاع وبناء القدرات**	**المبادرة**	**إنشاء مكتب إدارة تنفيذ الاستراتيجية**
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	▪ وزارة البيئة والمياه والزراعة	**جهات التنسيق**	
الأنشطة الرئيسية ومعالم الإنجاز الكبرى*			
▪ التفاصيل في الجزء الخامس من هذا القسم "إدارة التنفيذ"			
المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة			
المؤشرات ذات العلاقة			

تحديد أولويات المبادرات

تم تحديد أولوية المبادرات على أساس مصفوفة ثلاثية الأبعاد استنادا إلى معيارين اثنين: سهولة التطبيق والأثر كما هو موضح أدناه:

الشكل 20 - توضيح اولوية المبادرات

ربط المبادرات بأهداف المستوى الثالث للرؤية ٢٠٣٠

الهدف	المبادرات الاستراتيجية ذات العلاقة
ضمان تحقيق الأمن التنموي والغذائي	▪ مبادرات ركيزة "المساهمة في الأمن الغذائي ▪ دعم وتحسين أداء الجمعيات التعاونية الزراعية ▪ مبادرات ركيزة "التنمية الريفية الزراعية المستدامة"
ضمان استفادة مستدامة من الموارد المائية	▪ مبادرات ركيزة "تعزيز استدامة الموارد الطبيعية" ▪ تحسين الإنتاج الحيواني المستدام ▪ الاستخدام المسؤول للمخلات الزراعية ▪ ترشيد استعمال الموارد الرعوية
الحد من التلوث بمختلف أنواعه	▪ الاستخدام المسؤول للمخلات الزراعية ▪ إدارة المخلفات الزراعية ▪ استصدار قوانين او تعديلها
حماية وتهيئة المناطق الطبيعية	▪ ربط مبادرات تحسين الإنتاجية والكفاءة التشغيلية بتهيئة أماكن الإنتاج وحمايتها
توطين الصناعات الواعدة	▪ تعزيز الابحاث التطبيقية الزراعية ▪ التقنيات الزراعية المناسبة والزراعة الملحية ▪ تعزيز استخدام تقنيات الري الحديثة وخدمات الإرشاد
خصخصة خدمات حكومية محددة	▪ استصدار قوانين او تعديلها ▪ تنفيذ الإطار المؤسسي ▪ انشاء شركة لتقديم الخدمات الزراعية
تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية	▪ استراتيجية وخطة تنفيذية للاستثمار الزراعي السعودي المسئول في الخارج ▪ برنامج فعال للاحتياطي والخزن الاستراتيجي للأغذية يتضمن نظام للإنذار المبكر ومعلومات للأسواق الزراعية
رفع المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية	▪ مبادرات ركيزة "تطوير التسويق والخدمات الزراعية" ▪ مبادرات ركيزة "هيكلة القطاع وبناء القدرات"
زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة	▪ مبادرات ركيزة "التنمية الريفية الزراعية المستدامة" ▪ مبادرات ركيزة "هيكلة القطاع وبناء القدرات"
زيادة مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد	▪ مبادرات ركيزة "التنمية الريفية الزراعية المستدامة"

الجزء الثالث: خطة التنفيذ

الفصل الأول: الجدول الزمني للتنفيذ

تم وضع خارطة طريق لتنفيذ الإستراتيجية حيث تم تحديد المدة الزمنية اللازمة لتحقيق كل مبادرة من المبادرات الاستراتيجية:

الشكل 21 - خارطة التنفيذ للركائز الثلاثة الأولى

الشكل 22 - خارطة التنفيذ للركيزة الرابعة والخامسة

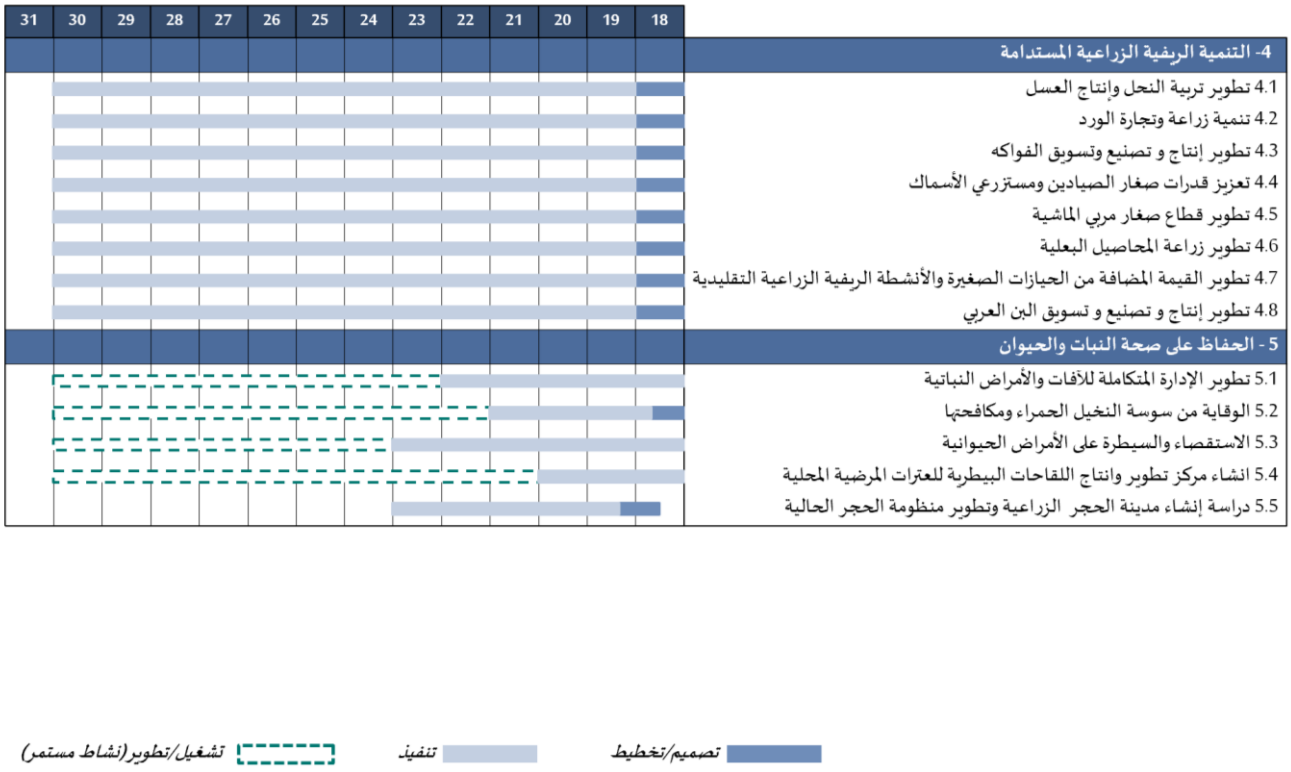

الشكل 23 - خارطة التنفيذ للركيزتين السادسة والسابعة

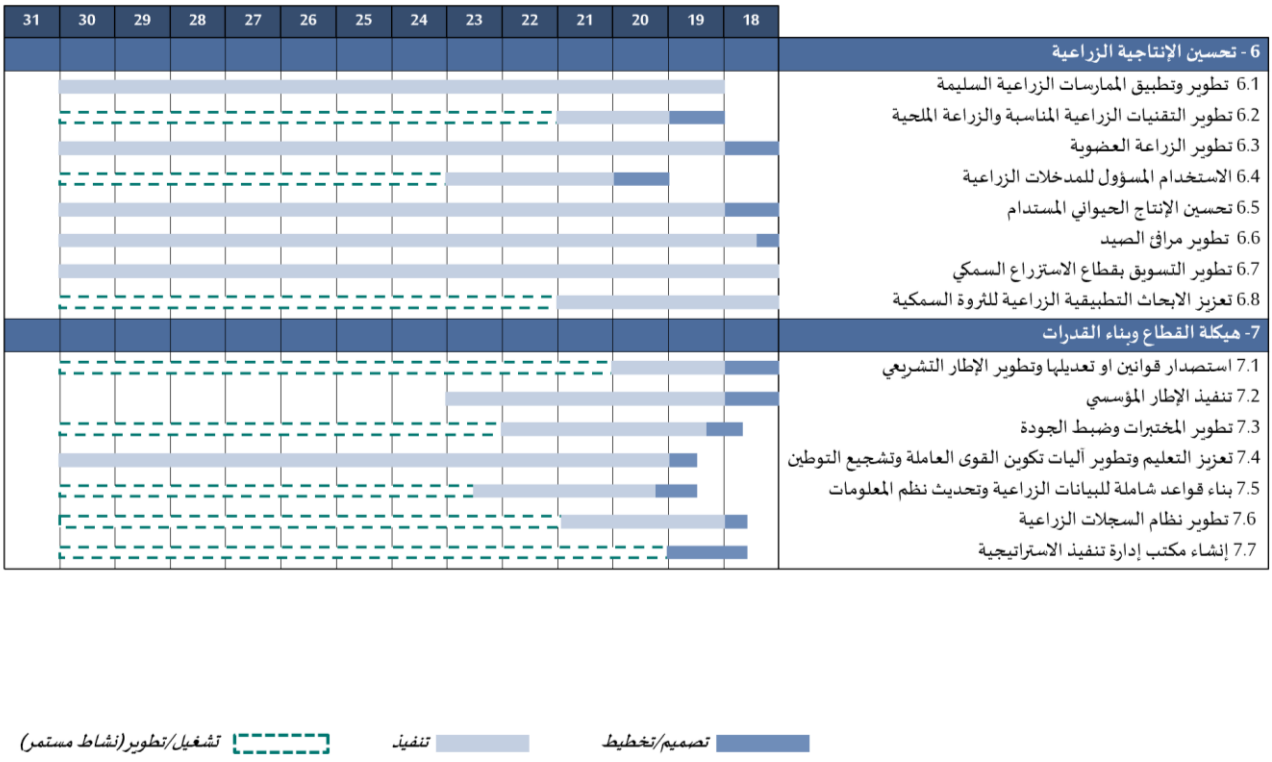

الفصل الثاني: مخاطر التنفيذ الأساسية

#	وصف المخاطر	آلية التخفيف
١	التأخير في إقرار الاستراتيجية والبطء في الشروع في تنفيذها وفي استكمال الخطة التنفيذية وإطار التقييم والمتابعة وتحديد مسؤوليات الجهات ذات العلاقة	وضع خريطة طريق مفصلة للخطوات المطلوبة تضمن الإسراع بالتنفيذ
٢	عدم تبني الممارسات المتطورة من قبل المزارعين والرعاة والصيادين، وغياب سلوك موحد لمواجهة تحديات الإنتاج والتسويق	بذل الجهود لتدعيم وتقوية الجمعيات التعاونية الإنتاجية والتسويق والمرتبطة بالتصنيع الزراعي وتقديم مقترحات للإسراع في تكوين تلك الجمعيات ودراسة وتعديل سلوك المزارعين والوسطاء
٣	إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في الزراعة (خاصة الأنشطة المؤدية إلى توفير وترشيد استخدام المياه) نتيجة غياب السياسات المائية والزراعية الثابتة الممكن الوثوق بها مستقبلياً لضمان استدامة المشاركة الفعالة وزيادة الاستثمار الزراعي والريفي لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد السعودي	تشجيع الدولة لإنشاء شركات بما يتلاءم مع توجه القطاع ويرشد استهلاك المياه
٤	عدم توفر الإحصائيات الدقيقة للمصادر المائية للتكوينات بمناطق المملكة المختلفة وعدم توفر معلومات موثقة عن المتاح من المياه المتجددة وغير المتجددة	زيادة التعاون بين كافة الهيئات والوزارات ذات الصلة بإدارة واستغلال الموارد الطبيعية وخاصة المياه والأراضي وضرورة تحديث البيانات المتعلقة بكميات المياه الجوفية المتاحة ونوعيتها

الفصل الثالث: مؤشرات الأداء

تم وضع اطار متكامل لإدارة الأداء باستعمال مؤشرات متعددة تم تجميعها تحت محاور الأهداف الاستراتيجية كما يلي:

الشكل 24 - أبرز مؤشرات الأداء

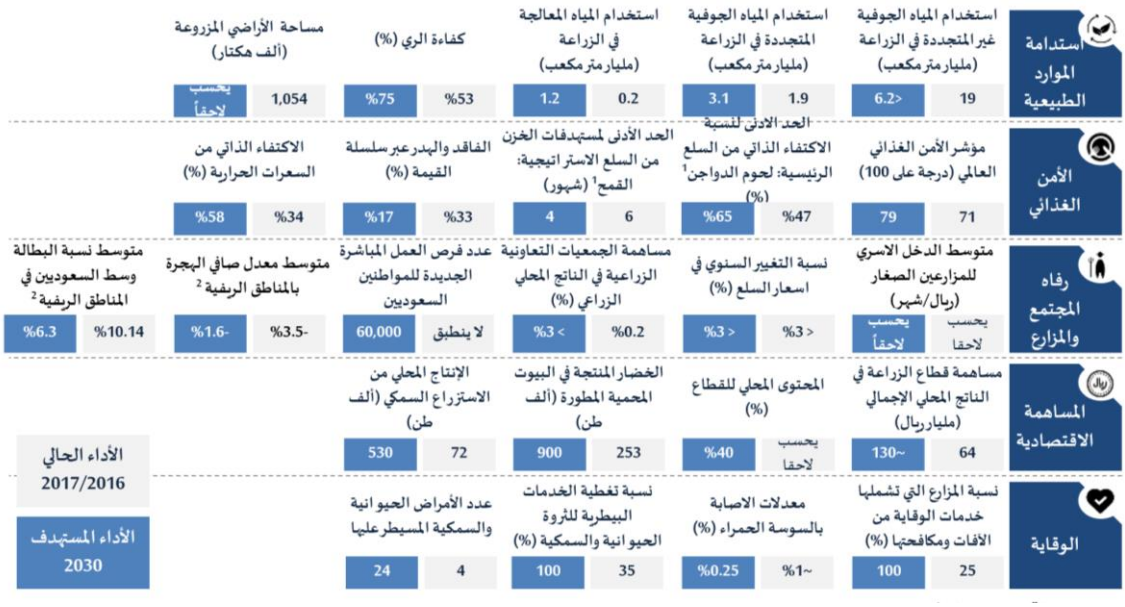

كما تم تفصيلها عبر السنوات:

الركيزة	المبادرة	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
تعزيز استدامة الموارد الطبيعية	تحسين استخدام الأراضي الزراعية	-	1	3	3	3	-	-
	إدارة المخلفات الزراعية	-	-	1	2.3	2.3	2.3	2.3
تحسين الإنتاجية الزراعية	تطوير التقنيات الزراعية المناسبة والزراعة الملحية	-	10	45	45	-	-	-
	لاستخدام المسؤول للمدخلات الزراعية	-	1	3	3	3	-	-
هيكلة القطاع وبناء القدرات	تعزيز التعليم وتطوير آليات تكوين القوى العاملة	6	13.7	13.7	13.7	13.7	-	-
	إنشاء مكتب إدارة تنفيذ الاستراتيجية	-	50	-	-	-	-	-
	بناء قواعد شاملة للبيانات	-	4	12	12	12	-	-
	تنفيذ الإطار المؤسسي	1	2.3	2.3	2.3	2.3	-	-
المجموع		**7**	**82**	**80**	**81.2**	**36.2**	**7.2**	**7.2**

الفصل الرابع: هيكل تنفيذ الاستراتيجية

يشمل هيكل حوكمة تنفيذ إستراتيجية الزراعة لجنة توجيهية، ومكتب تنفيذ الاستراتيجية، وفرق تنفيذ المبادرات. يرأس اللجنة التوجيهية معالي وزير البيئة والمياه والزراعة، ويضم سبعة أعضاء دائمين وستة أعضاء غير دائمين. تتبع اللجنة التوجيهية منهجية عمل محددة لضمان جودة الإنجاز. تضم هذه اللجنة أعضاء دائمين وغير دائمين كما يلي:

الشكل٣٩ - تشكيل الجنة التوجيهية